جـــــامـــعة الأقـــــــصى

عمـــــادة الدراســـات العليا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قســـــم اللغـــــة العربيـــة

السَّمَـــــــــاعُ

بين مدرسةِ البصرةِ والكوفةِ حتى القَرنِ الرابعِ الهجريّ

(دراسةٌ وصفيَّةٌ تطبيقيَّةٌ على الحالِ والاستثْناءِ والتَّصغير)

إعداد الطالب

حاتم مصباح محمد فارس

الرقم الجامعي (1608130029)

إشراف الأستاذ الدكتور

سـلام عبد الله عـاشور

لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في النَّحو والصَّرف

العام الجامعي 2014 – 2015 م

Al Aqsa University
Postgraduate Deanery
Faculty of Arts &Human Sciences
Department of Arabic

Assmaa (Oral Transference)

In the Recordings of Grammar of the Basra and the Kufa Schools until the 4th Century of Hijra

An Applied, Descriptive Study on: Accusative of Condition, Exception and Creation of Diminutives

Prepared By

Hatem Misbah Mohammed Fares

Student No: 1608130029

Supervised By

Prof. Salaam Abedallah Ashour

Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of the Master's Degree in Linguistic Sciences 2014-2015

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناء على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأقصى بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث : **حاتم مصباح محمد فارس** لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية ـ نحو وصرف وموضوعه : **(السماع بين مدرسة البصرة والكوفة حتى القرن الرابع الهجري دراسة وصفية تطبيقية على الحال والاستثناء والتصغير)** وبعد المناقشة العلنية التي تمت يوم الأثنين 27 محرم الموافق9 /2015/11 م نوفمبر الساعة التاسعة صباحاً بقاعة المؤتمرات ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من :

أ.د. سلام عبد الله عاشور	(مشرفاً ورئيساً)	أ.د. .....
د. حسين موسى أبو جزر	(مناقشاً داخلياً)	.....
أ.د. جهاد يوسف العرجا	(مناقشاً خارجياً)	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث/ة درجة الماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية ــ نحو وصرف واللجنة إذ تمنحه/ها هذه الدرجة فإنها توصيه/ها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه/ها في خدمة دينه/ها ووطنه/ها

والله ولي التوفيق

عميد الدراسات العليا

د. محمد إسماعيل حسونة

إقـــرار

أُقِرُّ أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان :

السَّماع بين مدرسة البصرة والكوفة حتى القرن الرابع الهجري
دراسة وصفية تطبيقية على الحال والاستثناء والتصغير

بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارةُ إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يُقدَّم من قبل لنيل درجةٍ، أو لقب علميّ أو بحثيّ، لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى .

الباحث : حاتم مصباح محمد فارس

التوقيع : _____

التاريخ : 2015/11/11م

Confirmation

I confirm that the presented thesis which is entitled in:

Assmaa (Oral Transference)

In the Recordings of Grammar of the Basra and the Kufa Schools until the 4th Century of Hijra

An Applied, Descriptive Study on: Accusative of Condition, Exception and Creation of Diminutives

What is included in this thesis is my own work and efforts except what has been referred. Also, this thesis as whole or any part of it has been presented before to obtain any degree, scientific or research designation in any educational or any other research institutes.

Researcher: Hatem Musbah Mohammed Fares

Signature:

Date:11/11/2015

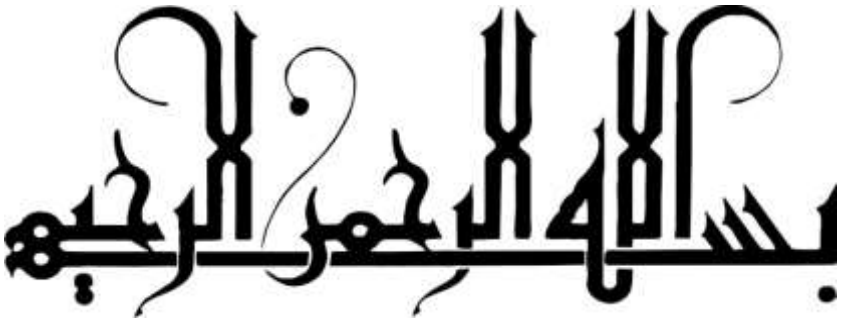

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود 88

الإهداء

إِلى رُوحِ أَبِي تَدْفَعُنِي دفعاً إلى العَلْيَـاءْ

وَ قَلْبِ أُمِّي يَلْهَجُ لي بالدُّعاءِ صَبَاحَ مَسَاءْ

و عيْنَيْ زَوْجَتي وأبْنَـــائيَ الأَعِزَّاءْ

سَلْمَى وشَوْقِي ومُحَمَّد وفِرَاسْ

أُولَئِكَ هُم أَغْلى النَّاسْ.

شكر وعرفان

قَالَ رَسُولُ اللهﷺ:﴿لَا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لا يَشْكُرِ النـاسَ﴾[1]

من منطلق هذا الهدي النبويّ، والتوجيه الربانيّ، فإني أحمد من ألهمني الحمد، ووفقني وسدد خطاي لإتمام هذا البحث المتواضع، فلله الحمد في الأولى والآخرة.

ثم إنني أتقدم بباكورة شكري وامتناني، وتقديري وعرفاني، لأستاذي المصون، الأب الحنون الأستاذ الدكتور/ سلام عبد الله عاشور، حفظه الله ورعاه، ومن كل سوء سلمه ووقاه؛ لتفضله بقَبول الإشراف على هذه الدراسة، فقد أرشد وبصَّرْ، وتكرم عليّ بعلمه وما قصَّرْ، فوجدت فيه أباً ثانيا، ومعلماً حانيا، فله مع كل نَفَسٍ دعاء، بأن يحفظه ربُ الأرضِ والسماءْ.

ثم الشكر الجزيل، لأصحاب الباع الطويل، في النحو والصرف والتخريج والتأويل، من شرفوني بقبول مناقشة هذه الدراسة :

الأستاذ الدكتور/ جهاد يوسف العرجا حفظه الله ورعاه

الأستاذ الدكتور/ حسين موسى أبو جزر حفظه الله ورعاه

وكبير شكرٍ لدار العلم الفيحاء، جامعة الأقصى الغراء، ممثلةً في رئيسها الأستاذ الدكتور/ محمد رضوان .

و لعمادة الدراسات العليا ممثلةً بعميدها الأستاذ الدكتور/ محمد إسماعيل حسونة .

وعمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ممثلةً بعميدها الأستاذ الدكتور/ عبد الجليل حسن صرصور.

وللجنة الدراسات العليا ممثلةً برئيسها الأستاذ الدكتور/ أحمد جبر شعت .

وفي هذا المقام قد ينسى الخِلُ خليلَه، إلا أنه لا عذرَ له إن نسيَ حبيبه، ومن كان في كل وقت طبيبَه، أمي الحبيبة، يلهج قلبها لي بالدعاء، فتحلُّ بركتُه عليّ صباحَ مساءْ، حرمتني الدراسةُ من قربها، وشغلتني وظروفُ العمل عن وصلها، فلتسامحني على هذا التقصير، وكلي ثقةٌ في قلبها الكبير.

---

[1] حديث صحيح أخرجه الألباني عن أبي هريرة ،صحيح الجامع الصغير وزيادته، الفتح الكبير، محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1988، 1276/2، الحديث رقم 1719.

ولئن كنت أعتذر لها، فإنني أواصل اعتذاري لشركاء الدربْ، وسويداء القلبْ، زوجتي وأولادي، تحملوا انقطاعي عنهم، وقلة حديثي إليهم، علني في قادم الأيام أعوضكم خيراً مما فات، إن شاء الله رب الأرض والسموات.

الملخص

السَّمَـــــــاعُ

بين مدرسةِ البصرةِ والكوفةِ حتى القَرنِ الرابعِ الهجريّ

(دراسةٌ وصفيَّةٌ تطبيقيَّةٌ على الحالِ والاستثْناءِ والتَّصغير)

تناولت هذه الدراسة الأصل الأول من أصول النحو، وهو السَّماع أو النقل، بين مدرستي البصرة والكوفة، دراسة وصفية تطبيقية على أبواب الحال والاستثناء والتصغير، وقد هدف البحث إلى بيان دور السماع في تقعيد القاعدة النحوية، وما له من دور في تأصيلها، وبيان منهج مدرستي البصرة والكوفة في تطبيق هذا الأصل، دون التعرض للخلافات النحوية بين المدرستين والتي نتجت عن سماعٍ (ما)، وقد طبق البحثُ هذا الأصل عند المدرستين النحويتين الكبريين: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، في بابين من أبواب النحو، هما: الحال والاستثناء، وبابٍ من الصرف هو: التصغير.

وقد اقتضى البحث أن يكون في تمهيد وثلاثة فصول، تناولت في التمهيد مفاهيم تتعلق بالسماع بشكل عام، كتعريف السماع لغة واصطلاحاً، والحد المكاني والزماني للسماع عند البصريين والكوفيين، وأقسام الكلام المسموع؛ تخفيفاً عن الفصل الأول؛ لعدم تضخيمه، وتناول الفصل الأول منهج البصريين والكوفيين في السماع ومصادر كلتا المدرستين فيه، كالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، وموقفهم منها، والحديث النبوي الشريف، وموقفهم من الاستشهاد به، وكلام العرب شعره ونثره.

أما الفصل الثاني فخصص لتطبيق المدرستين لأصل السماع في الأبواب الثلاثة: الحال والاستثناء والتصغير، حيث تناول مسائل كان للسماع فيها الأثر الكبير في تعدد الأوجه الإعرابية واختلاف النحاة في تخريجها، أو تأويلها، دون التعرض- غالباً- لهذه الاختلافات، أو محاولة الترجيح بينها، وأخيراً وازن الفصل الثالث بين المدرستين من حيث منهج كلٍ منهما في السماع ومدى التزام كل مدرسة به في مسائل الأبواب الثلاثة، وخلص الفصل إلى نتائج كان أهمها:

- عدم التزام البصريين المنهج الذي اختطوه لأنفسهم في السماع، حيث اختلفوا فيما بينهم في بعض مسائل الباب- رغم توفر المسموع- كما خالفهم الأخفش – أحد علمائهم- في العديد من المسائل.
- اتفاق نحاة الكوفة في جميع مسائل البحث، الأمر الذي يؤكد التزامهم منهجهم في السماع كما يوضح مدى متابعتهم شيوخهم كالفراء والكسائي.

- غلبة السماع في باب التصغير، حيث خضعت مسائل الباب للسماع بكثرة، ما أدى إلى تجويز النحاة كثيراً مما خالف القاعدة.

أما أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث والتي يمكن أن تفيد الباحثين وطلاب العلم، وترفد المكتبة العربية بمزيد من المادة العلمية في هذا المجال، أهمها :

- يفرق العلماء بين السماع والرواية، فالسماع أَخْذٌ مباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها، أما الرواية فهي ما يرويه العالم عن عالم آخر، أو عن جيل سابق من العلماء.
- وضع البصريون حدوداً زمانية ومكانية للسماع، تمثلت حدودهم الزمانية في القرنين: الثاني والرابع الهجريين، وتمثلت حدودهم المكانية في قبائلَ ستٍ، هي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وكنانة، وطيء، في حين لم يضع الكوفيون حدوداً مكانية لقبول اللغة والنحو أو رفضهما.
- أثبت البحث أن السماع هو أصل التقعيد النحوي والصرفي، وما سبب اختلافات النحاة في أبواب النحو والصرف – في هذا البحث أو غيره- إلا مسموعٌ قد ورد بخلاف ما قعدوه، أو ما اتفقوا عليه سابقاً، فألجأهم هذا المسموع لإعادة النظر في ذلك التقعيد بما يتناسب والمسموع.
- أثبت البحث حقيقة ما اشتهر عن المدرستين في منهجهم في السماع فقد سجل تشدد البصريين تجاه المسموع وعدم تسليمهم بكل ما سمعوا، ولجوئهم إلى التخريج والتأويل حين لا يتفق المسموع وقواعدهم، بينما التزم الكوفيون بمنهجهم الذي يحترم المسموع ويقبله ولا يرون ضرورة للتأويل مع وجوده.
- لم يرفض نحاة البصرة أو الكوفة مسموعاً وفق ضوابطهم في منهجهم في السماع، كأن يكون المسموع خارج الحدود الزمانية أو المكانية، أو أن يكون المسموع مجهول القائل، وإنما كان الرفض بمعيار الموافقة أو المخالفة لأقيستهم.
- سبب رفض بعض نحاة البصرة لبعض القراءات، الاختلاف في المنهج بين النحاة والقراء، فمنهج النحاة يقوم على السماع والقياس والاعتماد على أشهر اللغات، في حين يقوم منهج القراء على الرواية دون الالتفات إلى شيوع اللغة وندرتها أو شذوذها.
- رفض نحاة البصرة والكوفة الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لأنه رُوِي بالمعنى، إذ لم يُكتَبْ ولم يُدوَّن إلا في المائة الثانية بعد الهجرة، ودخلت في روايته كثرةٌ من الأعاجم.

Abstract

Assmaa (Oral Transference)

In the Recordings of Grammar of the Basra and the Kufa Schools until the 4th Century of Hijra

An Applied, Descriptive Study on: Accusative of Condition, Exception and Creation of Diminutives

This study deals with the first origin of grammar origins which is Assama' or "oral transference " between The Basra and The Kufa Schools . It is a descriptive , applied study upon the sections of accusative of condition, exception and creation of diminutives . And this research aims at illustrating the role of Assama' in confirming and rooting the grammatical rule without considering the differences between the two schools , and which resulted in some Sama'. This research implements this origin on both these grammatical , great schools , The Basra and The Kufa in two chapters of grammar which are : accusative of condition and exception , and a chapter of morphology which is creation of diminutives.

This study consists of a preface and three chapters . The preface addresses concepts related to Assama' such as its definition , its place and time limits and the portions of transformed speech. Whereas the first chapter addresses the method of The Basra and The Kufa grammarians in Assama' and the resources of both schools. While the second chapter deals with how the two schools implement the origin of Assama' in the three sections : accusative of condition, exception and creation of diminutives. The last chapter makes a balance between both schools in respect of their method in Assama' and how much they commit to it in the issues of the three sections.

This research is concluded by the most significant results and recommendations that can benefit the researchers and students and provide the Arabic library with an extra scientific material in this field.

مقدمة:

الحمد لله الذي جعلني من أبناء العربية، وجبلني على الغضب للنحو والعصبية، وأبى لي إلا له أن أنحازْ، وفضلني على كثير من خلقه وماز، وأصلي وأسلمُ على خير ولد عدنان، وسيد الكلم والبيان، أفصحِ من نطق الضادْ، وأبلغ المرسلين والعبادْ، تزيّن بالفصاحة وافتخرْ، وبارى البلغاءَ فانتصرْ، فكان ملءَ السمع والبصرْ، وأجملَ من الشمس والقمرْ .

من المعلوم أن النحو: "علمٌ بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب"[1]، من هنا عُلم أن علم النحو قام على استقراء واستنباط لكلام العرب، على أصول وضوابط، وعلم أيضاً أن من أراد تحصيل هذا العلم، فلابد له من تحصيل أصوله التي بني عليها، فبقدر التمكن من الأصول النحوية يتفاوت الناس في علم النحو، وعُلم أيضاً أن البحثُ في أصولِ النَّحوِ بحثٌ في مصادرِه الأساسيّةِ وأدلتِه التي أُخِذت منها ظواهرُه، واستُنبِطَت منها أحكامُه، وأن أصولَ النحوِ نقطةُ البَدْءِ الصحيحةُ في كل بحثٍ جادٍّ يُراد به الوقوفُ على قضايا النحوِ العربيِّ ومشكلاتِه الأساسيةِ، وتحديدُ حجمِها، ووضعُها في سياقِها الصحيح، ثم الإسهامُ في حَلها من بعد .

ولما كان الأمر كذلك، أخذتُ منذ بداية دراستي لأصول النحو أُمعن النظر فيما بُحث من أصول النحو فألفيت جُلَّ مباحثه قد أشبعت بحثاً ودراسةً، لاسيما القياس، إلا أنني لم أعثر- فيما بحثت- على دراسةٍ واحدةٍ منفردة تخص السماع بالدراسة والبحث وتعطيه حقه؛ إذ إنه الأصل الأول، وعليه عند القياس المعوّل سوى ما جاء متناثراً في الكتب التي تخصصت في أصول النحو عامة، فعزمت النية، و توكلت على رب البرية، بعد استخارته، واستشارة أولي الفضل من أساتذتي الكرام، جزاهم خيراً رب الأنام، فلقي الموضوع منهم قَبولاً واستحساناً، الأمر الذي دفعني أكثر للكتابة في هذا الموضوع إلى جانب ما يدفعني إليه من البداية من قدْرٍ للنحو، وإعجاب بالنحاة، أما قدْري له فناجم من قدري لرسالته، وإيماني بعظيم خطرها، وجليل الفائدة المترتبة عليها، فهو قوام الألسنة، ودرع اللغة الواقية، والسياج الذي يقي القرآن من التحريف، ويدفع عنه غائلة اللحن، وأكرِمْ بذلك هدفاً، وأعلِ به غايةً .

أما النحاة فإعجابي بهم إعجاب بالعبقرية الخلاقة، وإجلالي لهم إجلال للملكة المبتكرة، وإكباري إياهم لما نلمسه من آثارهم في مدوناتهم الخالدة، وأسفارهم الشاهدة .

فبدأت – بعون الله – أتتبع هذا الأصل ودورَه في تقعيد القواعد النحوية، وما له من سلطان مبين على اللغويين والنحويين، فوجدته محرجاً لهم مجبراً إياهم على الوقوف وإعادة

---

[1] التكملة لأبي علي الفارسي، (د.ط)، (د.ت)، ص2، وكتاب التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط2، 1999م،ص 49.

النظر فيما قعدوا، وفيما اتفقوا عليه من قضايا نحوية وصرفية، فإذا بهم يختلفون، ويؤولون، وأحياناً يسكتون، فيقولون: هكذا سمع عن العرب، وهكذا خلقت، رغم كل ما عانوه وكابدوه من مشقة السفر والترحال؛ لسماع كلمة هنا وجملة هناك.

فنشأ من هذه الخلافات مدارسُ نحويةٌ متخصصة، تزعمتهم مدرسة البصرة، ونافستها مدرسة الكوفة وتبعتهما المدرسة البغدادية، فالأندلسية، فالمصرية .

ولما كان تتبع هذا الأصل في مدونات علماء هاتين المدرستين - التي سوف يعتمد البحث عليها- أمراً غاية في الصعوبة؛ لتناثر آراء النحاة في مدوناتهم؛ ولِما يحتاج من وقت طويل وكتب لا تتوفر لدينا، فقد وجهني أستاذي الأستاذ الدكتور سلام عاشور– حفظه الله ورعاه- للاقتصار على المدرستين الكبريين: البصرة والكوفة، وتتبع السماع في مدونات نحاتهما حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

ثم تتبعت من خلال دراستنا لأبواب الحال والاستثناء والتصغير وجود وفرة من المسموع في هذه الأبواب يمكن من خلالها بيان دور السماع، وإثبات دوره في التقعيد، فكان عنوان البحث في صيغته الأخيرة **:**

السَّمَـاعُ بين مدرسةِ البَصْرةِ والكُوفَةِ حتَّى القَرنِ الرَّابعِ الـهِجْريّ

(دراسةٌ وصفيَّةٌ تطبيقيَّةٌ على الحالِ والاستثْناءِ والتَّصغير)

أما دوافعي للكتابة في هذا الموضوع بالإضافة لما سبق ذكره فتتلخص في :

1- ارتباط هذا الأصل بالقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً .
2- أنه الأصل الأول من أصول النحو والذي عليه المعوَل في القياس .
3- أن هذا الأصل لم يوفَّ حقه من البحث والدراسة بحجة توقفه زماناً ومكاناً .
4- إدراكي أن لهذا الأصل أثراً كبيراً في تقعيد قواعد النحو .
5- توفير بحث بهذا الأصل يلم- ما أمكن- ما تفرق منه في الدراسات النحوية .
6- تسليط الضوء على جهود العلماء في القرون الأولى لنشأة النحو وتدوينه وكيفية تخريجهم للكلام المسموع ، وتقعيدهم للقواعد النحوية .
7- الوقوف على منهج نحاة المدرستين الكبريين البصرة والكوفة في السماع ومدى تطبيق هذا المنهج في خلافاتهم النحوية والصرفية.
8- توقف السماع كلياً بعد القرن الرابع الهجري والخلاف حوله.

لذلك كله اخترت هذا الموضوع، ليكون مرقاةً للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف .

- **أهداف الدراسة:**

يُتوقع من هذه الدراسة أن تحقق الأهداف الآتية :

أولاً _ دراسة الأصل الأول من أصول النحو " السماع " دراسة خاصة ، وافية متخصصة

ثانياً– معرفة مصادر السماع الموثوقة ، وآراء العلماء فيها .

ثالثاً – تسليط الضوء على جهود النحاة – في القرون الثلاثة الأولى – في تأصيل هذا الأصل .

رابعاً – إظهار دور السماع في التقعيد النحوي وتقديمه في ذلك على القياس في كثير من المسائل النحوية والصرفية قيد الدراسة .

خامساً– بيان منهج المدرستين وموقفهما من السماع.

سادساً– دراسة بعض أبواب النحو والصرف كالحال ، والاستثناء ، والتصغير في مدونات النحو الأولى حتى القرن الرابع الهجريّ .

سابعاً – بيان مدى تساهل مدرسة الكوفة في الأخذ بالشاهد النحوي، في مقابل تشدد المدرسة البصرية في الأخذ به .

ثامناً – المقارنة بين المدرستين – البصرية والكوفية – في اعتمادهما على السّماع .

تاسعاً _ رفد المكتبة العربية بمساهمة صغيرة في البحث اللغوي.

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في أصل من أصول النحو، قديمًا و حديثًا ولا تزال حيث إن قضايا الدرس النحوي– رغم مرور زمن طويل عليها– لم تفقد شيئًا من أهميتها وقيمتها.

كما أن هذه الدراسة ذات غرض علمي بحت يهدف إلى رفد المكتبة العربية بدراسة علمية قد تسهم في إضافة مقترحات جديدة في دراسة أصول النحو العربي، وتفتح آفاقاً جديدةً للباحثين من بعده، فضلاً عما سبقها من دراسات وبحوث في هذا المجال، وتضع الباحث وطلاب العلم على حقيقة منهج البصريين والكوفيين في السماع خاصة وفي تقعيد القواعد النحوية والصرفية عامة، ومدى التزام نحاة المدرستين في تطبيق هذا المنهج عند الخلاف في مسألة (ما).

- **منهج الدراسة:**

اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التطبيقي، وذلك من خلال دراسة كتب النحاة المطبوعة في القرون الثلاثة الأولى، وتتبع السماع في كتبهم، والتطبيق في هذه الدراسة على بابي الحال والاستثناء في النحو وباب التصغير في الصرف .

- **أهم الصعوبات:**

أما بالنسبة لأهم الصعوبات التي واجهت الباحث فهي صعوبات خاصة بطالب العلم في غزة وعلى رأسها مشكلتان، هما:

- مشكلة ضيق الوقت، وقد عمّق إشكالها انقطاع التيار الكهربائي شبهُ المتواصل.
- مشكلة الحصول على المصادر والمراجع المطبوعة، الأمر الذي ألجأنا إلى الكتب المصورة من خلال الشبكة العنكبوتية؛ لقلة المصادر المطبوعة المتوفرة في المكتبات.
- فقدان الكثير من مصادر النحو في القرون الهجرية الأولى .

- **الدراسات السابقة:**

في حدود علم الباحث لا يوجد هناك دراسة خاصة تناولت موضوع السماع بشكل منفرد، أو دراسة قارنت بين مدرستي البصرة والكوفة في هذا الأصل، إذ إن جل الدراسات الأصولية عُنيت بالقياس؛ لأنهم يعدون النحو قياساً يتبع، الأمر الذي أدى إلى وفرة في الدراسات التي كتبت في القياس، مع ندرة كبيرة في جانب السماع وهذا كان أحد دوافعي للكتابة في هذا الموضوع .

- **خطة البحث:**

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول مرتبة الترتيب الآتي:

- **التمهيد، ويَضُمُّ مفاهيمَ تتعلقُ بالسَّماع في ثلاثةِ مباحثَ، هيَ :**

المبحثُ الأَوَّل ـ تعريفُ السَّماعِ لغةً واصطلاحاً.

المبحثُ الثَّاني ـ الحدُّ الزمانيُّ والحدُّ المكانيُّ للسَّماع .

المبحثُ الثَّالثُ ـ أقسامُ الكلامِ المسْموع .

- **الفَصْلُ الأَوَّلُ**

السَّماعُ عند البصريين والكوفيين ومنهجهم في تقعيد اللغة عليه، ويضم أربعةَ مباحث، هي:

المبحث الأول - منهجُ البصريينَ في السّماع .

المبحث الثاني - مصادرُ السّماع عندَ البصريين .

المبحث الثالث - منهجُ الكوفيين في السّماع .

المبحث الرابع - مصادرُ السّماع عندَ الكوفيين .

- **الفَصْلُ الثاني**

تطبيقات على السَّماع عند البصريين والكوفيين في أبواب: الحال و الاستثناء والتصغير.

- **الفصل الثالث– (الموازنة بين المدرستين)**، ويضم المباحث الآتية:

المبحث الأول – الموازنة في المنهج .
المبحث الثاني- موازنة بين آراء المدرستين في أبواب: الحال، والاستثناء، والتصغير.

- **الخاتمة:** وتضم أهم النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها الدراسة.
- **الفهرس:** ويشمل قائمة المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

وختاماً رحم الله امرَأً أهدى إليّ عيوبي، فلست مدعياً في بحثي الكمالَ ولا نُصَيْفَه، ولكنني حاولت جَهدي، وبذلت طاقتي؛ لإخراج هذا البحثِ في صورته الأخيرة، وكلي يقين أنني كنت أستطيع الأفضل، ولكن في ظروف أفضل، إلا أنني عليّ طِلابُ العز من مستقره ولا ذنب لي إن عارضتني المقادرُ، فإن لقي هذا العمل استحسانكم، ولهجت بالثناء عليه ألسنتكم، فتلك منةٌ من الله وفضل، وإلا فلا غضاضة في ذلك، فما من عمل إنساني إلا ويعتريه القصور، وقد سبق إلى التماس العذر لنا الفلسطينيُّ البيسانيُّ الفاضل عبد الرحيم بنُ عليّ في قوله: " إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ مَا كَتَبَ أَحَدُهم في يومِه كتاباً إلا قال في غَدِهِ: لو غُيِّر هذا، لكان أحسنَ، ولو زِيدَ لكان يُستحسَن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبرْ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشرْ"[1].

أسألُ الله أن ينفعَنا بما علَّمَنَا وأن يعلِّمنَا ما ينفعُنَا وأن يزيدَنا عِلماً

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينْ

[1] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، تصحيح : محمد شرف الدين وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت) ص18.

• التَّمْهِيدُ

ويَضُمُّ مفاهيمَ تتعلقُ بالسَّماع في ثلاثةِ مباحثَ، هيَ :

المبحثُ الأَوَّل : تعريفُ السَّماعِ لغةً واصطلاحاً.

المبحثُ الثَّاني: الحدُّ الزمانيُّ والحدُّ المكانيُّ للسَّماع .

المبحثُ الثَّالثُ: أقسامُ الكلامِ المسْموع .

مَدْخل في الاحْتِجَاج والاستِشهادِ والاستدلال والتَّمثيل:

تتردد هذه المصطلحات في كتب النحو كثيراً، فتجد فيها:(واستشهدوا بكذا)، و(هذا لا يستشهد بشعره)، و(الاستشهاد بهذا البيت لا يصح؛ لجهل قائله)، وكذلك عبارات: (واحتجوا بكذا)، و(هذا لا يحتج به)، فالاحتجاج ومشتقاته يوجد كثيراً في كتب النحو التي خصصت للنقاش والجدل حول مسائل النحو، مثل: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

أما **الاستشهاد أو الاحتجاج** فيستخدم مع النصوص التي تنسب لشاعر موثوق به في عصر الاستشهاد، أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغاتها، وينبغي تقديسه واحترامه، أما إذا كان النص مصنوعاً أو غير موثق بأن ساقه النحوي نفسه، أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم فهو تمثيل للقاعدة وغير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان فحسب.

أما **التمثيل**، فهو يستعمل كثيراً في الأمثلة الصناعية، التي تساق عادة منسوبة (لزيد وعمرو)؛لقصد تثبيت القواعد وبيانها، وكذلك في سَوْق النصوص، والتعليق عليها عمن تجاوزوا عصر الاستشهاد من الشعراء والناطقين باللغة من شعر أبي تمام والبحتري والمتنبي، إذ يحرص النحاة على أن يؤكدوا عقب تلك الأبيات بأن هذا جاء على سبيل التمثيل، لا الاحتجاج.

فأساس التفريق بين ما يندرج تحت الاستشهاد والاحتجاج، وبين ما يندرج تحت التمثيل يعود إلى نوع النص ومن أنتجه[1].

ويبقى فرق بسيط بين الاستشهاد والاحتجاج، فهما وإن كانا يتلاقيان في مجرى واحد هو: سوق ما يقطع به ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي، إلا أن الاحتجاج يحمل معنى لا يوجد في الاستشهاد وهو إضافة (الغلبة) للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج[2].

ولهذا استخدم لفظ الاحتجاج في المواقف التي تتطلب المغالبة والجد بقصد التفوق ونصرة الرأي، وكذلك يغلب استعماله في الدلالة على فصاحة عربي أو هجنته، فيقال عنه مثلاً: (يحتج به)، أو (علماء اللغة يجعلونه حجة) .

"أما **الاستدلال** فمصطلح يُستعمل في فروع مختلفة من العلم، مثل: الاستدلال المنطقي، والفقهي، والنحوي.

---

[1] الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة 1976م،ص101.

[2] نفسه ص103.

فالاستدلال المنطقي استنتاج؛ أي استخراج نتيجة من مقدمة أو أكثر؛ لعلاقة تجمع بينهما، فإذا كانت المقدمة واحدة، سمي الاستدلال مباشراً، وإن كانت المقدمات متعددة كان الاستدلال غير مباشر.

أما الاستدلال الفقهي فهو استخراج الأحكام الشرعية بواسطة أدلة، هي: القرآن، والسُنة، والإجماع، والقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، والعُرف، والاستصحاب وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي.

وأما الاستدلال النحوي، فإنه يُبنى على السماع والقياس والاستصحاب، فإذا تعدد المسموع أو تعددت الأقيسة، فإن النحاة يضطرون في حالة التعارض والترجيح إلى استعمال أدلة أخرى غير هذه الثلاثة، كالاستقراء، والأصل، وبيان العلة، والاستحسان، والعكس، وعدم دليل النفي، وعدم النظير، ودليل الباقي.

وهذه الأدلة الأخرى راجعة في النهاية إلى السماع أو القياس، فأولها وهو الاستقراء راجع إلى السماع؛ لأن المسموع عن العرب هو الذي يجري عليه الاستقراء، وبقية الأدلة المذكورة راجعة إلى القياس، ومنه يتبين لنا أن أهم الأدلة النحوية على الإطلاق هي السماع والقياس؛ لأنهما يمثلان بداية البحث النحوي ونهايته، وعلى أساس منهما بنى النحاة فكرتي الاطراد والشذوذ"[1].

---

[1] الأصول، دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة 2009م، ص66,65.

المبحثُ الأوَّلُ- تعريفُ السَّماعِ لغةً واصطلاحاً

السَّماع لغةً: مصدر يُقال:" سَمِعَه يَسمَعه سَمعًا وسِمْعاً، وسَماعاً، وسَماعةً وسَماعِيّةً "،قال اللحياني:" وقال بعضهم: السَّمْع (بالفتح) مصدر، والسِّمع (بالكسر) اسم"[1].

وله في اللغة معانٍ عدة:

الأوَّل-الأُذن[2]، قال تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [3]، ويكون السَّمْعُ للواحد والجمع كما في الآية السابقة؛ لأنه في الأصل مصدر والجمع أسماع .

الثّاني-حِسُّ الأذن، أي: (الإحساس)،"وهو قوّة فيها بها تدرك الأصوات"[4]،قال تعالى:﴿أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ﴾ [5]، وفي التعريفات: السمع" قوّةٌ مودَعةٌ في العَصَب المفروش في مقعر الصِّماخ، تُدرَكُ بها الأصواتُ بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ"[6].

الثّالث- الذِّكْر المسموع الحسن الجميل ،وقيل-أيضا- ذلك بالكسر (السِّمع)[7].

الرابع - اسم ما وقر في الأذن من شيء تسمعه؛ أي المسموع[8]، وهو المقصود بالدرس .

أمّا السماع: فقد تعددت دلالته، وأصبحت له استعمالات كثيرةٌ ، منها:

---

(1) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت، ط 1 1997م، (س م ع)3 /335.

(2) تاج العروس، الزبيدي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت 1984م، ج21 /223 و224 والكليات لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية 1998 ص495 .

(3) سورة البقرة الآية 7.

(4) تاج العروس 21/ 223، واللسان 335/3.

(5) سورة ق37 .

(6) الكليات لأبي البقاء الكفوي، ص495، ومعجم التعريفات للجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي طبعة دار الفضيلة، ص104.

(7) لسان العرب335/3، والكليات 496، والأصول، د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة،2009م،ص91.

(8) لسان العرب، سمع 335/3 ، والكليات 496.

أوّلاً - ما سمعت به فشاع وتُكلّم به، يقال: هذا قبيح في السَّماع، وحسنٌ في السَّماع؛ إذا تُكلّم به، ويقال: هذا أمر ذو سماع؛ إمّا حسنٌ أو قبيحٌ[1]، وهو المقصود في هذا البحث .

ثانياً - و يطلق السماع -أيضاً - على كلّ ما التَذَّتْه الأذن من صوت، وما يستلذه الإنسان من صوت حسن طيب[2].

رابعاً - ويطلق السَّماع كذلك على الغناء، والمُسمِعة : المغنّية[3]

السماع في اصطلاح علماء العربية: فيريدون به خلاف القياس، وهو ما يسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس عليه ،يقال: هذا سَماعيّ نسبةً إلى السماع؛ وهو ما لم يذكر فيه قاعدة كليّة مشتملة على جزئياته[4]؛ أي ما كان مثالاً واحداً فيحفظ ولا يقاس عليه، وذلك مثل النسبة إلى شنوءة شنئيّ .

ولا يُقصَدُ به السماعُ مطلقاً، وإنما المقصود به السماع الشاذ، إذ ليس كلُ سماعٍ خلافاً للقياس، وإنما هو أصل له، وقاعدته التي يقاس عليها .

وقد جاء في اللسان أن السِّمْعَ والسَّمعَ والسَّماعَ، كله : الذكر المسموع الحسن الجميل[5].

---

[1] العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، (د.ت)، (س م ع) 348/1-349، وينظر: التاج 223/21 وما بعدها.

[2] لسان العرب336/3، والتاج 21 / 223، و فقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: د.ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت،ط1، 1999م، ص47.

[3] العين 348/1، ولسان العرب 336/3.

[4] معجم التعريفات ص105.

[5] لسان العرب 336/3.

أما في أصول النحو فالسماع كما جاء عند بعضهم مرادفٌ للنقل حيث قال: " النقل هو: الكلام العربي الفصيح، (المنقول بالنقل الصحيح)، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[1]

وقد وضّح السيوطي تعريف ابن الأنباري السابق في تعريفه للسماع، حيث بيّن فيه مصادر السماع إجمالا، كما بيّن شرط الفصاحة في تعريف ابن الأنباري والذي يعني به الحد الزماني والمكاني للسماع كما سيأتي في المبحث الثاني، فقال: "السماع: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله – تعالى- وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺوكلام العرب- قبل بعثته، و في زمنه، وبعدَه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين- نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثبوت"[2]

بين السَّماعِ والنَّقل :

مما سبق يتبين لنا أن السماع بمصطلح السيوطي، هو النقل بمصطلح ابن الأنباري، فالمصطلحان مترادفان، ولعل ابن الأنباري آثر(النقل)؛ ليلمح إلى أن مصادر النحو نوعان، كما قسمها بعضهم :

"مصادر منقولة، ومصادر معقولة، أما المنقول فيشمل : القرآن الكريم، والحديث الشريف، وما نقل من كلام العرب من شعر ونثر؛ لأنها منوطة بالنقل ولا تدخُّل للعقل فيها، وأما المعقول: فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما "[3].

ولعل ابن الأنباري آثر مصطلح النقل؛ لأن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل، فالنقل أعم – بهذا – من السماع المباشر وغير المباشر[4]، وكذلك يمكن القول: إن النقل ليس خاصاً، بالمسموع، بل يتعداه لما كتب، أو وُجِدَ مكتوباً عند العرب من أشعار وأمثال، فضلاً عن القرآن العظيم وحديث سيد المرسلين ﷺ .

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق :سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م: ص81.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق: أ.د حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب القاهرة، ط4، 2010م، ص47.

[3] أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة ،دار المعرفة الجامعية، 2012م، ص31 .

[4] المرجع السابق، ص31 .

الفَرقُ بين السَّماعِ والرِّواية.

الأصل اللغوي للرواية هو الاستقاء، ومن معانيها "المزادة فيها الماء، وجاء في اللسان عن ابن السكيت: يقال: رويت القوم أرويهم إذا استقيت لهم"[1]، "ثم دخلت هذه اللفظة ميدان النقل الشفوي فأطلقت على أخذ الشعر، والحديث، والقراءات، واللغة لعلاقة النقل في كلٍ"[2]، فالسماع والرواية كلاهما في اللغة أخذ ونقل عمن يؤخذ عنه.

أما الرواية في الاصطلاح فهي: "جمع المادة اللغوية من الناطقين العرب، بالذهاب إليهم أو تلقيهم"[3]، وعلى هذا فالسماع والرواية في الاصطلاح يدوران حول معنى واحد تقريباً إذا صرفنا النظر عن الرحلة.

وهناك من يفرق بينهما فيجعل " السماع ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه، وأما ما يرويه عن عالم آخر، أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية، أو كتاب من كتب النحو، فلا نعده سماعاً وإنما نعده رواية، والفيصل في هذه التفرقة هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها، فإذا كانت هناك فواصلُ – ولو بعلماء- كانت رواية، وأما إذا كان الدارس هو الذي سمع بنفسه عددناها من قبيل السَّماع، فالسَّماع على هذا هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"[4]

---

[1] لسان العرب (روي) 152/3.

[2] القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة– ليبيا، ط1، 1986م، ص9.

[3] الرواية والاستشهاد باللغة، د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1976م، ص10.

[4] أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب 2007 م، ص33.

المبحث الثاني - الحد الزماني والحد المكاني للسماع :

يتناول هذا المبحث قضية الزمان والمكان في الاستشهاد باللغة، وهي قضية عدها بعض العلماء خطيرة[1]، وجديرة بالنظر؛ لما ترتب عليها من آثار في دراسة اللغة، فقد وضع العلماء في مسار تقعيد اللغة العربية علامتين فاصلتين زمنياً تقف كلٌ منهما حداً حاجزاً لنشاط لغوي سُمِح له بالدخول إلى مجال الدراسة ، كما يجيء بعده نشاط آخر لم يسمح له بذلك، وهذا ما يُقصَد به: (الحدُّ الزمانيُّ)، أو تقييد العصر .

أما إطلاق القبيلة فيقصد به بيئة معينة للنشاط اللغوي، ارتضى العلماء لهجاتها لتقعيد اللغة العربية ودراستها، "وهم مجموعة من القبائل اعتبروا وحدة متجانسة متضامنة وموروداً واحداً لمادة اللغة مع أنه كان من الممكن أن تكون كل قبيلة نموذجاً مستقلاً حسبما كان فعلاً "[2] .

"أما بالنسبة للحد الزماني فقد قُبِلَ الاحتجاجُ بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواءٌ أسكنوا البادية أم الحضر، أما الأخذ عن البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقُهم في القرن الرابع الهجري على السائد في التحديد الزماني للاحتجاج عند القدماء من النحاة واللغويين"[3]

وبهذا يتمثل التحديد الزماني في اعتبار منتصف القرن الثاني نهاية للاحتجاج من فصحاء الحواضر وشعرائها، وأما بالنسبة للبادية فإن منتصف القرن الرابع أو ربعه الأخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبنائها، وهو ما أشار إليه ابن جني الذي عاش في القرن الرابع الهجري (ت392هـ) حيث ذكر علة امتناع ذلك؛ أي الأخذ عن أهل المدر والوبر إذ علل ذلك "بما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطَل، ولو عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه

---

[1] منهم د. محمد عيد في كتابه: الرواية والاستشهاد باللغة، ص148.

[2] المرجع السابق، ص148.

[3] مراحل تطور الدرس النحوي، د. عبد الله الخثران، دار المعرفة بالإسكندرية، 1993م، ص164.

فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك، ويقدح فيه، وينال ويغضُّ منه"[1]، وابن جني قد تجاوز المدرستين – البصرية والكوفية- حيث يُعد من مؤسسي المدرسة البغدادية.

الحدُّ المكانيُّ للسَّماع أو القبائلُ التي يُستَشهدُ بلغَاتها :

أ- **حدُّ البصريين**: يقصد بالحد المكاني القبائل التي أخذ عنها النحاة القدماء من البصريين" فبادية شبه الجزيرة العربية لم تكن كلها منتجعاً للعلماء والرواة بشأن السماع بل كان هناك حدٌ مكاني ينتظم مجموعة من القبائل لا يكاد يتعداها"[2]، إذ يعتمد النحاة في تحديد الحد المكاني (القبائل) على نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف إذ قال: "كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين نقلت عنهم اللغة العربية، وبهم اقتُدِي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم **قيسٌ وتميم وأسد**، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم أُتُّكِل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم **هُذَيْل، وبعضُ كِنانة، وبعض الطائيين**، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[3].

"وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والأقباط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم (بغير العربية)[*]، ولا من تغلِب ولا النَّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنَبَط

---

[1] الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، ط2012/1م، 5/2، باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخِذ عن أهل الوبر .

[2] القياس النحوي ص39.

[3] الاقتراح في علم الأصول، للسيوطي، ص60.

[*] في المزهر: (وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية) 212/1.

[*]والفرس،ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمَان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيّرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب"[1].

وقد سبق تعليل ابن جني في خصائصه لامتناع الأخذ عنهم بما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدَر من الاختلال والفساد والخَطَل، ولو عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر[2] .

"ومن البصريين من صرح بتحديد هذا الإطار المكاني للسماع فيرفضون أن يسمعوا اللغة من أحد إلا ما كان قد بقي في أجزاء معينة من البادية رأوا أنها سلمت من الاختلاط، وهي : غربي نجد، وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز وهو ما يسمى عالية السافلة وسافلة العالية، يقول أبو زيد الأنصاري: ما أقول قالت العرب، إلا إذا سمعته من عَجُز هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب"[3]

ومن خلال النصوص السابقة نجد أن القبائل التي سمع منها البصريون هي: بنو أسد، وبنو تميم، وطيء، وقيس، وكنانة، وهُذَيل، وقريش.

---

[*] النَّبَط : هم جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ، وفي المزهر (لمجاورتهم للقبط) ص212،والصواب: النبط؛ لأن ديار بكر بن وائل من اليمامة إلى البحرين إلى سيف كاظمة فأطراف سواد العراق، فالأبلة فهيت" اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1996م،ص33.

[1] الاقتراح في علم الأصول ص60 ، و المزهر للسيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية بيروت1987م، ج 1ص211.

[2] الخصائص 5/2، وانظر ص8 من هذا البحث.

[3] المزهر 1/ 151، والقياس النحوي ص40.

"ومع ذلك نجد تلك النصوص في مجموعها لم تستوعب كل القبائل العربية التي تم النقل عنها فثمة قبائل وبطون سمع منها البصريون وإن كانت مسكوتاً عنها، وهي:

باهلة: وهي قبيلة من قريش .

وفزارة: وهي بطن من ذبيان من غطفان وهي حي من قيس.

بنوقُشير: وهم بطن من عامر بن صعصعة من هوازن.

بنو نُمَير: وهم أيضاً بطن من عامر بن صعصعة من هوازن.

سُلَيم: وهي قبيلة من قيس.

بنو العنبر(بلعنبر): حي من تميم .

بنو حنظلة : من تميم.

عُقَيل:من أسد.

غَنَّى: وهم أيضاً من أسد.

سعد بن بكر من أهل ذات عرق (ميقات حجاج العراق)[1]

" وثمة قبائل وبطون أخرى سمع منها البصريون، وإن كان يتعذر إرجاعها إلى أصولها؛ لتعدد القبائل والبطون التي تشترك في اسم واحد وأصولها مختلفة، مثل: بني عدي، وهم قبائل وبطون من قريش، وطيء، وفزارة، وكنانة، وبني حنيفة، ولخم، وكلب، وغيرهم"[2].

ويظهر من هذه السلسلة من مصادر اللغة عند البصريين أن معظم هذه القبائل كانت في منأى عن التأثر بلغات الأمم المجاورة في الشمال والشرق والجنوب، خلافاً لما كان عليه الشأن عند جذام، ولخم، وقضاعة، وعند المناذرة والغساسنة، في جوارهم للفرس والروم،وعند سكان الجنوب العربي في جوارهم للأحباش.

---

[1] القياس النحوي ص42 .

[2] نفسه ص43 .

وللسماع عند النحاة دورٌ مؤثرٌ في تقعيد اللغة، وقد دفعهم ضبط القرآن لتقييد مفهومه بضوابط الفصاحة المتمثلة في قبائل معينة، وزمان محدد، مع الاطراد والغلبة؛ حتى يتحقق فيه معنى الحجية والثبوت، ويبعد عن تهمة التأثر بالأعاجم .

هذا هو مذهب اللغويين والنحاة عامة، فكان السماع عندهم مرجع الأدلة كلها، ومن هنا أصبح العالِم الذي يسمع من العرب، ويشافههم، له مَيْزةٌ عن غيره، فقد رُوي أن الكسائي سأل الخليل من أين علمك هذا ؟ فقال: "من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج الكسائيُّ وأنفد خمسَ عشْرةَ قنينةَ حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه"[1]

إن سرَّ هذا الاختيار، والتفريق بين قبائل العرب، عائدٌ إلى أمرين[2]: أولهما البداوة لا التحضر؛ لأن دوافع تلك الرحلات كانت البحث عن اللغة الأصيلة النقية ورأى العلماء أن من أهم صفاتها الغرابة والوعورة في المعاني أو المفردات أو التراكيب، وهذا ما يفسر اختيار قبائل وسط الجزيرة العربية؛ لتكون هدف الرُّحَّل، ومهوى أفئدة العلماء .

يقول بعضهم في ذلك[3]: "إن سلاسة اللفظ تتبع سلاسة الطبع، ودماثة الكلام بقدر دماثة الخلقة، وأنت تجد ذلك ظاهراً في أهل عصرك، وأبناء زمانك، وترى الجافي الجلف منهم كز الألفاظ، جهم الكلام، وعر الخطاب، ومن شأن البداوة أن تُظهِر بعض ذلك، ومن أجله قال النبي ﷺ :**"من بدا جفا "**[4].

أما الأمر الثاني فهو دراسة ما جمع وحصِّل عموماً ، مع أخذهم بالاعتبار اختلاف القبائل في تلك الظواهر اللغوية ، فسجلوا – بأمانة – كثيراً من تلك الاختلافات منسوبة إلى قبائلها وربما منسوبة إلى الأعراب أنفسهم الذين نطقوها.

---

[1] نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3 1985 م، ص59.

[2] الرواية والاستشهاد باللغة ص164.

[3] يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي النيسابوري، تحقيق: د.مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 1983م، ج4/ص6.

[4] مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط 1 /1995م، 297/4.

ب- حدُّ الكُوفِيّين: لم يضع الكوفيون حدوداً زمانيةً أو مكانية؛ لقبول اللغة والنحو، أو رفضهما، بل الأمر عندهم كان فيه متسعٌ في الزمان والمكان، فتوسعوا وتسامحوا في السماع من قبائل لم يسمع منها البصريون.

أهم القبائل والبطون التي سمع منها الكوفيون[1]:

أولاً- القبائل التي أشار إليها الفارابي وابن خلدون، وهي: أسد، وتميم، وطيء، وقيس، وهُذَيل، وكنانة.

ثانياً- قبائل أخرى سمع منها الكوفيون لم ترد فيما أشار إليه الفارابي وابن خلدون من قبائل وهي:

بنو سُلَيم : قبيلة كبيرة من قبائل قيس.

عُكل: وهم بطن من قيس.

باهلة: وهي من قيس أيضاً.

هوازن: من قيس.

بنو نمير:بطن من عامر بن صعصعة من هوازن من قيس .

بنو كلاب: وهم من هوازن.

بنو عامر: وهم من هوازن أيضاً.

بنو إنسان: بطن من هوازن.

بنو الحارث بن كعب: وهم من تميم .

بنو أنف الناقة من بني سعد: وهم بطن من تميم.

بنو دُبير: وهي قبيلة من أسد.

غَنِيّ : وهي من بني أسد .

بنو عُقيل: وهم أيضاً من بني أسد .

---

[1] القياس النحوي ص67 .

بنو فقعس: وفقعس أبو قبيلة من أسد .

ثالثاً- قبائل ورد النص على عدم الأخذ عنها ومع هذا توسع الكوفيون فسمعوا منها، وأهم هذه القبائل التي تسمّح الكوفيون في الأخذ عنها مع ورود النص بمنع ذلك :

1- **اليمن**: إذ يقول الفراء عن قراءة الجمهور(كِذّاباً)بتشديد الذال في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِأَيَٰتِنَا كِذَّابًا﴾[1]:" وهي لغة يمانية فصيحة يقولون: كذبتُ به كِذَّاباً، وخرَّقتُ القميص خِرَّاقاً، وكل فعَّلت فمصدره فِعَّال في لغتهم مشدداً، وقال لي أعرابي منهم على المروة: آلحلق أحب إليك أم القِصَّار؟ يستفتيني "[2]

2- **ربيعة** : يقول الفراء: سمعت أعرابياً من ربيعة وسألته عن شيء، فقال: أرجو بذاك، يريد أرجو ذاك"[3].

3- **بنو حنيفة**: "حي من بكر بن وائل، منازلهم اليمامة، وهؤلاء على الرغم من ورود النص بأنه لم يؤخذ عنهم أصلاً نجدهم- مع ذلك- قد وردت الرواية عنهم باسم القبيلة حيناً، فيقول الفراء: أنشدني بعض بني حنيفة كذا، وباسم منازلها حيناً آخر، فيسوق الزبيدي أن ابن الأعرابي(ت231هـ) كان يأخذ عن أهل اليمامة "[4]

4- كلب: وهم مجاورون للأعاجم، أو أنهم قبائل وبطون ترجع إلى تلك القبائل التي نُصَّ على عدم الأخذ عنها كقضاعة وربيعة وبني بَجِيلة من اليمن "[5].

والقبائل سالفة الذكر "ثبت التوسع في الرواية عنها مع وجود الحظر الذي عبر عنه الفارابي وابن خلدون على أساس قربها من الأطراف المجاورة لسائر الأمم، كما أن هناك قبائل شملها الحظر المذكور، ولكن على أساس آخر هو أن مواطنها كانت تعد في نظرهم من الحضر أو أقرب ما تكون إليه، ومع هذا تم الأخذ عنها فعلاً وتتمثل في ثلاث، هي:"[6]

---

[1] سورة النبأ 28.

[2] معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م 229/3.

[3] المصدر السابق 223/2.

[4] القياس النحوي ص72.

[5] المصدر السابق ص73 .

[6] القياس النحوي ص73.

1- **الحُطَمِيَّة:** "وهي قرية في شمال بغداد بقُطرَبُّل على فرسخ من بغداد من الجانب الشرقي من نواحي الخالص منسوبة إلى السَّريّ بن الحُطَم، أحد القُواد"[1].

2- **حَوْران:** "وهي كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار"[2]، يقول الفراء عن قراءة عبد الله بن مسعود وأصحابه، (هّيْتَ) بفتح الهاء والتاء وسكون الياء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَۚ﴾[3]، "إنها لغة لأهل حوران سقطت إلى مكة فتكلموا بها"[4].

3- **حضرموت:** " وهي ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر"[5].

هذا بالنسبة للحد المكاني للسماع عند الكوفيين، وأما الحد الزماني فإنه يقال فيه ما قيل بشأنه عند البصريين؛ أي أنهم يتفقون على تحديده بنهاية القرن الرابع الهجري في البادية والنصف الثاني في الحضر.

مما سبق يتبين لنا الآتي:

أولاً- إن مدرستي البصرة والكوفة تشتركان في الأخذ عن القبائل الآتية:

أسد، وتميم، وقيس، وكنانة، وهُذَيْل، وطيء، كما تشتركان في السماع من بطون تؤول إلى بعض القبائل السابقة، مثل: باهلة، وسُلَيْم، وعقيل، وغنى، ونمير، وتشتركان في السماع من قبائل يشملها الحظر كربيعة، وبعض قبائل اليمن، ولكن الكوفيين قد توسعوا فسمعوا من قبائل وبطون أخرى مثل: بني حنيفة، وبني كلب، والحطمية، وحوران، وحضرموت.

ثانياً- إن معيار الأخذ عن القبائل التي لم تتأثر بلغات الأمم المجاورة لم يكن دقيقاً؛ إذ نجد فئة من أهل الحضر قد صحّت عند اللغويين والنحاة سليقتهم، واستقامت ألسنتهم بما حفظوا من قرآن

---

(1) معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، 1977م، 273/2.

(2) المصدر السابق317/2.

(3) سورة يوسف من الآية23.

(4) معاني القرآن للفراء 40/2.

(5) معجم البلدان 270/2.

وشعر، ومنهم الشاعر عمر بن أبي ربيعة، وجرير، والفرزدق، والأخطل، والكميت، وبشار، ورؤبة، والعجاج، وغيرهم[1]

ثالثاً- يقرر د. علي أبو المكارم عدم صحة ما قرره السيوطي فيما نقله عن أبي نصر الفارابي من أنه لم يؤخذ عن حضري قط، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية[2]

ثالثاً- لو كان عامل الاختلاط بالأمم المجاورة صحيحاً لما أُخِذ بلهجة قريش؛ لأنها من أكثر القبائل العربية اختلاطاً بالأمم المجاورة، فوجود بيت الله الحرام فيها والذي كان مثابةً للناس قبل الإسلام وبعده، وكذلك ارتحال أهلها للتجارة صيفاً وشتاءً، إلى اليمن والشام، واختلاطهم بالقبائل لم يكن ذلك كله يؤثر على فصاحتها ونقاء سليقتها بل كان عاملاً مساعداً على نقاء لهجتها وسلامة سليقتها إذ كانوا ينتقون من تلك اللهجات التي تصادفهم أفصحها وأنقاها، ويبتعدون عن تلك اللهجات التي يرون فيها منقصةً وانحداراً عن لهجتهم الفصيحة كالكشكشة والعنعنة وغيرها من اللهجات.

---

[1] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم ص39،وأصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة ص59.

[2] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم ص40،وأصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة ص59.

المبحثُ الثَّالثُ– أقسَامُ الكلامِ المسْمُوعِ وطُرُق جَمعِه

لقد بذل العلماء– لغويون ونحويون– غاية جهدهم، ونفيس أوقاتهم؛ في جمع المادة المسموعة وحفظها، وصيانتها من عبث العابثين، ووضعوا لذلك ضوابط وأصولًا يحتذى بها، لتمييز غثها من سمينها، ولمّا لم يكن السماع بدرجة واحدة من القوة والثقة عندهم قاموا بتقسيمه إلى أقسام عدة، يفيد منه البحث عند الترجيح بين بعض المسائل الخلافية، وهذا التقسيم قائم على ثلاثة اعتبارات، هي :

الاعتبار الأول- اعتبار الرواية (السند).

الاعتبار الثاني- اعتبار طرق التحمل والأخذ.

الاعتبار الثالث- اعتبار المادة اللغوية المسموعة و المروية.

الاعتبار الأول- اعتبار الرواية (السند) : قسم العلماء السماع باعتبار السند إلى صحيح، وضعيف، ومتواتر، وآحاد، ومرسل، ومنقطع، ومفرد، ومقبول، ومردود (مصنوع أو موضوع).

ويعرض البحث– باختصار- كل نوعٍ من هذه الأنواع لما في ذلك من أهمية ومدى اتصاله بالبحث:

1- **الصحيح الثابت:** هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، على حد الصحيح في الحديث[1]. وهذا يفهم من تحديده وشروطه للضعيف أن السماع الصحيح هو ما توافر فيه الشروط الآتية :

أ- اتصال السند. ب- عدالة الراوي. ت - ضبط الراوي.

2- **الضعيف :**وهو الذي لم تثبت صحته لأحد الأسباب الآتية:[2]

أ- عدم اتصال سنده؛ لسقوط راوٍ أو جهالته.

ب- عدم الوثوق بروايته، لفقده شرطا من شروط القبول، أو للشك في سماعه.

---

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت 1987م 103/1.

(2) المصدر السابق 103/1.

وهذا النوع يقابل النوع الأول، وقد أورد له السيوطي مجموعة من الأمثلة[1]

3- **المتواتر**[2]: هو ما نقله عدد يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب[3]، كنقلة القرآن، وما تواتر من السنة، فإنهم انتهوا إلى حدٍّ يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب، وقد اختلف العلماء في إمكانية وقوعه في اللغة إلى قولين:

القول الأول- أن التواتر في اللغة والنحو متعذر، وهو مذهب الرازي، وله الأدلة الآتية :

1- شدة اختلاف الناس في معاني الألفاظ المشهورة المتداولة بكثرة على ألسنة الناس اختلافا لا يمكن القطع بما هو الحق، كلفظ (الله) و(الإيمان) و(الكفر) و(الزكاة)و(الصلاة)ونحو ذلك.

2- جهالة وقوع شرط التواتر على مر الزمان؛ لأن من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة، فالجهل بذلك في اللغة أدى إلى الجهل بالتواتر؛ لأن الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط.

3- أنه قد تواتر واشتهر بين العلماء أن هذه اللغة أخذت عن طائفة مخصوصة، كالخليل، وأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وأضرابهم، و لا شك أن هؤلاء لم يكونوا معصومين، ولا بالغين حدّ التواتر[4].

ومن هذا يرى الرازي أن الأوْلى تقسيم اللغة إلى قسمين:

الأول- المتداول المشهور، والعلم الضروري حاصل بأنها في الأزمنة الماضية كانت موضوعة لهذه المعاني، فإننا نجد أنفسنا جازمة بأن لفظ " السماء، والأرض "كانتا مستعملتين في زمان الرسول (ﷺ)في هذين المسميين.

الثاني- الألفاظ الغريبة، والطريق إلى معرفتها: الآحاد. ويرى أن أكثر ألفاظ القرآن، ونحوه، وتصريفه، من القسم الأول، وهو حجة. أما القسم الثاني فقليل جدا، وما كان كذلك فإنه لا يتمسك به في المسائل القطعية[5].

---

(1) للاطلاع عليها: المزهر 103/1-113.

(2) المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق: د. طه العلواني، مؤسسة الرسالة، (د.ط)،(د.ت) 203/1، والمزهر: 113/1، والاقتراح: 53.

(3) لمع الأدلة 83، و المزهر 114/1.

(4) المحصول في علم أصول الفقه 402/1-406.

(5) المحصول في علم أصول الفقه 216/1.

القول الثاني- هو جواز وقوع التواتر في اللغة، وقد ذهب إليه الأكثرون[1]، ومنهم السيوطي مستدلا بمجموعة من الأمثلة التي تواترت على ألسنة الناس من زمن العرب إلى اليوم، وليس هو في القرآن، ومن ذلك أسماء الأيام، والشهور، والربيع، والخريف، والقمح والشعير،...وغير ذلك من أمثلة كثيرة تكفي أن تكون دليلا على وقوع هذا النوع في اللغة[2].

وهو الراجح؛ لأنه لا يلزم من معنى التواتر في اللغة أن يكون تواترها عن العرب، بل قد يكون تواترها عن هؤلاء الذين أخذوها عن العرب، كما هو الأمر في القراءات؛ حيث بيّن بعض العلماء أنه لا يلزم في معنى تواتر القراءات، أن تواترها عن النبي (ﷺ)، فقد يكون تواترها عن الأئمة السبعة، والرازي نفسه يعد القسم الثاني قليلاً، فكيف يعمم القول بعدمه؟.

4- **الآحاد**: وهو ما تفردّ بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر[3].

وللعلماء في ثبوت اللغة بالخبر الآحاد مذهبان:

المذهب الأول- يرى أنه لا تثبت اللغة بالخبر الآحاد، ونسبه الرازي إلى الأصوليين[4].

المذهب الثاني- يرى ثبوت اللغة بالخبر الآحاد، وهو مذهب جمهور اللغويين، منهم ابن جني وابن الأنباري، والسيوطي[5].

وهو الراجح؛ لأن السيوطي نقل عن عبد الوهاب المالكي قوله :" لأن الدليل إذا دل على وجوب العمل به في الشرع، كان في ثبوت اللغة واجباً "، وهو ما تعجب منه الرازي.

5- المرسل أو (المنقطع): هو الذي انقطع سنده، واختلف العلماء في حكمه :

أ- قيل غير مقبول؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل؛ لأن انقطاع السند يوجب الجهل بالراوي، فلا يعرف عدالته[6].

---

(1) لمع الأدلة 83: حيث قال: فذهب الأكثرون إلى أنه؛ أي (المتواتر) ضروري.

(2) المزهر 1/93-96.

(3) لمع الأدلة: 84، والمزهر: 1/114.

(4) فقال: (والعجيب عند الأصوليين، أنهم أقاموا الدلالة على أن الخبر الواحد حجة في الشرع، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة، وكان هذا أولى) المحصول: 1/212.

(5) يرى ذلك ابن جني مع التفصيل، في (باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره)، الخصائص: 2/21-28، لمع الأدلة ص84، والمزهر 1/114.

(6) لمع الأدلة: 90، والمزهر: 1/125.

ب- وذهب بعض العلماء إلى قبول المرسل؛ " لأن الإرسال صدر مِمّن لو أسند إليه لقبل، ولم يتهم في إسناده، فكذلك في إرساله؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرق إلى إسناده، وإذا لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله"[1]

والقول الأول أرجح؛ فقد رد ابن الأنباري على القول الثاني وأبطله، ونقل هذا الرد السيوطي أيضاً[2].

6- المفرد: وهو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، و لم ينقله أحد غيره[3].

واشترط العلماء في قبول هذا النوع ثلاثة شروط[4]:

أ- العدالة، حيث يُقبل نقلُ العدل الواحد، و لا يشترط أن يوافقه غيره في النقل.

ب- الضبط والإتقان، وهو ضروري؛ حتى لا يتوهم أن تفرُّدَ الراوي كان بسبب سوء حفظه، أو اختلاطه.

ج- ألا يخالفَه مَنْ هو أكثر منه عدداً.

لكن ابن جني يسقط الشرط الثالث؛ إذا كان الانفراد من عربي فصيح، و كان القياس يعاضده؛ وذلك لأمرين:

1- لأنه يمكن أن يكون التفرد عمن ينطق بلغة قديمة، طال عهدها وعفا رسمها، ولم يُشارَك الراوي في سماع ذلك منه.

2- لأن ما حُفِظ من اللغة أقلُّ مما لم يحفظ؛ حيث لم يرو الرواة إلا القليل، يقول أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير"[5].

---

[1] لمع الأدلة 91، والمزهر: 125/1.

[2] لمع الأدلة 91، والمزهر: 125/1.

[3] المزهر: 129/1.

[4] لمع الأدلة ص85، والمزهر 129/1.

[5] الخصائص385/1، باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور .

7- المقبول والمردود:

1- **المقبول:** يُفهم من كلام ابن فارس في الصاحبي أن المقبول هو الذي أُخِذ سماعاً من الرواة الثقاة ذوي الصدق والأمانة ويُتَّقَى المظنون "[1]، وقال الكمال ابن الأنباري: "ويُشترط أن يكون ناقل اللغة عدْلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، كما يُشترَط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره، وتأويله"[2]،فعناية علماء العربية باللغة جعلتهم يشترطون في نقلها ما اشتُرِط في نقل الحديث؛ لأنها لغته، ولغة القرآن الكريم التي بها يتم تلاوته وفهمه وتفسيره.

2- أما المردود فهو مجهول القائل، وهذا النوع يردّ و لا يقبل؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة[3].

ومن أمثلة المجهول ناقله: قال أبو علي القالي في أماليه: " أخبرنا بعض أصحابنا، عن أحمد ابن يحي أنه قال: " حُكيَ لنا عن الأصمعي أنه قيل له: إن أبا عبيدة يحكي: وقع في رَوعي، ووقع في جخيفي ، فقال: أما الرَّوْع فنعم، وأما الجخيف فلا "[4]

8- المصنوع أو (الموضوع): وهو أن يُدخِلَ الراوي في كلامه ما ليس من كلام العرب، وينسبه إليهم إرادة اللبس والتعنيت، وهذا التعريف أُخِذ من قول الخليل: " إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللبس والتعنيت"[5].

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، 1997م ص34، والمزهر137/1م.

[2] لمع الأدلة في أصول النحو، ص85.

[3] لمع الأدلة: 90، والمزهر: 141/1

[4] الأمالي لأبي إسماعيل القالي البغدادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م، 261/2، والمزهر 142/1 والجخيف: الغطيط في النوم، والفخر.

[5] المزهر 171/1.

ثانيا- السماع و طرق تحمل روايته وأخذه، وهي ستة أقسام[1]:

القسم الأول- السماع من لفظ الشيخ أو العربي[2]: أي أن يسمع الراوي ممن يروي عنه مباشرة، ومثل لها ابن فارس بأخذ الصبي العربي عن أبويه وغيرهما، وكذلك تؤخذ تلقناً من ملقن، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات"([3]) وللمتحمل بهذه الطرق ثماني صيغٌ، وترتيبها:

الصيغة الأولى- وهي أعلاها وهي قول الراوي:" أملى عليّ فلان، أو أملّ عليّ فلان"[4]، ومثال ذلك: ما قاله أبو علي القالي: " أملى علينا أبو بكر بن دريد، قال: أنشدنا أبو حاتم عن أبي عبيدة لِخِرْنِق بنتِ هِفَّان ترثي زوجها عمرو بن مرثَد، وابنَها علقمةَ بنَ عمرو وأخويه حساناً وشُرَحْبيل[5]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الذين هُمُ سمُّ العُدَاة و آفَةُ الجُزُرِ

النَّازِلون بكلّ معتركٍ والطيبون معاقد الأُزُرِ

الصيغة الثانية - قول الراوي: (**سمعت**)[6]، ومثال ذلك؛ ما قاله ثعلب في مجالسه: "حدثنا مَسْلمة، قال: سمعت الفراء يحكي عن الكسائي: أنه سمع اسقني شَربة ما، يا هذا، يريد شربة ماء[7]، فقصر، وأخرجه على لفظ (من) التي للاستفهام، وهذا إذا مضى. فإذا وقف، قال: شربة ماء.

الصيغة الثالثة - أن يقول الراوي:(حدَّثني فلان، أو حدَّثنا فلان)، ويستحسن حدثني إذا حُدِّث وهو وحده ، وحدثنا إذا حُدِّث وهو مع غيره[8]، قال ثعلب في أماليه: "حدَّثنا ابن الأعرابي، قال: حدثني شيخٌ عن محمد بن سعيد الأموي، عن عبد الملك بن عمير قال: كنت عند الحجاج بن

---

(1) المزهر 144/1، باب معرفة طرق الأخذ والأداء.

(2) المصدر السابق 144/1.

(3) الصاحبي ص34.

(4) المزهر 145/1.

(5) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، (د.ط)،(د.ت) 41/5 البيت رقم 341، والأمالي 177/2، والمزهر 145/1.

(6) المزهر 146/1.

(7) مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر1950م، ص87، والمزهر 146/1.

(8) المزهر 147/1.

يوسف فقال لرجل من أهل الشام: هل أصابك مطرٌ؟ قال: نعم، أصابني مطرٌ أسال الآكام، وأدحض التلاع، وخرق الرَّحْع؛ فجئتك في مثل مَجَرِّ الضَّبع.

ثم سأل رجلاً من أهل الحجاز: هل أصابك مطر؟ قال: نعم، سقتني الأسمِية، فغُيبت الشِّفارُ، وأُطْفئت النارُ، وتشَكَّت النساءُ، وتظالمت المِعزى، واحتلبت الدَّرَّة بالجرة"[1]

الصيغة الرابعة: " قول الراوي: (أخبرني فلان، أو أخبرنا فلان)، ويستحسن الإفراد في حالة الفرد، والجمع حالة الجمع كما سبق"، ومن أمثلة ذلك: ما قاله ثعلب في أماليه: " أخبرنا أبو المنهال، قال: أخبرنا أبو زيد، قال: السانح: الذي يليك ميامنه، إذا مرّ من طير أو ظبيٍ، أو غيره. و البارح: الذي يليك مياسره، إذا مرّ بك. وإن استقبلك فهو ناطح وإن استدبرك استدباراً فهو قعيد، وإن مرّ معترضاً قريبا فهو الذابح"[2].

الصيغة الخامسة: قول الراوي: (قال لي فلان)[3]، ومن أمثلة ذلك قول ثعلب في مجالسه: " قال لي يعقوب: قال لي ابن الكلبي: بيوت العرب ستةٌ؛ قُبَّةٌ من أدَم، ومِظلةٌ من شَعر وخِباء من صوف، وبِجاد من وبر، وخيمة من شجر، وأُقْنة من حجر"[4].

الصيغة السادسة: قول الراوي: (قال فلان بدون لي)[5]، ومن أمثلة هذا النوع ما قاله ثعلب في أماليه: " قال أبو المنهال، قال أبو زيد: لست أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب" [6].

---

[1] مجالس ثعلب ص281، والمزهر 148/1.

[2] مجالس ثعلب ص733، والمزهر 151/1.

[3] المزهر151/1.

[4] مجالس ثعلب ص79 والمزهر 151/1، وعند ثعلب : أديم، وفي المزهر أدم .

[5] المزهر151/1.

[6] مجالس ثعلب ص734، والمزهر 151/1.

الصيغة السابعة: (أن يقول الراوي:عن فلان)[1]،ومثاله ما قال ثعلب في أماليه: "قال الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، قال: قاتل اللهُ أَمَةَ بني فلان سألتها عن المطر، فقالت: غِثْنا ما شئنا[2]

الصيغة الثامنة: "قول الراوي: إن فلانا قال أو أنشد"، ومثال ذلك: ما رواه القالي في أماليه: "حدّثني أبو عمرو الزاهد، عن أبي العباس، عن ابن الأعرابي، أن غليّماً من بني دُبَيْر أنشده[2]

يا بنَ الكِرام حَسَبًا و نائلاً حقًّا و لا أقول ذاك باطلاً

إليك أشكو الدهرَ و الزَّلازِلَ وكلّ عامٍ نَقَّح الحمائلا

القسم الثاني- القراءة على الشيخ: وهو أن يقرأ الراوي مروياته على الشيخ، وهو يسمع، ويقول عند الرواية: قرأت على فلان، كما نجد عند أبي علي القالي في أماليه: " قرأت على أبي عمرو الزاهد، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي، قال : يقال: علَّ المريض يعِلّ؛ أي اعتلّ، وعلّ في الشراب يعِلُّ ويعُلّ علّاً"[3]

القسم الثالث- السماع على الشيخ: وهو أن يسمع الراوي مروياته في أثناء قراءة غيره على الشيخ. وله صيغة مشهورة؛ وهي أن يقول الراوي:(قُرئ على فلان، وأنا أسمع) والمثال على ذلك، قول القالي:" قرئ على أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش، وأنا أسمع ،وذكر أنه قرأ جميع ما جاء عن أبي مُحلِّم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين رحمه الله تعالى"[4]

القسم الرابع-الإجازة[5]**:**وهذا النوع يقع في رواية الكتب و الأشعار المدونة. وصيغته: أن يقول الراوي:(أجاز لي فلان)، ويتم ذلك عندما يقول الشيخ: (ارْوِ عني ما أخذته من حديثي) ومثال ذلك؛ قول ابن دريد(ت321 هـ)" أجاز لي عمّي عن أبيه، عن ابن الكلبي، قال: أخبرني الشرفيّ، وأبو يزيد الأوديّ، قالا: أَوْصى الأفوه بن مالك الأودي، فقال: يا معشر مَذْحج، عليكم بتقوى الله وصلةِ أرحامكم، وحسنِ التعزِّي عن الدنيا بالصبر؛ تَعِزُّوا، والنظرِ في ما حولكم؛ تُفلحوا، ثم قال :

---

(1) المزهر153/1.

(2) أمالي القالي 178/2، والمزهر 154/1.

(3) أمالي القالي 183/2، والمزهر 1/ 158.

(4) أمالي القالي 55/3، والمزهر161/1.

(5) المزهر 162/1.

إنا معاشِـرُ لم يَبْنُـوا لِقَوْمِهِـمْ و إن بَنى قومُـهم ما أفسدوا عادوا[1]

وهذا النوع من السماع المدوّن يُنَزَّل منزلة السماع المباشر من لفظ الشيخ في درجة الصحة، قال ابن الأنباري: " والصحيح، جوازها؛ لأن النبي (ﷺ) كتب إلى الملوك، وأخبرت بها رسله، ونزَّل ذلك منزلة قوله وخطابه. وكتب صحيفة الزكاة والديات، ثم صار الناس يخبرون بها عنه، ولم يكن هذا إلاَّ بطريق المناولة، والإجازة؛ فدلّ ذلك على جوازها "[2]

ومن العلماء من يرى عدم صحة هذا النوع؛ لأنه يقول أخبرني، ولم يوجد ذلك. لكن ابن الأنباري ضعّف هذا القول؛ لأنه يجوز لمن كتب إليه إنسانٌ كتابا، وذكر فيه أشياء أن يقول: أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا " ولا يكون كاذبا وكذلك المرء ها هنا[3].

القسم الخامس- المكاتبة: وهي أن تكون الرواية عن طريق الكتابة والمثال على ذلك: قول ثعلب في مجالسه: " بَعثَ بهذه الأبيات إليَّ المازني، وقال: أنشدنا الأصمعي:

و قائلةٍ ما بَـالُ دَوْسَر بعدَنا صَحَا قلبُه عن آل ليلى وعن هند[4]

القسم السادس-الوجادة[5]: وهي أن يقول الراوي: وجدت في كتاب فلان كذا وكذا. والمتتبع في أمات كتب اللغة، يجد أن السلف عبروا عن هذا النوع بصيغ مختلفة؛ ولعل أهمها:

أ- وجدت في كتاب فلان. ب- وجدت بخط فلان.

ت- نقلت من كتاب فلان، أو نقلته من كتاب، ولم أسمعه.

ث- لم أره إلاّ في كتاب فلان.

ج- كذا وجدته ولم أسمع سماعا. وغيرها من الصيغ الدالة على الوجادة.

---

(1) أمالي القالي 249/2، والبيت مروي: فينا معاشر ....

(2) لمع الأدلة: 92.

(3) لمع الأدلة: 92.

(4) المزهر 167/1، وهو في خزانة الأدب 149/1، دون نسبة، وهو في الأصمعيات لدوسر بن ذُهَيْل القُرَيْعيّ، من بني يربوع، الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط5، بيروت لبنان، (د.ت) ص150.

(5) المزهر 167/1.

ثالثا: قسموا السماع بالنظر إلى المادة اللغوية المسموعة أقساماً عدة:([1])

وهي: الفصيح، والضعيف، والمنكر، والمتروك، والرَّديء مذموم، والمطَّرِد، والشَّاذ، والغريب النادر، والمستعمل، والمهمل، والمفرد، والمعرَّب، والمولَّد .

1- الفصيح:

يعدّ هذا القسم من أهم أقسام السماع؛ لأنه مدار كثير من الدراسات اللغوية، والفصيح عند النحاة ليس هو الفصيح عند اللغويين والبلاغيين والنقاد، فمدار الفصاحة عند النحاة هو ما قُيِّد بزمان ومكان محددين، كما ذُكر في المبحث الأول في تعريف السماع، والذي بيّن شرطه السيوطي في توضيحه لتعريف ابن الأنباري بقوله: السماع- أعني به-: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ... أما بالنسبة للفصاحة عند البيانيين والبلاغيين، فليس موضوع هذا البحث، ومن أراد الاستزادة فليطلبه من مظانه، ويعرف الفصيح عند اللغويين بأنه :

أ- مفهوم الفصاحة في اللغة:

الفاء والصاد والحاء أصل يدل على خلوصٍ في شيء، ونقاء من الشَّوْب،"([2]) وأصله في اللبن؛ يقال: فَصَّحَ اللبن وأفصح ، فهو مُفصِحٌ وفصيح: إذا تعرى من الرغوة "([3])؛ قال الشاعر:

فلَمْ يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عليهم وتحت الرَّغْوَةِ اللبنُ الفصيحُ([4])

ومنه استُعير اللسان الفصيح الطليق([5])، وفَصُحَ الرجلُ: جادت لغته، وانطلق لسانه فلا يلحن، وأفصح: تكلم بالعربية.

ب- مفهوم الفصاحة اصطلاحاً :

كان اللغويون والنحاة أوَّلَ من استخدم مصطلح (الفصاحة)؛ وذلك أثناء قيامهم بجمع اللغة، فوصفوا بعضها بالفصاحة، وبعضها الآخر بالضعف، فبَنَوْا القواعد على ما سموه فصيحا.

---

(1) للاستزادة في جميع هذه الأقسام انظر المزهر 1/185-320.

(2) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، 4/506.

(3) المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، مكتبة نزار الباز، (د.ط) (د.ت): 1/ص492.

(4) هو لنضلةَ السُّلميَ، اللسان 5/133.

(5) معجم مقاييس اللغة 4/506.

وكان مدار الفصاحة عندهم -في الغالب- على كثرة استعمال العرب لها[1]، قال **الجاربردي** في شرح الشافية: فإن قلت: ما يقصد بالفصيح؟ وبأي شيء يُعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح؟ قلت: أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدْوَر، واستعمالهم لها أكثر"[2]، وسُئل أبو عمرو:" أخبرني عمَّا وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقال السائل: كيف تصنع فيما خالفَتْك فيه وهم حجة؟ فقال أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات "[3].

وهذا ما يُفهم من تعريف ابن الأنباري للنقل حيث قال: "اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة "وقد فسره السيوطي كما سبق في المبحث الأول من هذا البحث.([4])

لذلك كان حكم الفصاحة على الكلمة من كثرة استعمال العرب لها، فقد جاء في فصيح ثعلب: "هذا كتابُ اختيار الفصيح، مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأُخبِرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثُرتا واستُعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأُخبِرنا بهما([5])، ولا شك أن ذلك هو مدار الفصاحة .

ومن هنا جعلوا الفصاحة في درجات متفاوتة؛ ففيها الأفصح، والفصيح، فالأفصح عندهم: هو القرآن الكريم؛ حيث قام الإجماع عندهم أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، ولا خلاف بينهم في ذلك.

ومن يمعن النظر فيما سبق؛ يجد أن مدار الفصاحة في اللغة يدور حول الظهور، والإبانة، والانكشاف، والخلوص، والنقاء. وكلّ هذه المعاني لها علاقة ما بالمعاني الاصطلاحية لمفهوم الفصاحة عند البيانيين؛ وهو: أنها صفة للفظ المفرد، والكلام، والمتكلم.

---

(1) المزهر: 184/1.

(2) نفسه187/1.

(3) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط2،(د.ت) ص39، والمزهر ص184.

(4) انظر ص6 من هذا البحث.

(5) كتاب الفصيح لثعلب، تحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف،(د.ط)،(د.ت)، ص260، وشرح الفصيح لثعلب، تحقيق: د. سليمان العايد ص5، والمزهر 185/1.

ففصاحة اللفظ المفرد: خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس.

وفصاحة الكلام: خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، مع فصاحتها.

وفصاحة المتكلم: مَلَكَةٌ يُقْتَدر بها على التعبير الفصيح. ([1])

وكانت نصوصهم الفصيحة للتقعيد مستقاة من ثلاثة مصادر: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الموثوق بهم.

2- الضعيف، والمنكر، والمتروك([2])

ب- هو ما انحط عن درجة الفصيح([3])؛ بسبب اختلال ضابط من ضوابط الفصاحة فيه([4]). و مثال ذلك ما ورد في ديوان الأدب للفارابي: " اللَّهْجة لغة في اللَّهَجة؛ وهي ضعيفة. وأَنْبَذَ نبيذا لغة ضعيفة في نَبَذَ. وانتُقِعَ لونه لغة ضعيفة في امتقع. وتَمَنْدَل بالمنديل لغة ضعيفة في تَنَدَّل، وواخاه لغة في آخاه؛ وهي ضعيفة. والامتحاء لغة ضعيفة في الإمحاء "([5]).

ت- المنكر: هو ما أنكره بعض العلماء ولم يَعْرفه؛ لقلة استعماله، وهو أضعف من الأول. ومثال ذلك: إنكار أبي حاتم على عمارة بن عقيل جمعه الريح على أرياح؛ قال: فقلت له فيه: إنما هي أرواح، فقال: قد قال عز وجل: ﴿ وَ أَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾([6])، وإنما الأرواح جمع روح([7]).

ت – المتروك: ما كان قديماً من اللغات، ثم تُرك واستُعمل غيره، ومن أمثلته أسماء الأيام في الجاهلية، نحو: السبت: شِيار، والأحد: أولُ، والإثنين: أهون وأوهد، والثلاثاء: جُبار، والأربعاء : دُبار(الأربعاء)، والخميس: مؤنس، والجمعة: عَروبة([8]).

([1]) التعريفات للجرجاني: ص141.

([2]) وقد ذكر السيوطي هذه الأنواع الثلاثة تحت قسم واحد؛ لأن حكمها واحد: وهو عدم الأخذ بها في الاحتجاج اللغوي، المزهر 214/1.

([3]) نفسه ص214.

([4]) فضَعْفه ناشئ عن قلة الاستعمال مع مخالفة القياس المطرد؛ كما يتضح في قول الفارابي المذكور .

([5]) ديوان الأدب للفارابي 136/1و 294/2.

([6]) سورة الحجر من الآية 22.

([7]) المزهر214/1.

([8]) المزهر214/1.

3- الرديء المذموم:

" وهو ما قل جداً في الاستعمال، وضعف في القياس، وهو أقبح اللغات، وأنزلها درجة "([1])

وقد مثَّلَ ابنُ فارس لهذا النوع، في باب اللغات المذمومة بعدة لغات، منها: "العنعنة وهي قلب الهمزة المبدوءة بها عينا، فيقولون في أنك: عنك، وتنسب إلى قيس، وتميم تجعل الهمزة المبدوء بها عيناً، فيقولون في(أنَّك): (عنَّك)، وفي(أسلم): (عسلم)، وفي(أُذُن): (عُذُن)، ومنها كذلك: الفحفحة، وهي: جعل الحاء عينا، ونسبت إلى هذيل، والوَكَم وهي: قلب ضمة كاف عليكُم، وبِكُم كسرةً، إذا كان قبلها ياء، أو كسر؛ فيقولون: عليكِم، وبكِم. ونسبت إلى ربيعة، والوَهَم: وهي قلب ضمة الهاء في منهُم، وعنهُم، وبينهُم، كسرة إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة؛ فيقولون: منهِم، وعنهِم، وبينهِم. ونسبت إلى كلب"([2])

4- المُطَّرِدُ والشَّاذُ:([3])

يُعدّ مبحث الاطراد والشذوذ من أهم المباحث المرتبطة بأدلَّة النحو وأصوله؛ ولهذا يستحسن توضيحهما، وكشف الغطاء عن المراد بهما .

أولاً- المطّرد: من الاطراد؛ وهو في اللغة له معانٍ عدة، منها:

- التتابع والاستمرار؛ يقال: " اطّرد الأمر أو الشيء: تَبِعَ بعضُه بعضاً، وجرى.

واطّرد الكلام: تَتَابَعَ، واطّرد الماء: تتابع سيلانه، "ومنه بيت الأنصاري قيس بن الخطيم([4]) :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَاطِّرَادِ المَذَاهِبِ لِعَمْرةَ وَحْشًا غيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ

- الاستقامة؛ يقال: " اطّرد الأمر: استقام. وأمر مُطَّرِدٌ: مستقيم على جهته. وفلان يمشي مشيا مطَّرِدًا؛ أي: مستقيما "([5]).

---

(1)المزهر 221/1.

(2)المزهر 222/1.

(3)الخصائص 108/1، والمزهر 226/1.

(4)الخصائص 96/1، والبيت في ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت، (د.ط)،د.ن ص76، و أراد بالمذاهب: جلودا مُذْهبةً بخطوط يُرى بعضها في إثر بعضها؛ فكأنها متتابعة

(5)اللسان: (ط رد) 166/4.

و أما المراد بالمطردّ في أصول النحو؛ فمأخوذ من المعنى اللغوي الأول، ويقصد به: ما تتابع من كلام العرب وجرى على قاعدة واحدة واستخلصها النحاة بعد ذلك، **قال ابن جني**:

"جعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطّردا "[1]، وقد يُفهم -أيضا- من المعنى الاصطلاحيِّ المعنى اللغويُّ الثاني (الاستقامة)؛لأن ما جرى على القاعدة نمط واحد تركيبي من الكلام يقول عنه النحاة إنه مستقيم.

ثانياً- الشاذ: من شَذَّ الشيء يَشِذ (بالكسر) ويَشُذ (بالضم) شَذًّا و شُذُوذًا: نَدَرَ عن الجمهور، وخرج عنهم، وانفرد[2]؛ قال الليث: " شَذَّ الرجل إذا انفردّ عن أصحابه، وكذلك كلّ شيء منفردّ فهو شاذ " [3]؛ أي نادر لا يتكلم به جمهور العرب .

والمعنى الاصطلاحي مأخوذ -كذلك- من المعنى اللغوي؛ إذ يُراد به:" ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفردَ عن ذلك[4].

ومما سبق من تعريف كلّ من المطردّ والشاذ، يلاحظ أن الأمر فيهما ليس مبنيا -فحسب- على وجود أحدهما كثرة وقلة؛ لأن الكلام قد يَقِل، ولكنه مطّرد، وقياسي، وقد يكثر الكلام إلاَّ أنه شاذ لا يقاس عليه ولهذا قال **صاحب التعريفات**: " الشاذ: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[5].

ويُعَدُّ ابن جني أوّل من تطرق إلى دراسة مواقف النحاة في الاطّراد والشذوذ، دراسة مستفيضة، وتوَصَّل إلى تقسيم السماع -من حيث حكم كلّ من المطّردّ والشاذ- إلى أربعة أقسام بعد أستاذه ابن السراج[6]، الذي قسّم الشاذ في كتابه الأصول إلى ثلاثة أضرب، هي :

1- ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذّ في استعمال العرب له نحو: (استحوذ).
2- ما شذ عن الاستعمال، ولم يشذّ عن القياس، نحو: ماضي (يدع) .

---

(1) الخصائص: 97/1.

(2) اللسان (ش ذ ذ) 410/3، والتاج: (ش ذ ذ) 423/9-424

(3) التاج: (ش ذ ذ) 423/9-424.

(4) الخصائص 97/1.

(5) التعريفات للجرجاني ص106.

(6) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009م، 63/1.

3- ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يُطرح ولا يعرج عليه .

إلا أن ابن جني رتب هذه الأقسام وزاد عليها قسماً رابعاً، ومثّل لها بالشواهد. الموضحة؛ فقال: " اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب "([1])، ثمّ بين حكم كلّ قسم من حيث الاحتجاج وعدمه:

الأول- ما اطّرد في الاستعمال والقياس معا، وهذا هو غالب أساليب العربية، وقواعد النحو، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ الاسم إذا دخلت عليه حروف الجر، ونحو ذلك. وهذا النوع حجة بالإجماع؛ لأنه الغاية المطلوبة([2])

الثاني- ما اطّرد في القياس دون الاستعمال، كالماضي من: يَذَرُ، ويَدَع، ووجه اطراد هذين المثالين في القياس دون السماع: أن المعروف قياساً في أساليب العرب أن يكون لكلّ فعلٍ

مضارعٍ فعلٌ ماضٍ، بيد أن العرب لم يستعملوا هذا القياس في بعض أفعال المضارع نحو يَذَر، ويَدَع، فلم يستعملوا ماضيهما: وَذَرَ، ووَدَعَ استغناء بـ(ترك)([3])، فكان ماضيهما – بذلك- مطّردا في القياس على بابه شاذا؛ أيْ (قليلاً) في استعمال العرب، وقد ورد الماضي من (يدع) في قوله- تعالى-: ﴿**مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ بالتخفيف على قراءة ابن عبّاس، وعروة بن زبير، وابنه هاشم، وابن أبي عبلة، وأبي حيوة([4]).

ومن أمثلة ذلك -أيضا-: "مكان مُبْقِل "([5])؛ هذا هو القياس، لكن العرب أكثروا استعمال "باقل"، فالأوّل مسموع على القلة([6])، ومنه كذلك استعمال الاسم الصريح مفعولا لِـ(عسى)، نحو قولهم: عسى زيدٌ قائمًا أو قيامًا؛ فهذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار

---

(1)الخصائص: 97/1، والمزهر: 227/1.

(2)الخصائص: 97.

(3) الأصول لابن السراج 63/1.

(4) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، مراجعة: يوسف الغوش، دار المعرفة بيروت، ط4، 2007م، ص1632، والبحر المحيط 683/8.

(5) الخصائص: 98/1.

(6) المزهر: 227/1.

على ترك استعمال الاسم هنا، فيقولون: عسى زيد أن يقوم([1])؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ**﴾ [(2)]

ثم بيَّن ابن جني بأن الواجب في هذا النوع هو الاقتداء بالعرب، وترك ما تركوه في ذلك، مع مراعاة القياس في نظيره الذي لم يردّ السماع على خلافه [(3)]؛ كبقية أخوات كان، فإنه يجب فيها اتباع القياس فتقول –مثلا-: كان زيد قائما؛ لأنه لم يرد السماع على خلافه، كما ورد في (عسى).

الثالث- ما اطردّ في الاستعمال دون القياس، نحو قولهم: أَخْوَص الرمث[(4)]، واسْتَصْوَبَ الأمر، وأغْيَلَتِ المرأة، واسْتَحْوَذَ، واسْتَنْوَقَ الجمل، واستَتْيَسَتِ الشاة[(5)]، ووجه شذوذ هذه الأمثلة عن القياس: هو أن قياسه في كلام العرب؛ أنه إذا تحركت الواو أو الياء من الأجوف بعد صحيح ساكن في (أَفْعَلَ) و(اسْتَفْعَل) تنقل حركتهما إلى الساكن قبلهما وتقلبان ألفا؛ فيقال في(أَقْوَمَ)و(اسْتَقْوَم): أقام واستقام، وحكم هذا النوع: وجوب اتباع ذاتِ ما استُعمل في ذلك دون أن " يُتخذ أصْلا يقاس عليه غيره"[(6)]، فيصحُّ لك-مثلا- أن تقول: اسْتَحْوَذَ، و اسْتَتْيَسَتْ، واسْتَنْوَقَ دون أن تقيس على هذه الأمثلة غيرَها؛ فلا تقول إلا: استجوب أو استقوم.

الرابع- ما شذ في الاستعمال والقياس معا، كتَتْميم مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مصُوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه.

---

(1) الخصائص: 110/1، والمزهر: 228/1.

(2) سورة المائدة من الآية 52.

(3) إذ يقول: "إن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب في ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ". الخصائص: 99/1.

(4) الخُوص: ورق النخل، والرمث: مرعى للإبل من الحمض، وإخواصه: أن يبدو فيه ورق ناعم كأنه خوصة. القاموس المحيط (خ و ص) و (ر م ث) 174/1و313/2.

(5) الخصائص: 97/1، والمزهر: 228/1.

(6) الخصائص:97/1.

لذا ذهب ابن جني– بعد ذكر الأمثلة السابقة وغيرها- إلى عدم جواز القياس على هذا القسم؛ فلا يصح ردّ غيره إليه، وذهب إلى أن الأفضل ترك استعماله إلاَّ على وجه الحكاية([1]).

5- الغريب والنادر:

أ- الغريب، وهو في اللغة: الغامض من الكلام، وكلمة غريبة، وقد غربت([2])،والغرابة صفة في الكلمة، فتكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال .

و للغريب مرادفات منها: الحوشي، أو الوحشي، والشادرة؛ قال السيوطي: " الغرائب جمع غريب؛ وهي بمعنى الحوشي، والشوادر؛ جمع شادرة: وهي أيضا بمعناه "([3]).

ب- النادر: يقال: نَدَرَ الشيء يَنْدُر نُدُورًا: سقط ، وقيل سقط وشذّ، وما قل وجوده وإن لم يخالف القياس([4])، والنادر نوعٌ من الشاذ، والفرق بينهما أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرا بخلاف القياس، وأما النادر فهو الذي يكون وجوده قليلا لكن على القياس.

وقد حدد ابن هشام هذا كله، ومثل له بالأرقام في كتابه مغني اللبيب فقال: "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً ومطَّرداً؛ فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعُلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"([5]).

- المستعمل والمهمل:([6]).

أ- **المستعمل:** هو ما وُضع ليفيد، والمهمل: هو الذي لم يُوضع للفائدة([7])، فيكون المراد بالمستعمل: تلك الأبنية التي استعملها العرب في كلامهم، والمهمل: تلك الأبنية التي

---

(1) الخصائص 99/1.

(2) لسان العرب18/5.

(3) المزهر 233/1 ، والتعريفات ص135.

(4) لسان العرب 161/6، والتعريفات ص203.

(5) الاقتراح ص66.

(6) المزهر 240/1.

(7) الصاحبي: 47، وهمع الهوامع: 31/1.

هجرها العرب ولم يستعملوها قط، فلم تبق منها إلا اشتقاقات تربطها بهذه الأبنية أصولُ الجذر اللغوي. **وقسَّمه ابن فارس إلى قسمين**:

الأول–"ما لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب بتّةً؛ كالجمع بين الجيم والكاف، أو تقديم الكاف على الجيم، وكالجمع بين العين والغين، أو الحاء مع الهاء أو الغين"([1])

وهذا النوع إنما لم يتكلم عليه العرب للاستثقال؛ يقول ابن جني: " أمّا إهمال ما أُهمِل، ممَّا تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة، أو المستعملة، فأكثره متروك **للاستثقال**، وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره؛ فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو: سَصْ، وطسْ، وظثْ، وثظ، وضشْ، وشضْ "([2])

الثاني–"ما يجوز تألُّف حروفه، لكن العرب لم تقل عليه؛ وذلك كإرادة مريد أن يقول: "عضخ "، فهذا يجوز تألّفُه وليس بنافر؛ بدليل أنهم قالوا: " خَضَعَ "([3])

وله ضربٌ ثالثٌ، وهو:" أن يريد مريدٌ أن يتكلم بكلمةٍ على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذَلق أو الإطباق حرف".([4])

7- المفرد (المسموع الفرد):([5])

وهو ما تفرَّدَ بالنطق به واحدٌ من العرب، وقد تحدّث ابن جني عن حكم الاحتجاج بهذا النوع حديثا مفصلاً([6])، وملخصه؛ أن لهذا النوع حالات:

الحالة الأولى: أن يكون فرداً؛ بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في شنوءة : شَنَئِيّ، مع أنه لم يُسمَعْ غيرُه؛ لأنه لم يُسمَعْ ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحالة الثانية: أن يكون فرداً؛ بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد، ويخالف ما عليه الجمهور، فينظر في حال هذا المنفرد به؛ فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر

---

(1) الصاحبي 47.

(2) الخصائص: 54/1.

(3) الصاحبي 47.

(4) الصاحبي 47، المزهر 240/1.

(5) الخصائص 385/1، والمزهر248/1، وسماه المفاريد.

(6) في: (باب ما يردُ عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور)الخصائص: 385/1.

الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد استعمالٌ إلا من جهة ذلك الإنسان؛ فإن الأولى في ذلك أن يُحسَن الظنُ به، ولا يحمل على فساده.

وقد علل ابن جني جواز قَبول ذلك المفرد بأنه " قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها، وعفا رسمها، مستدلاً بقول عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ):كان الشعرُ علمَ القوم، ولم يكن لهم علمٌ أصحَّ منه؛ فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد، وغزو فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته؛ فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدوَّن، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلَّ ذلك وذهب عنهم كثيره"([1])، وقال أبو عمرو بن العلاء:" ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ،ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير".([2])

الحالة الثالثة: أن ينفرد المتكلم ولا يُسمَعُ من غيره ما لا يوافقه، ولا ما يخالفه، ويرى ابن جني أن " القول فيه أنه يجب قَبوله إذا ثبتت فصاحته؛ لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عمن ينطق به بلغة قديمة لم يشارَكْ في سماع ذلك منه على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة، وهو فصيح، أو شيئاً ارتجله؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمتْ طبيعته تصرف وارتجل ما لم يُسبَقْ إليه "([3])، أما لو جاء المسموع المفرد عن متهم أو من لم تَرقَ به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، فإنه يُرَدُّ ولا يُقبل([4]).

8- المُعَرَّب:

لم يستعمل سيبويه إلا المُعْرَب، بسكون العين وفتح الراء، وكذلك استعمل الفعل أعرب فقال: "هذا باب ما أُعرِب من الأعجمية "([5]).

([1])الخصائص386/1،والمزهر 249/1، والاقتراح ص69.

([2]) الخصائص 386/1،والمزهر249/1 ،والاقتراح ص69.

([3])الخصائص24/2 ، المزهر 250/1، والاقتراح ص71.

([4]) الخصائص25/2، المزهر 250/1، والاقتراح ص71ز

([5])كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1988م، 303/4، والمعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق: د.ف عبد الرحيم، دارالقلم دمشق،ط1، 1990م،ص13.

والتعريب هو:" نقل اللفظ من العجمية إلى العربية "([1])، ولكي يُطلَق عليه (مُعرَب) يجب أن يتوفر فيه شرطان :

الأول- أن يكون اللفظ الأعجمي المنقول إلى اللغة العربية قد جرى عليه إبدال في الحروف، وتغيير في البناء حتى صار كالعربي، قال سيبويه : " لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون الحروف بالحروف العربية " وذلك بعد أن أورد أمثلة لما ألحقته العرب ببناء كلامها، فقال "فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فـ (درهم) ألحقوه ببناء (هِجْرَع)،و(بَهْرَجْ)ألحقوه ببناء (سَلْهَب)، و(دينار) ألحقوه بـ (ديماس)...([2]).

الثاني- أن يكون اللفظ قد نقل إلى العربية في عصر الاستشهاد؛ بأن ورد في القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف، أو كلام العرب الذين يُحتج بكلامهم، وأما ما نقل إلى العربية بعد انقضاء عصر الاستشهاد فيُسمَّى (مولداً)([3]).

وقد فرّق بعض العلماء بينه وبين الدخيل؛ فـــ(المعرب) كما في الصحاح: "تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها"([4])، وأما إذا استعملته دون تغيير فيه؛ فهذا هو"الدخيل"،وبعض الباحثين اعتمد الفارق الزمني؛ فجعل(**المعرّب**)ما اقترضه العرب الفصحاء في عصر الاحتجاج من لغة غيرهم، وأما ما استعمله المولدون من ألفاظ أعجمية لم يعرِّبها فصحاء العرب فهو"**الأعجمي المولَّد** "([5])

وبيَّن أئمةُ اللغة الطُرقَ التي يُعرف بها المعرّب والدخيل، وهي:([6])

1- النقل ، بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية .

([1])المعرب، الجواليقي،ص13.

([2])كتاب سيبويه 4/303-304.

([3]) المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي ، دار القلم ، دمشق ط1، 1990م، ص14.

([4]) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين،بيروت،ط1، 1956م،(ع رب) 1/179.

([5]) فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، 2004م، ص153.

([6]) المزهر ص270، والمعرّب، ص20 وما بعدها .

2- خروجه عن أوزان الأسماء العربية المعروفة؛ نحو: إبْرَيْسَم([1])؛ فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

3- أن يجتمع في الكلمة حرفان على حالة لا تكون في كلمة عربية، سواء أكانا في أولها، أو آخرها، أو متفرقين؛ مثال الأول: أن يكون أول الكلمة نونا ثمّ راءً، نحو: نَرْجِسْ. ومثال الثاني: أن يكون آخرها زاياً بعد دال؛ نحو: مهندز([2])، ومثال الثالث: أن يجتمع فيها الصاد والجيم متفرقين؛ نحو: الصَّوْلَجان، والجَصّ([3]).

4- أن تكون الكلمة رباعيّة أو خماسيّة خالية من حروف الذلاّقة([4])؛ لأنه متى كانت عربية أصيلاً، فلا بدَّ من أن يكون فيها شيء من هذه الحروف؛ نحو: سفرجل([5])، وقُذَعْمِل([6]) وقِرْطَعْب([7])، وجَحْمَرِش([8]).

و أما حكم هذا النوع في أصول النحو العربي، فقد بيّنه أبو حيان في ثلاثة أقسام:([9])

الأول - قسم غيّرته العرب، وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوَضْع ؛ نحو: دِرْهَم، وبَهْرَج.

---

(1) إبريسم (بفتح الهمزة وكسرها، وبفتح السين وضمها): الحرير. لسان العرب 192/1، والمعرّب: 35.

(2) مهندز: من الهِنْداز (وهو فارسيّ)؛ يعني المهندس الذي يقدّر مجاري القُنِيّ حيث تحفر. المعرّب ص639.

(3) الصَّوْلجان: عصا يُعطَفُ طرفها يُضرب بها الكرة على الدواب، أما العصا التي اعوج طرفاها خِلقةً في شجرتها فهي مِحْجَن، وقال الأزهري: الصولجان والصولج كلها معرّبة، وقال الجوهري: الصولجان : المحجن، فارسي معرّب .(لسان العرب60/4) والجَصّ: (بفتح الجيم وكسرها) وهو فارسيّ معرّب، وهو ما يُطلَى به، قال ابن دريد: هو الجِصّ، ولم يقل: الجَص، وليس الجَص بعربي، وهو من كلام العجم، ولغة أهل الحجاز في الجَص: القص. لسان العرب 427/1، والمعرّب: 38.

(4)حروف الذلاقة ستة: اللام، الراء، النون، الفاء، الباء، الميم، وسمي بهذا الاسم؛ لأنه يُعتمد عليها بذلق اللسان وهو (صدره وطرفه). ينظر: سرّ صناعة الإعراب (ابن جني) 64/1.

(5) سفرجل: نوع من الثَّمَرٌ، واحدته: سفرجلة، والجمع : سفارج . لسان العرب 296/3.

(6) قُذَعمِل: (بضمّ القاف وفتح الذال)القصير الضخم من الإبل، والقذعملة : الناقة القصيرة والمرأة القصيرة الخسيسة. لسان العرب217/5.

(7) قرطعب؛ يقال: ما عنده قِرْطَعْبة وقُرُطعبة، و قُرَطعبة: أي قطعةُ خِرْقةٍ، وماله قرطعبة: أي ما له شيء. لسان العرب 236/5.

(8) جَحْمَرش: العجوز الكبير، والمرأة السمجة، والأرنب المرضع، ومن الأفعى الخشناء، ومن الإبل الكبيرة السن، والجمع: جحامر.لسان العرب 380/1.

(9) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق : د.رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م: 146/1.

الثاني- قسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها؛ ولا يُعْتبر فيه ما يعتبر في القسم الأول؛ نحو: آجُرّ، وإِبَرْيَسْم.

الثالث- وقسم ثالث أبقته على حاله غير مغير؛ فهذا لا يأخذ حكم أبنية الأسماء العربية الوضع.

9- المولَّد:

المولد: هو ما أحدثه المولدون([1])، الذين لا يحتجّ بألفاظهم([2])، و الجمهور على عدم حجيّة هذا النوع في اللغة والنحو، مع جواز حجيته في المعاني.

وهذه الأقسام التي تطرق إليها اللغويون والنحاة، لو نُظِر إليها –جملة- بمنظار أصول النحو العربي؛ فإنها تُوحي بقوةِ منهج اللغويين الأوائل في البحث عن نقاء اللغة، وصحتها، وسلامتها من شوائب العُجْمَة؛ وذلك لسببين مهمّين:

الأول- لأنها تدلّ دلالة واضحة على أن اللغويين الأوائل لم يتساهلوا في جمع المادة اللغوية من مظانها الأصيلة، ولم يتساهلوا في قبول الرواية؛ بل نجدهم تحرّوْا الدقة واعتمدوا على السند والمتن، كما في علوم الحديث؛ حيث التزموا الأخذ عن الأعراب الفصحاء، ثم وضعوا الشروط اللازمة؛ للتَّثَبُّتِ من أصالة تلك النصوص اللغوية المسموعة، قبل الأخذ بها في مجال الدرس اللغوي، واستنباط القواعد النحوية العامة؛ ولهذا رأوا ضرورة أن يكون راوي اللغة أو آخذَها من أهل الأمانة، والصدق، والثقة، والعدالة؛ حتى يُزالَ احتمال إدخال الراوي في كلام العرب ما ليس منه.

الثاني- ولأنها تدلّ على أن أصولَ النحو العربي متأثرةٌ بعلوم الحديث في جوانب عدّة؛ وفي طرق التثبّت من صحة المسموع المنقول والمرويِّ، وفي طرق التحمل والأداء خاصة؛ وهذا مما أضفى على قواعد النحو، وأصولها الثقةَ الكاملة بأن هذه القواعد استُنبطت فعلاً من كلام الفصحاء العرب؛ فلا تُتّهم بأن فيها قواعد أخذت من غير لغتها.

---

[1] المولدون: المحدثون من بعد عصر الاحتجاج؛ أيْ: بعد منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، والرابع الهجري في البوادي. المزهر 304/1، وخزانة الأدب6/1.

[2] المزهر: 304/1.

❖ خلاصة التمهيد:

1- يفرق العلماء بين مصطلحات: الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل، فالاستشهاد والاحتجاج مترادفان يستخدمان مع النصوص التي تنسب لشاعر موثوق به في عصر الاستشهاد، ويزيد الاحتجاج بأنه يحمل معنى الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج.

2- للسّماع في اللغة معانٍ عدةٌ ،منها: ما سمعت به فشاع وتُكُلِّم به، وهو المقصود بهذا البحث

3- مصطلح السماع عند السيوطي هو مصطلح النقل عند ابن الأنباري .

4- هناك فرق بين الرواية والسماع، إذ إن السماع و الأخذ المباشر للمادة اللغوية عند الناطقين بها، أما الرواية فهي ما يرويه العالم عن عالم آخر، أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية، أو كتاب من كتب النحو، والفيصل في هذه التفرقة هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها.

5- السماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها.

6- وضع البصريون حدوداً زمانيةً ومكانيةً للسماع، تمثلت الحدود الزمانية في القرنين الثاني والرابع الهجريين ، وتمثلت الحدود المكانية في قبائلَ ستٍّ، هي : قيس ، وتميم، وأسد، وهذيل، وكنانة، وطيء، كما ذهب إليه بعض النحاة لكن قد يحدث غير هذا .

7- لم يضع الكوفيون حدوداً مكانية لقبول اللغة والنحو أو رفضهما كما فعل البصريون، بل توسعوا وتسامحوا في السماع من قبائل لم يسمع منها البصريون.

8- قسم العلماء السماع إلى أقسام ثلاثة كبرى حسب اعتبارات ثلاثة، هي :

- باعتبار الرواية والسند .
- باعتبار المادة اللغوية المسموعة .
- باعتبار طرق التحمل والأداء .

9- الفصيح في أصول النحو هو ما قُيِّد بزمان ومكان محددين ، كما سبق .

10- هناك فرق بين المولَّد والمصنوع؛ فالمصنوع يورده صاحبه على أنه فصيح، أما المولّد فبخلافه .

11- الشاذ ما كان مخالفاً للقياس دون النظر لقلة وجوده وكثرته.

12- هناك فرقٌ بين المعرّب والدخيل ، فالمعرّب ما استعملته العرب من غير لغتها، لكنها تفوهت به على مناهجها ، أما إذا استعملته دون تغيير فهو الدخيل .

• الفَصْلُ الأَوَّلُ

السَّماعُ عند البصريين والكوفيين ومنهجهم في تقعيد اللغة عليه.

ويضم أربعةَ مباحث، هي:

المبحث الأول: منهجُ البصريينَ في السّماع .
المبحث الثاني: مصادرُ السّماع عندَ البصريين .
المبحث الثالث: منهجُ الكوفيين في السّماع .
المبحث الرابع: مصادرُ السّماع عندَ الكوفيين .

المبحثُ الأوَّلُ

منهجُ البصريِّين في السَّماع

جاء في اللسان : النَّهجُ : الطريقُ البيّنُ الواضح، وأنهج الطريقُ : وضُح واستبانَ، وصار نهجاً واضحاً بيّناً ، قال يزيد بن الخذّاق العبدي :

ولقد أضاء لك الطريقَ وأنْهَجَتْ سبلُ المكارمِ والهدى تُعدي

والمنهاج: الطريق الواضح، ونهجتُ الطريق: أبنته، و أوضحته، يُقال: اعمل على ما نهجته لك ونهجتُ الطريق: سلكته، والنَّهجُ: الطريق المستقيم([1]) .

وعند الراغب: المنهجُ: الطريق الواضح، ونهج الأمرُ وأنهجَ: وضحَ، قال تعالى: ﴿**لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ**﴾([2])، والمنهاج: الطريق الواضح، والمنهاج الخطة المرسومة، والمنهج هو المنهاج والجمع مناهج([3]).

وبناء على المعنى اللغوي للمنهج والمنهاج فإن منهج المدرسة البصرية يعني: الخطة التي ارتضاها نحاةُ البصرة لبحثهم، والنهج الذي ساروا عليه في إرساء قواعده وأحكامه. والمتتبع لمنهج هذه المدرسة من حيث آراء نحاتها في المسائل الخلافية، وما أصلوه من أصول وما قعدوه من قواعد، يجد – وبكل وضوح – مدى دقتهم فيما سمعوا عن العرب، فقد سمعوا عنهم كثيراً إلا أنهم لم يكونوا يقبلون كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر، أو القولة النابية، وفي هذا يقول السيوطي: " اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسعُ روايةً"([4]).

---

(1) لسان العرب 264/6.

(2) سورة المائدة من الآية 48.

(3) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص 656.

(4) الاقتراح ص236.

ومما افتخر به البصريون على الكوفيين ما جاء على لسان أبي الفضل العباس بن الفرج الرياشي قوله: " إنما أخذنا نحن اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد وأصحاب الكواميخ "([1])

لقد أسس البصريون علمهم على قواعد قوية، اتسمت بتواتر شواهدها؛ وكثرة دورانها على ألسنة العرب، التي تصلح أن تكون قاعدة تتبع، ومثلاً يُحتذى؛ فلم ينقل البصريون عن الكوفيين؛ لما كانوا يعرفون عن الكوفيين تسامحَهم في ذلك، فالبصريون – كما سبق – لا يسلّمون بكل ما يسمعون، ولا يجيزون إلا حيث يثقون، يقول ابن الأنباري: "لا يُعلَمُ أحدٌ من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيدٍ فإنه روى عن المُفضَّل الضبي"([2])

وقد كانت تلك الدقة وذاك التحري مفخرةً للبصريين إذ كانت لغتهم لغة العرب، وأسلوبهم أسلوب القرآن، يقول السيوطي: " أخبرنا جعفر بن محمد، أخبرنا إبراهيم بن حميد: قال أبو حاتم: " إذا فسرتُ حروفَ القرآنِ المُختلَف فيها، وحكيتُ عن العرب شيئاً، فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل: أبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس، وثقات من فصحاء الأعراب، وحملة العلم، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء ونحوهم"([3]).

وفي البيان والتبيين: حدثني أبو سعيد، عبدُ الكريم بنُ رَوْح " قال أهل مكة لمحمد بن المناذر: "ليست لكم معاشرَ أهلِ البصرة لغةٌ فصيحةٌ، إنما الفصاحة لنا أهلَ مكةَ، فقال ابن المناذر : "أما ألفاظنا فأحكى الألفاظ للقرآن، وأكثرها له موافقة، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم، أنتم تسمون القِدْرَ بُرْمة وتجمعون البرمة على بِرام، ونحن نقول : قِدْر، ونجمعها على قدور، قال الله -عزَّ وجل-: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾([4])، وأنتم تسمون البيتَ إذا كان فوق البيتِ عُلِّيَّة، وتجمعون هذا الاسم على علاليّ، ونحن نسميه غرفة، ونجعها غرفات وغرف، قال تبارك وتعالى: ﴿غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾([5])

---

(1) نزهة الألباء ص153، والاقتراح ص237.

(2) نزهة الألبّاء ص102.

(3) المزهر 410/2، ومدرسة البصرة النحوية د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف مصر، ط1، ص150.

(4) سورة سبأ من الآية 13.

(5) سورة الزمر من الآية 20.

وقال:﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾([1])، وأنتم تسمون الطلع الكافور والإغريض، ونحن نسميه الطَّلع، قال تبارك وتعالى :﴿وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾([2])، فعدَ عشرَ كلمات لم أحفظ أنا منها إلا هذا([3]).

ومن أجل الوصول إلى الضبط والدقة كان البصريون يختبرون من ينقلون عنهم، ومن ذلك ما روي من أن أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أبي خَيْرة، فسأله عن قول العرب: (استأصل الله عرقاتَهم) فنصب أبو خيرة التاء من(عرقاتهم)، فقال أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لانَ جلدُكَ، ذلك أن أبا عمرو استضعف النصب؛ لأنه كان قد سمعها منه بالجر([4]).

ومما اختطه البصريون في منهجهم وقوفهم عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفاً للقواعد، ويحكمون بأنه شاذٌّ أو مصنوع([5]).

وكان البصريون أقل روايةً للشعر، وكان المصنوع لديهم منه أقل من الشعر المصنوع عند الكوفيين، وهذا هو السبب الذي جعل البصريّ يتحرج أن يأخذ الشواهد عن الكوفي، وفي هذا يقول اليزيدي النحوي البصري في ذم الكسائي وأصحابه الكوفيين :

كنا نقيسُ النحوَ فيما مضى　　على لسانِ العَرَبِ الأولِ

فجـــــــاءنا قوم يقيسونه　　على لُغى أشياخِ قطربُّل[*]

إن الكســـائي وأشيـــــاعَه　　يرقَوْن في النحو إلى أسفل([6])

ويمكن القول في منهج البصريين في السماع: إنهم كانوا يعدونه الأصل وإن وُجد القياس، فإذا اجتمع السماع والقياس في الظاهرة الواحدة أخذوا بكل منهما وإن اختلف السماع والقياس

---

[1] سورة سبأ من الآية 37

[2] سورة الشعراء الآية 148

[3] البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، 1998م ص18، ومدرسة البصرة النحوية د.عبد الرحمن السيد، ص150

[4] نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن،1985 م، ص32

[5] مدرسة البصرة النحوية ص152.

[*] قُطْرُبُّل: بالضم ثم السكون ثم فتح الراء، وباء موحدة مشددة مضمومة، ولام، وقد روي بفتح أوله وطائه، وأما الباء فمشددة مضمومة في الروايتين، وهي كلمة أعجمية: اسم قرية بين بغداد وعُكبُرا، ينسب إليها الخمر،وما زالت متنزهاً للبطالين، وحانة للخمارين،وقد أكثر الشعراء من ذكرها "معجم البلدان،ياقوت الحموي البغدادي،دار صادر بيروت 1977م،371/4.

[6] أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي مصر ط1، 1995م ص35، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف ط3، 1995م، ص140.

فيها فضَّلوا السماع على القياس، وأخذوا بالمسموع ولم يقيسوا عليه، وإن لم يكن لديهم المسموع فيها لجأوا إلى قياسها على أمثالها، فإن ورد عن العرب الفصحاء، أو عن شاعر من الشعراء الذين يُحتَجُّ بشعرهم، أو في قراءة قارئٍ غيرِ متواترةٍ ما خالف أقيستَهم مما لا يستطيعون تخطئَتَه أو ردَّه؛ لجأوا إلى التفسير والتأويل بتقدير محذوف ونحوه ينسجم مع المعنى، ويوافق الأقيسة([1]).

ومع كثرة التعليل والتأويل عندهم، إلا أنه كان يَرِدُ على الصورة السهلة الواضحة التي يدعو إليها البحث في الظاهرة، وعرض أحكامها وأصولها من تبيين لعلل ورود هذه الظواهر الإعرابية على الصورة التي وردت، وإيضاح أسباب ذلك للدارسين العرب وغيرهم من الأقوام التي دخلت الإسلام، والتي من أجلها وضع النحو، مما كان لا بد منه، ولا مفر منه، وهو ما سماه الزجّاجي العلة التعليمية وهي أول العلل وأوضحها([2]) .

ويتضح لنا بعد ذلك أن المدرسة البصرية ليست مدرسةً قياسية بحتة كما اتهمها بعض المستشرقين من أمثال:(جولد فايل)الذي كان يعبر عنها بمدرسة البصريين القياسية([3]) و (يوهان فك) إذ يقول: " وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين"([4]).

ويقول (بلاشير): " إن البصريين كانوا يحاولون إدخال كل شيء ضمن قواعد ثابتة يلجؤون دوماً إلى القياس معتمدين عليه إلى درجة الاستحالة "([5])

---

(1) المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل – إربد الأردن، ط3، 2001م، ص78.

(2) المدارس النحوية، خديجة الحديثي ص78.

(3) مقدمة الإنصاف جولد فايل نقلا عن مراحل تطور الدرس النحوي د. عبد الله الخثران، دار المعرفة بالإسكندرية، 1993م، ص207.

(4) العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، ترجمة:د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي1980م، ص69.

(5) تاريخ الأدب العربي لبلاشير، نقلا عن مراحل تطور الدرس النحوي، ص207.

وقد تابع بعضُ الباحثين العربُ المستشرقين في هذه النظرة إلى المنهج البصري، يقول أحدهم " وقد فضلوا القياس وآمنوا بسلطانه، وجروا عليه، وأهدروا ما عداه، فإذا رأوا لغتين : لغة تسير على القياس، ولغة لا تسير عليه ، فضلوا التي تسير عليه، وضعفوا من قيمة غيرها"([1]).

لقد كان البصريون الأرسخ قدماً والأكثر تنظيماً للقواعد النحوية وكانوا الأوسع علماً والأولى بالثقة، وكانت طريقتهم الأقوى سلطاناً على اللغة، وشواهدهم الأكثر خضوعاً للانتقاء واتصافاً بالدقة فيه مما جعلهم أشبه بالمحافظين المتمسكين بالقديم الثابت.

[1] ضحى الإسلام، أحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1997م، ص295.

المبحثُ الثَّاني

مصادرُ السَّماعِ عندَ البصريِّين

المصدرُ الأوَّلُ- القرآنُ الكريمُ وقراءاتُه:

القرآن الكريم مصدرٌ لكثير من العلوم الإنسانية، ومن هذه العلوم علم النحو؛ لأن القرآن الكريم ذروة سنام الكلام العربي فهو أولى من كلام العربي في الاحتجاج به، والأئمة متفقون جميعاً على ذلك؛ فهو النص الوحيد الذي يستطيع الدارس أن يطمئن إلى صحته، فهو أصح الكلام وأبلغه فما ورد في القرآن الكريم فهو أصح ما استعملته العرب من أساليب وألفاظ، ومن هنا كان أهمَّ المصادر وأولها، فاستفاد النحاة من آياته البينات في كثير مما استنبطوه من قواعد نحوية، وتطبيقاتها، إما عن طريق الاستشهاد به أو استظهار بعض القواعد النحوية، كما استفادوا منه في مناظرتهم ومحاوراتهم ومناقشاتهم اللغوية والنحوية.

وفي هذا المبحث سنفصل القول في موقف البصريين من القرآن الكريم بوجه عام، والقراءات القرآنية بوجه خاص؛ لأن هناك فرقاً عندهم بين القرآن والقراءات يقول الزركشي:" واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وليس بين تواتر القرآن وعدم تواتر القراءات أية ملازمة، فالقراءات القرآنية اختيارية ثبت تواترها بخبر الواحد عن القارئ لا عن الرسول ﷺ وخبر الواحد لا يثبت القرآن"[1]

أولاً- موقفُ البصريِّين من القُرآنِ الكَريم:

القرآن الكريم عند سيبويه هو المصدر الأهم لاستنباط القواعد والاستشهاد عليها، فقد حفل كتابه بالشواهد القرآنية الكثيرة والتي بلغت ما يقرب من أربع وسبعين وثلاثمائة آية حسبما ورد عند الخثران[2]،وحصرها آخرون في أربعمائة وخمس وتسعين آية (495 آية) منها أربعمائة وثمانية آيات (408) والباقي قراءات قرآنية[3]،بينما احتج بألفٍ وخمسين بيتاً من الشعر .

---

[1] البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث القاهرة،2006م،318/1.

[2] مراحل تطور الدرس النحوي، الخثران ص175.

[3] من بحث حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، د.حبيب عبد الله عبد النبي، مجلة دراسات البصرة، العدد14، 2012م، ص11.

فكان سيبويه يأتي بالشاهد القرآني؛ ليدعم القاعدة التي توصل إليها، وما ساقه عليها من الشواهد، وكان يسبق الاستشهاد بالآيات الكريمة من العبارات التي تدل على أهمية القرآن عنده، ومن هذه العبارات: "ومما يقوي ذلك "([1])، ثم يأتي بالآية، أو بقوله: "وتصديق ذلك"([2])، ثم يأتي بالآية، ونحو تلك العبارات كثير في كتابه، وهذا دليل على أنه لم يقعِّد من القرآن، بل كان يدعم القاعدة به.

وقد نهج نحاة البصرة نهج سيبويه بالاستشهاد بلغة القرآن الكريم والاستنباط منه ما فات الأسلاف من قواعد أو تصحيح ما سبقوا إليه من أصول، فكان الأخفش الأوسط يعوّل كثيراً على لغة القرآن، ويبني عليها كثيراً من القواعد النحوية؛ حتى انفرد بآراء يخالف فيها أساتذته، وجمهور النحويين، ومن ذلك أنه أجاز أن تزاد(مِنْ) في الإيجاب محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [3]، ويجيز أن تقع الواو زائدة، محتجاً بقوله تعالى: ﴿**حتى إذا جاءوها وفُتِحَت أبوابُها وقال لهم خزنتُها سلامٌ عليكُم** ﴾ [4][5]

ثانياً- موقفُ البصريِّين منَ القراءاتِ القُرآنِيةِ:

تعامل سيبويه في كتابه مع القرآن الكريم والقراءات القرآنية على أنهما حقيقتان متغايرتان، فالقرآن الكريم كلام الله المنزل على سيدنا محمد ﷺ،وتواتره من الضروريات، أما القراءات القرآنية فهي تمثل لغات القبائل العربية ولهجاتها، فما كان من تضعيف لهذه القراءة أو تلك إنما هو تضعيف لهذه اللهجة أو تلك، التي جاءت على لسان الناطقين بها من العرب " فالقراءات عنده تمثل لغات ولهجات عربية يأتي بها للتمثيل ولا يعدها قرآناً وإنما هي غيره"[6] .

---

[1] الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون1988م، مكتبة الخانجي القاهرة 59/1.

[2] الكتاب 65/1.

[3] سورة البقرة من الآية 271.

[4] سورة الزمر من الآية 73.

[5] أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، دارالأطلسي- الرباط،1983م، ص34

[6] حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ص11.

والدليل على ذلك أنه كان عندما يعقّب على القراءة فإنه يقول: "هذه لغة ضعيفة"[1]، أو "هي قليلة"[2]، وهذا يعني أنه لا يضعِّفُ القراءة، وإنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو القلة.

ويتضح الأمر جلياً حين نعلم أن أول إمام معتبر دوّن القراءات وجمعها في مؤلف واحد، وجعلهم خمسةً وعشرين قارئاً مع القراء السبعة هو أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت224هـ)؛ أي بعد سيبويه بعشرات السنين، ما يعني أن القراءات في عهده لم تكن قد حددت بعد، ولا استوت على سوقها فقد قال الحافظ بن الجزري –رحمه الله- :"فلما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقل الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب : أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم -فيما أحسب- خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة"[3].

فسيبويه لم يعب قارئاً، ولم يخطّئ قراءةً، بل كان يذكرها ليبين وجهاً من الوجوه العربية، ويقوي ما ورد عن العرب؛ لأنه يرى أن اللغات الواردة عن العرب فصيحة وإن قلّ من يتكلم بها، يقول في باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير[4]: "إذا رأيت عربياً كذلك فلا ترينه خلَّط في لغته، ولكن هذا من أمرهم، ويقول: "وأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[5]، فإنما هو على قوله: "زيداً ضربته" وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾[6]، إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة سنة، فالقراءة المفردة لا يخطئها، ولا يخطّئ القارئ، بل يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب.

---

(1) كتاب سيبويه 338/4 وذلك في معرض تعقيبه على قراءة "يا صالحُيْتِنا"، حيث جعل الهمزة ياءً ولم يقلبها واواً وهي قراءة أبي عمرو.

(2) كتاب سيبويه 58/1 وذلك في معرض تعقيبه على قراءة: " ولات حينُ مناص" بالرفع.

(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري 33/1.

(4) كتاب سيبويه 125/4.

(5) سورة القمر49.

(6) سورة فصلت من الآية17.

فإذا ما أَتَتْ قراءةٌ متواترةٌ تخالفُ قياسَه النحوي ، فلا يتعرَّض لها بذكر، من ذلك قوله تعالى : ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾[1]، وقد قرئت هذه الآيةُ: (فيكونَ) نصباً، وهي قراءة متواترة، قرأ بها ابن عامر، والكسائي[2].

وقد تعرَّض سيبويه لقراءة الرفع فقط، حيث إن القياس عنده في باب العطف بالفاء، إذا أتى بعدها فعلٌ مرفوعٌ، وهو جوابٌ للأمرِ، فإنَّما هو على أنْ يكون هذا الفعلُ المعطوف في موضع مبتدأ، ولا يجوز إضمار(أنْ) الناصبة، وهو مرفوع؛ لأنه منقطع عما قبله .

فسيبويه يعد قراءةَ الرفع هي القياس، ولم يتعرضْ لقراءة النصب (فيكونَ)، ولكنه لم يغْفَلْ وجهَ النَّصْبِ ، حيث جوَّزه في ضرورة الشعر، ومثَّل له بقول الشاعر [3]:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقَ بالحجازِ لأستريحا

ومن قبل سيبويه أستاذه وشيخه **الخليل** فقد كان يحترم القراءاتِ الشاذةَ فضلاً عن المتواترة وربما عدَّ عدداً لا يستهان به من القراءات الشاذة مما يوافق القياس عنده ومن ذلك :

في قوله تعالى : ﴿**يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ**﴾[4]، قرأ أبو عمرو:(**وَٱلطَّيْرُ**) بالرفع قراءة الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو،وهي قراءة شاذة[5]، قال الخليل: فأمَّا العربُ، فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ بالرفع، وقال الخليل: هو القياس؛ لأنك أشركتَ بين النَّضْرِ، والأول في (يا)، ولم تجعلْها خاصةً بالنضر[6]، فالخليل يرى أنَّهُ عندما تعطفُ اسماً فيه الألفُ، واللامُ على المنادى المبني، فالقياسُ عنده الرفعُ؛ لأن الاسم التابع للمنادى المرفوع المبني منادى مرفوعٌ مثلُه؛ لأن العطفَ يقتضي التشريك بين الاسمين: التابعِ، والمتبوعِ .

هذا هو منهج الجيل الأول من نحاة البصرة تجاه القراءات القرآنية، إذ كانوا يرونها سنةً متبعة لا يصح التعرض لها بتخطئة أو تصويب، فقد أُثر عن الأصمعي قوله: "سمعت أبا عمرو

---

[1] سورة النحل من الآية 40.

[2] السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف مصر، (د.ط)،(د.ت) ص373.

[3] البيت للمغيرة بن حبناء،كتاب سيبويه 38/3.

[4] سورة سبأ من الآية 10.

[5] مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي القاهرة، (د.ط)،(د.ت)، ص221.

[6] كتاب سيبويه 187/2.

بن العلاء يقول: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"[1]، ويقصد بالحرف وجه القراءة .

غير أن طائفة من نحاة البصرة المتأخرين تجاوزوا هذا الموقف، وتعرضوا لبعض القراءات بالتخطئة تارةً، وبالرفض تارةً أخرى، فوقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية الأخرى فأخضعوها لأصولهم، وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، أو القبح، حتى لو كانت هذه القراءة من القراءات السبع[2]، ومن هؤلاء النحاة المبرَّد الذي يُعد واحداً من النحاة البصريين الذين قادوا الحملة على القراء، والسخرية منهم، وقد كان لأستاذه المازني نصيب موفور في قيادة هذه الحملة، فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء، والسخرية منهم، وعدهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني[3].

وسببُ رفضِ بعضِ نحاةِ البصرةِ لبعض القراءات الاختلافُ في المنهج بين النحاة والقراء، فمنهج النحاة يقوم على القياس والاعتماد على أشهر اللغات، وأكثرها شيوعاً واستعمالاً، ثم تعليل هذه الظواهر، على حين يقوم منهج القراء على الرواية دون الالتفات إلى شيوع اللغة أو ندرتها أو شذوذها[4]، وقد أبان أبو عمرو الداني عن منهج القراء بقوله: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردَّها قياس عربية، ولا فُشُوُّ لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها"[5].

ويرى شوقي ضيف أن طعن نحاة البصريين في القراءات لا يصح أن يُتخذَ ظاهرةً؛ لأنها أمثلةٌ قليلة جاءت عند نحاة القرن الثالث من البصريين، إذ كانوا يصفونها بالشذوذ، ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلا[6].

---

(1) السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف ط1، ص48.

(2) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط2، 1958، ص337.

(3) المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،2010م، 111/1.

(4) مراحل تطور الدرس النحوي، الخثران، ص185.

(5) النشر 10/1-11.

(6) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط7، ص19.

"غير أن حملةً آثمة على القراء بتلحينهم، وردِّ قراءاتهم، قد استفتح بابها، وحمل لواءها بعض نحاة البصرة، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة، فأسهم فيها، فالفراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة، كما كان للكسائي مشاركة في هذه الحملة وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة، فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء، والسخرية منهم، وعدِّهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني، وقد اقتدى به تلميذه المبرد، ونقل في مقتضبه ما أثبته المازني في تصريفه في الطعن على خارجة من رواة نافع[*]،ومن هذه الأمثلة"[1] :

قوله: وأما قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُر﴾[2]، فإن الإسكان في لام (فلينظر) جيد، وفي لام (ليقطع) لحن؛ لأن (ثم) منفصلة من الكلمة، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي[3]، مع أن قراءة تسكين اللام في (ليقطع) قراءة أربعة من السبعة، فقد قرأ ورش وعبد الله بن عامر اليحصبي الشامي وأبو عمرو بن العلاء البصري بالكسر على الأصل في لام الأمر، والباقون بالإسكان تخفيفاً، وهم: عبد الله بن كثير الداري المكي، وعاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي[4].

ومنها قوله:"لو صليتُ خلف إمام يقرأ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[5]، بكسرالياء، وقوله تعالى:**﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[6]**، بكسر الميم لأخذت نعلي ومضيتُ"[7]، والقراءتان سبعيتان قرأ بهما حمزة، وأجازها قطرب والفراء وأبو

---

[*] **خارجة بن مصعب**، أبو الحجاج الضبعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع، وله شذوذٌ كثير عنهما لم يُتابَعْ عليه، وروى أيضاً عن حمزة حروفاً، روى القراء عنه العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي ومغيث بن بديل توفي سنة 168هـ، غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري الشافعي، ج.برجشتراسر، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2006م،243/1.

[1] مقدمة المقتضب 111/1.

[2] سورة الحج من الآية 15.

[3] المقتضب 134/2.

[4] النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق ومراجعة علي الضباع، دار الكتب العلمية بيروت، 326/2 ، وغيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد النوري الصفاقسي، ص880.

[5] سورة إبراهيم من الآية 22.

[6] سورة النساء من الآية1.

[7] مقدمة المقتضب112/1.

عمرو بن العلاء، وقال القاسم بن معن النحوي: "هي صواب، وقراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة[1].

ومنها كذلك قوله :فأما من قرأ **(معائش)**، وذلك من قوله تعالى:﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ**﴾ [2]، فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف قد وُقِفَ عليها[3]، والصحيح أنها لخارِجة أحد رواة نافع المذكور آنفاً، والقراءة بالياء من غير همز ولا مد لكل القراء، وشذَّ خارجة، فرواه عن نافع بالهمز وهو ضعيف جداً، بل جعله بعضهم لحناً؛ لأنه جمع معيشة، وأصلها مفعِلة، بكسر العين، ثم نقلت حركة الياء إلى العين تخفيفاً، فالميم زائدة؛ لأنها من العيش والياء أصلية متحركة فلا تُقلَب في الجمع نحو مكايل ومبايع، وأما لو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون لهمزتها في الجمع، نحو: سفائن ومدائن وصحائف؛ لأن مفرده فعيلة، والياء فيه زائدة ساكنة، وكذا تهمز في الجمع إذا كان موضعَ الياء ألفٌ أو واو زائدتان نحو: عجائز ورسائل؛ لأن الواحد عجوز ورسالة[4]،وقال الأخفش: "قد هَمَزَهُ بعضُ القراء، وهو رديء؛ لأنها ليست بزائدة، وإنما يهمز ما كان على مثال مفاعل إذا جاءت الياء زائدة في الواحد[5]...

أما **الأخفش** وهو أحدُ تلاميذِ سيبويه، وهو أول من درَّسَ كتابَه، وعنه أخذَهُ أبو عمر الجُرْمي، وأبو عثمان المازني، والكسائي، والفراء، فقد ذهب شوقي ضيف إلى أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، وأعدَّ لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة[6]، وقد وقف العلماء والنحاة على آراء الأخفش حول استدلاله بالقراءات على قواعده النحوية من خلال كتابه (معاني القرآن) فقد استدل فيه بما يقرب من مئة واثنتين وعشرين قراءة، منها اثنتان وسبعون متواترة، وخمسون شاذة[7]،

---

(1) النشر 298/2.

(2) سورة الأعراف من الآية10.

(3) المقتضب 112/1.

(4) غيث النفع في القراءات السبع 613/2، وكتاب سيبويه 356/4، ومعاني القرآن وإعرابه لأبي إسحق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل شلبي، عالم الكتب بيروت،ط1، 1988م، 320/2.

(5) معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق:د.هدى قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة،ط1، 1990م، 320/1.

(6) المدارس النحوية ص95.

(7) من بحث: حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية، د.عبد الفتاح عبوش، مجلة دراسات يمنية العدد 80، جماد ثان 1433هـ،ص152.

وفيه يجد القارئ مصطلحات جديدة ظهرت عنده حول القراءات التي لا تتفق مع قياسه النحوي الذي كثيرا ما خالف فيه أستاذه سيبويه، أو حتى مدرسته البصرية.

فقد يصف قراءة متواترة بأنها لغة شاذة قليلة[1]، أو أنها خلاف الكتاب[2]، أو أنها غلطٌ من القارئ[3]، أو أنها لا تكاد تعرف؛ لأنها خلاف الكتاب[4]، أو أنها قبيحة[5]، وغير ذلك من الأحكام التي تتردد في الكتاب.

ففي قوله تعالى: ﴿**فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ**﴾[6]، قرأ أبو عمرو: (فَرُهُنٌ) بضم الراء والهاء وبدون ألف، وهي قراءة سبعية متواترة، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بها، وقرأ عاصم ونافع وحمزة والكسائي وابن عامر(فرهان) بكسر الراء والألف[7]، قال الأخفش فيها: (قراءة ضم الراء والهاء قبيحة، وعلل ذلك بأن(فَعْلاً) لا يُجمَعُ على (فُعُل) إلا قليلاً شاذاً[8].

وفي قوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ**﴾[9]، قرأ حمزة: (بمصرخيِّ) بكسر الياء الثانية، وهي قراءة متواترة[10]، قال عنها الأخفش: وقراءة الكسر لحنٌ لم نسمع به من أحد من العرب، ولا أهل النحو[11].

وفي قوله تعالى:﴿ **لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ**﴾[12]، قرأ ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر: (والغُوا)، بضم الغين وهي قراءة شاذة، قال الأخفش: "وهذه اللغة قبيحة قليلة"[13].

غيرَ أنَّ الأخفش قد سجل جانباً كبيراً من الليونةً الاحترام لقراءات القرآن التي تتفق وقياسه النحوي حيث خالف كثيراً من آراء النحاة، ولم يعتدَّ بها، بل حاول عدم تأويل بعض الآيات كما

---

(1) معاني القرآن للأخفش 198/1.

(2) المصدر السابق 226/1.

(3) نفسه226/1.

(4) نفسه292/1.

(5) نفسه 392/1.

(6) سورة البقرة من الآية 283.

(7) السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف مصر،(د.ط)،(د.ت)،ص194.

(8) معاني القرآن للأخفش 391/1.

(9) سورة إبراهيم من الآية 22.

(10) السبعة في القراءات ص362.

(11) معاني القرآن للأخفش 599/2.

(12) سورة فصلت من الآية 26.

(13) معاني القرآن للأخفش683/2.

أولها النحاة، ويتجلى ذلك في رأيه في مسألة مجيء الاسم المرفوع بعد أداة من أدوات الشرط، وذلك في مثل قوله تعالى:﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[1]، حيث ذهب إلى أن هذا المرفوع مبتدأ، مخالفاً بذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، والبصريين الذين ذهبوا إلى أنه مرفوع بتقدير فعل، (وإن استجارك أحدٌ)[2]، قال الأخفش في معرض حديثه في الآية السابقة: " فابتدأ بعد(إنْ)، وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيسُ الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يُبتدَأُ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في إنْ؛ لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[3]، فهو مع إقراره بقياسية الرفع على تقدير فعل إلا أنه ذهب إلى أنه مرفوع بالابتداء احتراماً للقراءة، وابتعاداً عن التأويل والتقدير، الأمر الذي رفضه بعضهم وحكموا بفساده كما عند ابن الأنباري: "وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد..."[4]

وكذلك احترم الأخفش قراءة: ﴿**لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**﴾[5]، بالبناء للمجهول وهي قراءة أبي جعفر، حيث أجاز الأخفش إقامة غير المفعول مع وجوده، كما أجاز الأخفش نيابة الظرف المتصرف وغير المتصرف عن الفاعل[6]، قياساً على هذه القراءة.

المصدرُ الثَّاني – السَّماعُ عن القبائلِ المعتدِّ بفصاحتها:

من معايير الفصاحة التي وضعها نحاة البصرة الأوائل، التي عُدَّت من مصادر السماع عندهم، بُعْدُ أهل اللغة عن التأثيرات الخارجية؛ لذلك حرصوا على وضع ضوابط دقيقة في المادة اللغوية التي بنوا عليها قواعدهم؛ خشية أن تبتعد اللغة العربية عن خصائصها المعروفة عند نزول القرآن الكريم؛ مما يؤدي إلى ظهور لغة ثانية ذات خصائص مغايرة للغة الأولى وخشية دخول الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية مما يبعدها عن خصائصها وعروبتها؛ لذلك

---

(1) سورة التوبة من الآية 6.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف،لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، 1987م،620/2.

(3) معاني القرآن، الأخفش 354/1.

(4) الإنصاف 620/2.

(5) سورة الجاثية من الآية 14.

(6) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، 2001م، 265,267/2.

جدوا في الوصول إلى وضع ضوابط محكمة في الأخذ عن القبائل معتمدين في ذلك على مبدأين مهمين هما[1]:

الأول- عدم الاختلاط، والبعد عن منافذ الدخيل.

الثاني- التوغل في البداوة.

وهذا ما دعاهم لتحديد عصر الاستشهاد، وتحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة، وهذا التصنيف الزماني والمكاني، كان دافعهما التأكد من سلامة لغة المحتج به، وعدم تطرق الفساد لألسنتهم.

أما من حيث التصنيف الزماني فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواءٌ أسكنوا البادية أم الحضر، أما الأخذ عن البادية فقد استمر حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري على السائد، وهو ما أشار إليه ابن جني الذي عاش في القرن الرابع الهجري (ت 392هـ) إذ يرى بأن لغة البادية قد أصابها الاختلال والفساد، وأنه ينبغي التوقف عن الاحتجاج بها[2]، يقول: "وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول إنه يحكي كلام أبيه، وسلفه يتوارثونه آخر عن أول، وتابع عن متبع، وليس كذلك أهل الحضر؛ لأنهم يتظاهرون بينهم أنهم قد تركوا أو خالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة، غير أن كلام الحضر مضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم، إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح "[3].

ومن ثَمَّ كانوا يحتكمون للأعراب الأجلاف في مسائل اللغة، ويظهر ذلك جلياً في المناظرات اللغوية التي كانت تعقد في مجالس الملوك، حيث يكون الحكمُ فيها -عند الاختلاف- الأعرابَ الوافدين من البادية. ومن أجل المبدأ نفسه – مبدأ التوغل في البداوة- رفض الأصمعي الاحتجاج بشعر ذي الرُّمة في قوله للمرأة: (زوجة) بدلاً من: (زوج) في قول ذي الرُّمة[4]:

ذو زوجةٍ بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العامَ ثاويا

---

[1] مراحل تطور الدرس النحوي، الخثران ص163.

[2] الخصائص 5/2.

[3] الخصائص 29/2.

[4] ديوان ذي الرمة، تقديم أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، 1995م، ص289.

معللاً ذلك بقوله: " لأنه أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى بشم "[4].

وكذلك بشعر الكميت معللاً ذلك بقوله: " الكميت جرمقاني من أهل الموصل، وليس بحجة "[1]

ولتحقيق هذين الضابطين – التوغل في البداوة، والبعد عن الاختلاط والاتصال بسكان الحواضر والأرياف – توصل النحاة البصريون الأوائل إلى تعيين القبائل التي يُعتدُّ بالأخذ عنها، والقبائل التي لا يؤخذ عنها كما سبق .

المصدرُ الثَّالثُ – الحديثُ النَّبويُّ الشَّريفُ:

يقتضي المنهج الحقُّ أن يأتيَ الحديثُ النبويُّ بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به، متقدماً على سائر كلام العرب نثرِه وشعره[2]، فليس بعد القرآن كلامٌ عربيٌّ أبلغُ من الكلام النبويِّ، ولا أفصحُ من ألفاظه ومفرداته وتراكيبه، ولا أصحُّ ولا أقومُ من معانيه ودلالاته؛ ذلك لأنّ النبي ﷺمُبلِّغ عن ربه، كما قال تعالى:﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾[3]، ثم إنه ﷺأفصح العرب على الإطلاق؛ لأنه من قريش وهي أفصح قبائل العرب بالاتفاق، وقد ولد -عليه الصلاة والسلام- ونشأ في مكة وهي موطن قريش، كما أنه ﷺاستُرضِع في بني سعد بن بكر وهم أهل بادية عربية نقية، وبذلك يكون ﷺقد جمع أسباب كمال الفصاحة والبيان وطلاقة اللسان من أطرافها، وكان القرآنُ الكريمُ زادَه الأعظم الذي منحه مرتبة بلاغية عالية فآتاه الله جوامع الكلم حتى صار أسلوبه تالياً لأسلوب القرآن في الإبداع والإفصاح، كيف لا و" قد نشأ ﷺ وتقلب في أفصح القبائل وأخلصها منطقاً، وأعذبها بياناً، فلم يخرج عما سبق في النشأة واللغة ولقد كان في قريش وبني سعد وحدهم ما يقوم بالعرب جملة، ولذا قال ﷺ :" أنا أفصح العرب؛ بيد أني من قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر"[4]

فهناك من المحدثين من يرى أن النحاة – قديمهم و حديثهم- لم يعتمد الحديث في الاستشهاد على قواعد العربية فمنهم من يقول:" ومع ذلك فإنَّ الحديث النبوي الشريفُ لم يلقَ اهتماماً من النحاة الأوائل- بصريين وكوفيين- فلم نجد في كتب النحاة الذين قعَّدوا النَّحو وبنَوْا أصوله،

---

(1) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دارالكتب العلمية بيروت، 1995، ص214،ومعنى بَشَم: أُصيب بالتخمة من الطعام.

(2) المزهر 339/2 ، والجرامقة قوم من العجم كانوا بالموصل في أوائل الإسلام .

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م،ص5.

(4) سورة النجم الآيتان 3و4.

(5) الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط2 1997م، ص20.

وحرروا مصطلحاتِه وأبوابَه، ولا في كتب الصرفيين أو كتب الذين تحدثوا عن السماع والقياس، واللغة التي لا يقاس عليها حتى زمن أبي الحسن بن الضائع(ت686هـ)، وأبي حيان(ت745هـ) لم نجد أيَّ إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به، فلم يصلنا أيُّ خبر منهم أو تعليق أو قول أبدَوْه فيما يتعلق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه، أيصحُّ عندهم الاحتجاج به، أم لا يصح؟ وإن صحَّ فما شروط الحديث المحتجِّ به؟ وإن لم يصحَّ فما سبب عدم تجويزهم الاحتجاج به؟ كما لا ندري سبب سكوتهم عنه وعن توضيح موقفهم من الاحتجاج به"[1]

فسيبويه احتج في كتابه الضخم- مع أنه أول كتاب يصلنا- بثمانية أحاديث لا غير[2]،إلا أنه عندما يحتج لا يصرح بأن هذه العبارات التي احتج بها من الحديث، فقد أورد بعض ألفاظ من أحاديث نبوية معزولة عن السند[3]،وقد تابع المبردُ سيبويه في قلة الاستشهاد بالحديث في كتابه المقتضب، فقد ذكر المحقق في مقدمته أنه لم يستشهد إلا بأربعة أحاديث[4].

وقد نسب أبو حيان إلى النحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، ومعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، ومن تابع هؤلاء من المتأخرين من نحاة المدرستين، نسب إليهم ترك الاحتجاج بالحديث النبوي[5].

ويؤيده شوقي ضيف في (المدارس النحوية) إذ يرى أن نحاة البصرة والكوفة كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي، ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه روي بالمعنى إذ لم يُكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرةٌ من الأعاجم، فكان طبيعياً ألا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب، ثم أورد كلام أبي حيان في ذلك[6].

فكان نحاة البصرة بعد ذلك تبعاً لأسلافهم في رفض الاحتجاج بالحديث النبوي، ولعلهم كانوا موقنين بالتعليلات نفسها التي ساقها ابن الضائع وأبو حيان بعدهم، مع عدم تصريحهم بها،

---

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي،ص15.

(2) فهارس الكتاب، عبد السلام هارون 29/5.

(3) المصدر السابق ص5، وانظر مراحل تطور الدرس النحوي ص187.

(4) المقتضب 116/1.

(5) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، خديجة الحديثي ص20.

(6) المدارس النحوية، شوقي ضيف ص19.

وسكوتهم عن هذه المسألة؛ لتعلقها بحديث النبي ﷺ؛ولأنهم كانوا في فترة البداية، ولم يكن الحديث قد جُمِع بعد؛ لأنه عليه الصلاة والسلام نهاهم نهياً صريحاً، إذ جاء في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أن النبيﷺ قال: " لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليَمْحُه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[1]، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم، وقد بذل فيه علماؤه جهداً طيباً في الحصول عليه وتوثيق طرقه، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء النحو قد اجتنبوه في دراستهم وراحوا يلتمسون الشاهد النحوي في غيره مما ظنوا فيه صلاحية لصنعتهم.

ومنهم من رفض قولهم بعدم أخذ النحاة بالحديث شاهداً وذكر أن هناك عدداً كبيراً من النحاة واللغويين قد أخذوا بالحديث النبوي الشريف منهم:" أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبو عبيد، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، والأزهري، والفارابي، والصاحب بن عباد، وابن فارس، والجوهري، وابن بري، وابن سيده، وابن منظور، والفيروز أبادي، وغيرهم"[2]، ومن الأمثلة التي تثبت أخذهم بالحديث الشريف، واحتجاجهم به في اللغة والنحو ما جاء عند ابن جني في مؤلفاته كالخصائص في اللغة، والمنصف في شرح تصريف المازني، والمحتسب في القراءات الشاذة، وكذلك في سر الصناعة، استشهد فيها جميعاً بالحديث الشريف، ومن هذه المواضع مما ورد في كتاب المنصف من مسائل الصرف :

- (المحبنطئ) بالهمز وغير الهمز، واشتقاق كل منها، قال: قال أبو عبيدة: (المحبنطئ) بغير همز : المتقضِّب المستبطئ الشيء، والمحبنطئ بالهمز : العظيم البطن المنتفخ، قال النبي ﷺ في السَّقَط : " يظل محبنطئاً على باب الجنة "[3].

والدليل على استشهاد الخليل بالحديث قول السيوطي في المزهر: "قال أبو الحسن الشاري: ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخُشَني، وأبي الحسن بن خروف، أن الزبيدي أخل بكتاب العين كثيراً؛ لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه، ولما علم ذلك الإمام أبو غالب

---

[1] صحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي، بيروت، رقم الحديث (3).

[2] الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال ص100.

[3] المنصف لكتاب التصريف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط1، 1954م،10/3.

تمام بن غالب المعروف بابن التَّيَّاني عمل كتابه (فتح العين) وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث "[1].

"ولا يختلف موقف النحاة عن موقف اللغويين إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل بالحديث في اللغة ثم لا يستشهد به في النحو، واللغة والنحو صنوان، يخرجان من أصل واحد، وإن كانت شواهد النحاة من الحديث ليست بغزارة شواهد اللغويين وكثرتها، فهي قليلة بالنسبة إليها، وخاصة عند النحاة القدماء"[2].

وبناءً على ذلك فإن علماء العربية وأئمتها تباينت آراؤهم في صحة الاحتجاج بالحديث النبوي لإثبات قواعد اللغة العربية، لكنهم أجمعوا- دون خلاف-على أن النبيّ ﷺ أفصحُ العرب منطقاً وأبلغهم كلاماً، وأن الحديث النبوي يأتي بعد كلام الله ولا يتقدمه شيء سواه في باب الاحتجاج إذا ثبت بصورة قاطعة أنه لفظ النبيﷺ.

وليس هناك موقف موحد للنحاة من الاحتجاج بالحديث على بناء القواعد النحوية والصرفية، فهناك اضطراب واضح بين المنظرين الأصوليين القدماء، وبين المحدثين في تحديد موقف صريح وجليّ في ذلك، وأغلب المحدثين يقسّم لنا ثلاثة مواقف للنحاة تجاه الاحتجاج بالحديث الشريف، هذه المواقف قد اتبع فيها الأساتذة والباحثون البغداديَّ[3] في كتابه خزانة الأدب، فهو أول من قسم النحاة في مواقفهم إلى هذه الأقسام الثلاثة وهي: [4]

القسم الأول- المانعون مطلقاً.

القسم الثاني- المجيزون مطلقاً.

القسم الثالث- المجيزون بقيود.

أولاً- مذهب المانعين مطلقاً، ويمثل القائلين به ابن الضائع الذي كان يرى أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقاً ،وأن سبب تركهم الاحتجاج بالحديث جواز نقله بالمعنى، قال السيوطي:

---

(1) المزهر 88/1.

(2) الحديث النبوي في النحو العربي ص111.

(3) موقف أبي إسحق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف على القواعد النحوية والصرفية، د. أحمد نزال الشمري، بحث بمجلة كلية دار العلوم (إصدار خاص)2014م ص17.

(4) البحث السابق، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثة ، والحديث النبوي الشريف في النحو العربي، د. محمود فجال ص104.

قال أبو الحسن الضائع في " شرح الجمل" : " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ كلامُ النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب"[1]، كما يرى ابن الضائع أن أول من احتج به من النحاة أو أكثرَ من ذلك ابن خروف، قال: " ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسنٌ، وإن كان يرى أن من قبله قد أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى"[2]

وأبو حيان الذي نسب إلى النحاة الأوائل من واضعي علم النحو، والمتأخرين عنهم حتى زمن ابن مالك على اختلاف مذاهبهم النحوية التي ينتمون إليها امتناعهم عن الاحتجاج بالحديث أو سكوتهم عن الاحتجاج به.

قال: " لقد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل، على أن الواضعين لعلم النحو، المستقرئين لأحكامه والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه، من أئمة البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

كما علل ما اعتقده سابقاً من عدم احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث بأمرين استخلصهما من مناقشاته مع بعض المتأخرين الأذكياء من أصحابه، قال:

"وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما تنكبت العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن)، و (ملكتكها بما معك

---

[1] الاقتراح للسيوطي ص55.

[2] الاقتراح ص56.

من القرآن)، و(خذها بما معك من القرآن) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في القصة، فتعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا تجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، ولم يأتوا بلفظهﷺ، إذ المعنى هو المطلوب مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، فالضابط منهم من ضبط المعنى، أما ضبط اللفظ فبعيد جداً، لاسيما في الأحاديث الطوال، التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة، ولم تمل عليه فيكتبها، وقد قال سفيان الثوري – فيما نقل عنه- : (إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى)، ومن نظر في الحديث أدنى نظر، علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى، وقد جاء في (الكفاية)أيضاً عن سفيان الثوري يقول: "لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد "، وقد قيل لسفيان: حدثنا كما سمعت، فقال: " لا والله ما إليه سبيل، وما هو إلا المعنى"[1]

الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً، غير شك أن رسول الله كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها، وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله له ذلك من غير معلِّم[2]

ثانياً- مذهب المجيزين مطلقاً:

على رأسهم ابن مالك(ت672هـ) ورضي الدين الاستراباذي(ت688هـ) الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت- رضي الله عنهم-[3]، وتابعهما ابن هشام الأنصاري(ت 761هـ) تلميذ أبي حيان، والذي كان شديد المخالفة له.

وكان البدر الدماميني (ت828هـ) المدافع عن رأي هؤلاء، والمتابع لهم، والمعلل لموقفهم – فيما يراه هو- لا فيما قالوه هم؛ لأنهم لم يصرحوا بشيء من ذلك في كتبهم النحوية.

---

[1] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي(ت493هـ)، (د.ط)،(د.ت) ص209.

[2] الاقتراح ص54، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي،ص21.

[3] خزانة الأدب 9/1.

وقد ردّ على أبي حيان فيما أخذه على النحاة ذاهباً إلى أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دُوِّنَ وحُصِّل في بطون الكتب، فلا يجوز تبديلُ ألفاظه من غير خلاف بينهم[1].

كما كان البغدادي من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقاً، حيث يقول:" والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"[2]

وكان من أشد المتحمسين لهذا الرأي، والمدافعين عنه أمام أبي حيان، ابنُ الطيبِ المغربي (ت 1170هـ) وقد أورد دفاعه هذا في شرحه لاقتراح السيوطي، وقد بنى دفاعه على ما يأتي[3]:

1- إن القول بأن القدامى لم يستدلوا بالحديث، ولا أثبتوا القواعد الكلية، لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه.
2- إن القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي قول باطلٌ؛ لأن المتواتر- وإن كان قليلاً - مجزومٌ بأنه من كلامهﷺ، وما صحّ أنه من كلامه، لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن.
3- أما القول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، فالخلاف فيه مشهور[4]، وكما أجازه قوم منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين، وإن بعض الأئمة شدد في الرواية بالمعنى غاية التشدد فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى، وحرف على آخر، وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى[5].

---

[1] موقف النحاة، الحديثي ص23.

[2] الخزانة1/9.

[3] موقف النحاة، الحديثي ص23.

[4] انظر في هذا الموضوع : الكفاية في علم الرواية، ص198 وما بعدها، ومقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث لأبي عمر عثمان الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر،(د.ط)،(د.ت)، ص213 وما بعدها، والحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، أضواء السلف – الرياض، الطبعة الثانية 1997م،ص64.

[5] انظر الشروط في : علوم الحديث ومصطلحاته ص80 وما بعدها د. صبحي الصالح، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي عبد الرحمن بن الطيب الفاسي، تحقيق: د.محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي،ط2، 2002م،1/476-486.

4- وأما القول بتعدد رواية القصة الواحدة، فالرد عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح وموجود في كثير من الأحاديث؛ لأن النبي كان يعيد الكلام مرتين وأكثر؛ لقصد البيان وإزالة الإبهام.

ثالثاً- مذهب المجوِّزين بقيود: ويمثلهم أبو إسحق الشاطبي(ت790هـ)، والسيوطي (ت911هـ)

وقد وقف أصحاب هذا المذهب موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً، وكان المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشاطبي، الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي أُعتُنِيَ بنقل ألفاظها، ومع ذلك نجده ينفي احتجاج النحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث، وأنه لم يجد من احتج به قبله سوى ابن خروف، ويقسم أنواع الحديث من حيث صحة الاحتجاج به إلى قسمين :

الأول- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

الثاني- قسم عُرِف اعتناءُ ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحتهﷺ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.

يقول الشاطبي: " ... إذ لا نجد في كتاب نحويٍّ استدلالاً بحديثٍ منقول عن رسول اللهﷺ إلا على وجهٍ أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب، وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قَبيلاً من دَبير، بل روى أبو حاتم عن أبي عمرَ الجَرميّ أنه أتى أبا عبيدةَ معمرَ بنَ المُثَنَّى بشيءٍ من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: قلت له: عمَّن أخذت هذا يا أبا عبيدة؛ فإن هذا تفسيرٌ خلافُ تفسير الفقهاء؟ فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوّالين على أعقابهم، فإن شئت فخذ، وإن شئت فذر[1].

ويبدو من كلام الشاطبي تغليب العاطفة، إذ لا يدل كلامه على تجويز الاحتجاج بالحديث الشريف، أو منعه، وإنما هو تفسير لعلة منع المانعين الاحتجاج بالحديث، وهو ما ذهب إليه ورجحه الشمري في بحثه كما سبق في موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف .

---

[1] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحق الشاطبي، تحقيق: أ.د.عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 2007م، ج3،ص401

ويمضي الشاطبي في كلامه سارداً حجة المانعين الاحتجاج بالحديث بقوله :" وحجة تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة، إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ ..."[1]

ويقول: " فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نقل من الأحاديث؛ لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل، ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب وكيفية التلقي منهم، لقضيت العجب فليس بمنكر تركُهم الاستشهادَ بالحديث والاستنباطَ منه، كيف وهم قد بنَوْا على ما نقل أهلُ القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن"[2].

وهذا النص الأخير يدل دلالة قاطعة على تفسير الشاطبي لحجة المانعين الاحتجاج بالحديث، بل إن قوله: (فليس بمنكر) يوحي بموافقة صريحة لمنع الاحتجاج بالحديث لا التوسط في الموقف كما صنفه الباحثون .

وفي تقسيمه للأحاديث يقول: "وعلى هذا نقول: "إن الحديث في النقل ينقسم قسمين :

أحدهما- ما عُرِف أن المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان .

والثاني- ما عرف أن المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ﷺ ككتابه إلى همدان: "أن لكم فِراعَها، ووِهاطَها، وعزازَها، تأكلون عِلافَها، وترعون عَفاءها، لنا من دفئهم وصرامهم ما سلموا بالميثاق والأمانة، ولهم من الصدقة الثِّلبُ، والنابُ، والفصيلُ، والفارضُ، والداجنُ، والكبشُ الحَوَري، وعليهم فيها الصالغُ والقارحُ" وكتابه إلى وائل بن حُجْر الذي فيه:" في التيعة شاةٌ لا منوطةُ الألياف ولا ضَناك"[3]

---

[1] نفسه 401/3.

[2] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 402/3.

[3] المقاصد الشافية 403/3.

أما السيوطي، فقد تردد في موقفه بين الفريقين[1]، فهو في كتابه الاقتراح يقول في باب الاستدلال بكلام الرسولﷺ: "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا، وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكِر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث[2]

فهو في هذا مع ابن الضائع وأبي حيان، اللذين يمنعان الاحتجاج بالحديث، يقول بحجتهما ويتابعهما، ويصرح بذلك بقوله: "ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصحيحين: **"يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار"**[3].

ويقف في مواضع أخرى موقفاً مخالفاً لما جاء به سابقاً فيقول: (وأما كلامه فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، ثم يستدرك بقوله: (وذلك نادر) إنما يوجد في الأحاديث القصار وعلى قلة أيضاً).

وتخلص الحديثي إلى أن السيوطي تردد بين المانعين والمتوسطين، ولم يقف موقفاً ثابتاً يمكن أن يُنسَبَ فيه إلى مذهب من هذه المذاهب الثلاثة[4] .

وقد تحفّظ بعض الباحثين على هذه التصنيفات الثلاثة، ورفض قبولها بأي حال من الأحوال؛ لأنها لا تمثل الموقف الحقيقي للنحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وذلك عائد لإشكالات في هذا التصنيف مردها لسببين هما :

الأول – إشكالات في المواقف التي استُقي منها موقف النحاة الثلاثي.

---

[1] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي ص27-28.

[2] الاقتراح ص52.

[3] الاقتراح ص57.

[4] موقف أبي إسحق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف على القواعد النحوية والصرفية، د. أحمد نزال الشمري ص19.

الثاني- الاختلاف في فهم ما ورد في المصادر التي تكشف عن موقف نحاة يمثلون تصنيفاً ما بين التصنيفات الثلاثة.

ومن العلماء المعاصرين الذين تناولوا هذه القضية السيد **محمد الخضر حسين**، فقد عالج موضوع الاحتجاج بالحديث لقضايا اللغة العربية معالجة مقبولة ومفيدة فقرر ما يأتي:

إن هناك من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلافُ بالاحتجاج به في اللغة والقواعد، وهي ستة أنواع[1]:

النوع الأول: ما روي بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام، فهذا يحتج به دون تردد، ومن أمثلة ذلك الأحاديث الآتية:

قوله عليه الصلاة والسلام: **(حمي الوطيس)**، وقوله عليه الصلاة والسلام: **(مات حتف أنفه)**، وقوله عليه الصلاة والسلام: **(الظلم ظلمات يوم القيامة)**، وغيرها من الأحاديث المشتملة على محاسن البيان، مثل حديث: **(ارجعن مأزورات غير مأجورات)**[2]، وحديث:**(إن الله لا يَملّ حتى تَملّوا)**، ومثل هذه الأحاديث لابد من أن تروى بلفظها؛ لبيان بلاغتها وفصاحتها.

النوع الثاني: الأحاديث المروية بألفاظ العبادة، والمتكررة يومياً في حياة المسلمين، مثل: ألفاظ القنوت، والتحيات، وعددٍ من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها النبي -صلى الله عليه وسلم- في أوقات خاصة، وهذه أمور توقيفية تنقل بنصها.

النوع الثالث: الأحاديث التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب بها كلَّ قومٍ من العرب بلهجتهم العربية، فإنها أحاديث مروية بلفظها.

النوع الرابع: الأحاديث التي رُويت بطُرقٍ متعددةٍ، واتحدتْ ألفاظ كلِّ تلك الروايات؛ لأن ذلك يدل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها وإنما نقلوها بنص ألفاظها.

النوع الخامس: الأحاديثُ التي دوِّنت وقام على تدوينها من نشأ في بيئةٍ عربية فصيحة لم ينتشر فيها فسادُ اللغة، مثلُ مالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

النوع السادس: الأحاديثُ التي رواها قوم عُرِفَ من أحوالهم أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، علي بن المديني، وهذا

---

(1) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق 1994م،ص55.

(2) ذكر السيوطي أن هذا الحديث صحيحٌ أخرجه ابن ماجه عن أنس. الجامع الصغير، للسيوطي: 64/1.

هو الغالب على رجال الحديث، ولذا تعلموا العربية لصيانة ألفاظ القرآن والحديث من التحريف مع حسن فهمهما، قال الأصمعي: " إنَّ أخوفَ ما أخافُ على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قَولِ النبي صلى الله عليه وسلم: **"ومن كَذَبَ عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"**[1]؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن، فمهما رَويتُ عنه ولحَنتُ فيه كَذَبْتَ عليه.

وأضاف السيد محمد الخضر حسين إلى حديثه عن الاحتجاج بالحديث بعد أن ذكر الأنواع الستة قوله: لا ينبغي الاختلافُ في عدمِ الاحتجاج بالأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين، فهي أحاديث من وجهة نظره لا يحتج بها.

أما الأحاديثُ التي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بها فهي الأحاديث التي دونت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة المذكورة آنفاً.

وهذه الأحاديث المدونة في الصدر الأول نوعان: حديثٌ يَرِدُ لفظُهُ على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

أما الحديث الذي ورد على وجه واحد، فالظاهرُ صحةُ الاحتجاج به، نظراً إلى أن الأصلَ الروايةُ باللفظِ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا كله عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكونُ بين البخاري ومن يحتج بأقواله واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة.

ومَثَلُ هذا النوع: أن الحريري أنكر على الناس قولهم قبل الزوال: (سهرنا البارحة)، قال: وإنما يقال: (سهرنا الليلةَ)، ويقال بعد الزوال:(سهرنا البارحة).

وهناك حديث شاهد على صحة ما يقوله الناس، فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أصبح قال: **(هلْ رأى أحدٌ منكم البارحةَ رؤيا؟)**، وحديث آخر وهو:**(وإنَّ من المجاهرة أَنْ يعملَ الرجلُ بالليل عملاً ثم يصبح -وقد ستره الله- فيقول: عملتُ البارحة كذا)**.

وعلى هذا فيصح أن يقول القائل متحدثاً عن الليلة الماضية قبل الزوال:(سهرنا البارحة)، أو (وقع البارحةَ كذا).

---

[1] الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، محمد فؤاد عبد الباقي، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت المقدمة 1/1.

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية فنجيز الاستشهادَ بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها أحد من المحدثين: بأنها وَهْمٌ من الرواي، مثل: (قام النبي صلى الله عليه وسلم ممثلاً) أي منتصباً، والمعروف في كلام العرب إنما هو (ماثل) كما في لسان العرب.

وأما ما يجيء في رواية شاذة، أو في رواية يقولُ فيها بعض المحدثين: إنها غلط من الرواي فنقف دون الاستشهاد بها، مثل: (إنَّ كلماتِه بلغتْ ناعوس البحر) وفي بقية الروايات: (قاموسَ البحر)، وناعوس غير معروفة عند العرب .

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد وسّع الرقعة المكانية الجغرافية والمدة الزمنية، إذ قرر أن الذين يُحتج بشعرهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وأهلُ البدو إلى أواسط أو أواخر القرن الرابع الهجري، وحجته في ذلك أن لغةَ العرب ظلّت سليمة في بواديهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وعلى هذا الرأي فيجوز الاحتجاج بالإضافة إلى من ذكرنا بشعر البحتري (ت 284هـ) وهو ليس بدوياً، وكذلك وسع المجمع دائرة الاحتجاج بالأحاديث المروية بعد أن قرر أنه لا يُحتجُّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها.

قرارُ مَجْمَعِ الُّلغةِ العربيةِ في الاحتِجاجِ بالأحاديثِ النَّبويَّةِ[1]:

أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً بما يخص الاحتجاج بالأحاديث النبوية بتاريخ 7 شعبان 1356هـ، وفق نوفمبر 1937م، محضر الجلسة الخامسة والثلاثين من دور الانعقاد الرابع مطبعة بولاق، القاهرة 1939م، وهذا نصه :

"اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية؛ لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روايتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة وقد بينها فيما يأتي:

1- لا يُحتَجُّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة، في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

2- يُحتجّ بالحديث المدوَّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج3، ص7، محضر الجلسة الخامسة والثلاثين من دور الانعقاد الرابع، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية السعودية ط 1، 2003م، ص680-682.

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ت- كتب النبي ورسائله .

ث- الأحاديث التي تُعَد من جوامع الكَلِم .

ج- الأحاديث المرويّة لبيان أنه ﷺ كان يخاطبُ كلَّ قومٍ بلغتهم .

ح- الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد ورجا بن حَيْوة، وابن سيرين .

خ- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

يُلاحظُ أن مجمع اللغة العربية اعتمد الأحاديث التي اعتمدها الأستاذ الخضر حسين، ووسعها وأضاف إليها:

- الأحاديث المتواترة والمشهورة .
- كتب النبي ورسائله .
- الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد ورجا بن حَيْوة، وابن سيرين .

ويرى عبد الرحمن السيد أن هناك نوعين آخرين من أحاديث النبي ﷺ يُحتَجُّ بهما ويجب أن يُضافا إلى هذه الأنواع التي حددها المجمع وهما:

1- الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم، وإن اختلفت ألفاظها فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوباً إلى النبيﷺ.

2- الأحاديث التي يُطمأَنُّ فيها إلى عدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة[1]

[1] مدرسة البصرة، د. عبد الرحمن السيد ص260.

المصدرُ الرَّابعُ – كلام العرب :

أ-الشِّعْرُ

يُعَدُّ الاحتجاج بالشعر أقدم صور الدراسات اللغوية، والاستشهاد به أفشى وأشيع كثيراً من الاستشهاد بكلام العرب النثري؛ وذلك عائد إلى شيوع حفظه، وانتشار تداوله؛ لأن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ، وقد تحقق له بذلك التداول والانتشار، وكل ذلك عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به، والمحافظة عليه[1]

وقد اعتمد سيبويه عليه كثيراً في كتابه، فكثيراً ما يقول: "وهذا في الشعر كثير"[2]، أو" وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيَه لك"[3]، إلى غير ذلك من العبارات التي توحي بكثرته عنده

وقد بلغت شواهده الشعرية ما يقرب من ألفٍ وستةٍ وخمسين شاهداً، وبلغت شواهد الضرورات ما يقرب من مائةٍ وأربعةٍ وسبعين شاهداً، منها سبعُمائةٍ وتسعةٌ وثلاثون شاهداً نص فيها سيبويه على اسم الشاعر، وكان أهم هؤلاء الشعراء – بحسب كثرة شواهدهم عنده- الفرزدق، فجرير، فالأعشى، فرؤبة، فالعجاج، فذو الرُّمة، فالنابغة الذبياني، أي أن شعراء تميم أكثر من احتج بشعرهم"[4].

وكذلك المبرَّد الذي بلغت شواهده الشعرية – في المقتضب- ما يقرب من خمسمائة وواحد وستين شاهداً، أخذ من سيبويه منها ثلاثمائة وثمانين شاهداً، وكان ينسب الشعر لقائله قليلاً وأكثر الشعراء شواهد في المقتضب هم :الفرزدق، فجرير، فالأعشى، فرؤبة، فذو الرمة، فالعجاج، فامرؤ القيس، فأبو النجم، فالحطيئة، فحسّان، فالنابغة الذبياني، وترتيبهم هذا حسب عدد شواهد كل منهم من الأكثر فالأقل[5].

وعلى هذا قام البصريون الأوائل بتطبيق أسسهم ومعاييرهم على النقل من القبائل في الصدر الأول، على شواهدهم الشعرية، وهذه الأسس، هي :

---

(1) مراحل تطور الدرس النحوي، الخثران ص179، والرواية والاستشهاد، د. محمد عيد ص145.

(2) كتاب سيبويه 196/1.

(3) كتاب سيبويه 45/2.

(4) شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد جمعة، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1989م ص179، وتطور الدرس النحوي، الخثران ص196.

(5) مقدمة المقتضب 1/ 115، ومراحل تطور الدرس النحوي، الخثران ص197.

1- التحديد الزماني والمكاني.

2- شرط التوغل في البادية لا التحضر.

3- السليقة اللغوية السليمة.

أما من حيث التحديد الزماني فقد قبلوا الاحتجاج بأشعار عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواءً أسكنوا الحضر أم سكنوا البادية، وأما بالنسبة للبادية خاصة فإن منتصف القرن الرابع أو ربعه الخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبناء البادية، وعلى هذا الأساس قسموا الشعراء إلى أربع طبقات، هي[1]:

الطبقة الأولى- الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية- المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة- المتقدمون، ويقال لهم : الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة- المولَّدون، ويقال لهم : المحدثون، وهم مَن بعدَهم إلى زماننا، كبشار وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يُستَشهدُ بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثةُ فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ)، وعبد الله بن أبي إسحق(ت117هـ)، والحسن البصري(ت110هـ)، وعبد الله بن شبرمة(ت144هـ)، يلحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب.

قال ابن رشيق في العمدة: " كل قديم من الشعراء فهو مُحدَثٌ في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد أحسن هذا المولَّد حتى هممت أن آمرَ صبياننا بروايته، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولداً، بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين "[2]

---

[1] خزانة الأدب 1/ 5 ، ومراحل تطور الدرس النحوي، الخثران ص198.

[2] العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م،90/1.

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يُستَشهَدُ بكلامها مطلقاً، قال السيوطي في الاقتراح: "أجمعوا أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد"[1]

وسبب ذلك – كما يرى علي أبو المكارم- هو أن هؤلاء العلماء قد صرفوا جهدهم إلى شعر المتقدمين، والجاهليين منهم بصفة خاصة، يتحرونه، ويحفظونه، ويروونه متأثرين في ذلك بأذواقهم الخاصة أولاً، ثم باهتمامهم الديني من قراءة وتفسير وفقه، ولا يرى خلافاً في حجية شعر طبقة الإسلاميين التي تبدأ بالفرزدق وجرير كما وَهِم البغدادي، وأنه(أي البغدادي) أخطأ في تفسير موقف العلماء وخاصة عبد الله بن أبي إسحق[2].

وقد حدد العلماء أول شعراء هذه الطبقة (طبقة الشعراء المحدثين) فقد نقل عن الأصمعي(ت210هـ) قوله: " ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة(ت176هـ) وهو آخر الحجج، كما روي أن بشار بن برد(ت167هـ) خاتم الشعراء، كما روي عن الأصمعي قوله: " ساقة الشعراء ابن ميادة(ت136هـ)، وابن هرمة(152هـ)، ورؤبة بن العجاج(ت145هـ)،وحكم الخُضْري، ومكين العذري، وقد رأيتهم أجمعين "[3]

وبهذا التحديد يكون من الشعراء المحدثين الذين لا يُحتَجُّ بشعرهم: [4]

- بشار بن بُرد (ت 167هـ)، رغم أن ابن هرمة بعده، إلا أن بشاراً مولّد؛ لذا لم يحتجوا بشعره، وقيل لشعوبيته .
- العباس بن الأحنف (ت 192هـ)
- أبو نواس (ت 198هـ)
- أبو العتاهية (ت 211هـ)
- أبو تمام (ت 211هـ)
- ديك الجن (ت 225هـ)
- ابن المعتز (ت 254هـ)
- المتنبي (ت 354هـ)

---

[1] الاقتراح ص80.

[2] أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ص52.

[3] الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، د.ط، د.ت، ص753، خزانة الأدب 8/1

[4] تطور الدرس النحوي، الخثران ص201

- ابن الرومي (ت 283هـ)
- البحتري (ت 284هـ)
- أبو العلاء المعري (ت 447هـ)

وحجة البصريين في عدم الاحتجاج بكلامهم؛ أنهم اختلطوا بأقوام غير فصحاء، وبُعدُهم عن زمن الفصحاء المعتد بهم؛ مما أدى إلى فساد سلائقهم، ولذلك كثراً ما يرمون شعر هؤلاء بكثرة اللحن، وقد نبه على ذلك الجاحظ حيث يقول:" إن المولَّد لا يُؤمَنُ عليه الخطأ إذا كان دخيلاً في ذلك، وليس كالأعرابي الذي إنما يحكي الموجود الظاهر له الذي عليه نشأ وبمعرفته غُذِّي "[1]

وقد وصف اللغوي النحوي الكوفي، محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي شعر المحدثين في معرض المفاضلة بين الشعراء الجاهليين والمولدين بقوله: " إنما أشعار هؤلاء المحدثين أمثال أبي نواس وغيره، مثل الريحان، يُشم يوماً فيذوي، فيرمى به، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيباً "[2]

وقد وقف بعض النحاة من بعض الشعراء موقفاً مغايراً لموقف النحاة قاطبةً، فهذا الزمخشري يقف مدافعاً عن أبي تمام فقد خالف الزمخشري البصريين في مسألة الاحتجاج بشعر المحدثين، فاستشهد بشعر أبي تمام، وذلك عند تفسيره قوله تعالى:**﴿وإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾**[3]، فذكر أن الظاهر في الفعل أظلم أن يكون متعدياً، واستدل بتعديته بقراءة يزيد بن قطيب (أُظلِمَ)، على ما لم يُسَمَّ فاعله وبقول أبي تمام[4]:

هُمَا أَظْلَمَا حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظَلامَيْهُمَا عن وجْهِ أَمْرَدَ أَشيبِ

---

[1] كتاب الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 183/4، ومراحل تطور الدرس النحوي، الخثران،ص202.

[2] الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني،ص286.

[3] سور ة البقرة من الآية 20.

[4] ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي،بيروت،ط2، 1994م، 89/1.

يقول الزمخشري: " وهو – أي أبو تمام – وإن كان محدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه"[1]

فحجة الزمخشري إذن أن العلماء كانوا يستشهدون بأبيات الحماسة التي رواها، وأبو تمام ثقة بروايته؛ لذلك جاز عند الزمخشري الاستشهاد بما يقول أبو تمام.

"واعتُرِض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البيِّن أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية "[2].

كما أن البحتري له حماسة، وعليه إذا قبل من أبي تمام يُقبل من غيره كالبحتري، وهذا يُستطرد فيه.

ب- النَّــثْر

النثرُ في اللغة: قال ابن منظور:" نثرك الشيء بيدك ترمي به متفرقاً، مثل: نثر الجَوْز واللوْز والسكر، وكذلك نثر الحَب إذا بُذِر، وهو النُّثار، وقد نثره ينثُره وينـثِرُه نثراً ونـثاراً، والنـثار: فتات ما يتناثر حوالي الخِوان من الخبز ونحو ذلك من كل شيء، والنـثور: الكثير الولد، وكذلك المرأة"[3]

أما في الاصطلاح:" فهو الكلام غير المنظوم أو الذي ليس فيه الوزن، ويعتمد على الحقائق، ومن ثمَّ فهو قوي اللفظ متين التركيب، سطحي الفكرة، ينزع نزعة الإيجاز في الجملة والأسلوب ويُرسَل مقطعاً لا يربط بين أفكاره رابط، ويستعمل لأغراض مختلفة "[4]

أو " أنه كلام حيّ؛ لأنه لغة الشعب في مختلف طبقاته، يسير مع أخلاق العربي وبيئته، وحديثه اليومي، وتعبيره الذي يلفظ يومياً من أفواه العرب في زمن الاحتجاج في البيوت

---

[1] تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت،ط3، 2009م، 55/1.

[2] خزانة الأدب، البغدادي، 7/1

[3] لسان العرب 136/6.

[4] الجامع في تاريخ الأدب العربي، حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت،ط1، 1986م.

والشوارع، والأسواق والمراعي، وأماكن العمل، ذلك الكلام الذي يتحرر من قيود الشعر، أو هو ذلك القول المتغير الذي لا يحكمه قانون التتابع والاطراد "[1]

هذا وقد غلبت لغة الشعر على لغة النثر في استشهادات النحويين الأوائل منهم والمتأخرين، وأما الاستشهاد بالنثر والاحتجاج به فلا يكاد يذكر مقارنة بالشعر، ولعل ذلك راجع إلى سرعة حفظ الشعر وانتشاره، واعتماد العرب على الحفظ لا الكتابة في بداية أمرهم، ولاشك في أن الشعر هو ما يُحفظ غالباً؛ لسهولته التي اكتسبها من خلال الوزن والقافية، يقول ابن رشيق:" وقد اجتمع الناس على أن المنثور في كلامهم أكثر، وأقل جيداً محفوظاً، والشعر أقل، وأكثر جيداً محفوظاً؛ لأن في أدناه من زِينة الوزن والقافية ما يقارب به جيد المنثور"[2]

ويقول أيضاً:" ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يُحفَظ من المنثور عُشرُه، ولا ضاع من الموزون عُشْرُه "[3]

ويجمل القول في عدول النحاة عن الاستشهاد بالنثر أحمد جلايلي بقوله:" النثر، ذلك الكلام اليومي فحدث عن صعوبته بمثل الشعر أو يزيد، فما أشق ما تُستَخرَج منه القواعدُ حتى لو تم تسجيله بآلات التسجيل الحديثة؛ لأن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الاطراد والاستمرار، فقد نجد الجملة الناقصة، والجملة التي حذف بعضها، والجملة التي عدل صاحبها عن إكمالها، والجملة التي تطوع السامع بإكمالها، فلم يعترض عليه المتكلم، والجملة التي أغنت الإشارة أو الإيماء أو التقطيبات عن ذكرها، والجملة التي حالت المقاطعة عن ذكرها، أو إكمالها، فلم تعد واضحة التركيب، فلهذا السبب ولأسباب تعود إلى المحافظة على القرآن عدل النحاة عن استنباط النحو من الكلام العادي "[4]

ويرى غيره أن اعتماد النحاة على الشعر أكثر من النثر لم يكن على إطلاقه بل هو مخصص بالآتي :

1- انتقاء الغريب الوعر من الشعر عموماً.

---

[1] مكانة النثر في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، بحث لمحمد رضا عياض، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر العدد 22 يونيو 2015م، ص71.

[2] العمدة، ابن رشيق 20/1.

[3] المصدر السابق 20/1.

[4] محاضرات في أصول النحو، أ.د أحمد جلايلي ،نقلاً عن بحث محمد رضا عياض مكانة النثر في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، ص71.

2- الاعتماد على الرجز أكثر من غيره من الشعر خصوصاً، وسمته العامة "الغرابة والوعورة "[1]

ويعلل محمد عيد سبب اهتمام الدراسة بالشعر عامة، والشعر الوعر الغريب بصفة خاصة بتعليل قريب من تعليل أحمد جلايلي في عدول النحاة عن الاستشهاد بالنثر بقوله:" إن علماء النحو بعد أن صرفوا أنفسهم عن القرآن والحديث أهمهم أن تكون مادة اللغة التي يدرسونها نقية أصيلة، وهذه النقاوة والأصالة لا تتوافر فيما يتداوله الناس في شئون حياتهم العامة من النثر من الكلام العادي، إذ يستخدم عادة ضرورة حياة، سواء في ذلك من الناس من ارتقت طبيعته وفصاحته، أو من عري عن هذين الوصفين ممن يهمه الوصول إلى مقاصده بصرف النظر عن الصحة وسلامة التعبير، كما يُشاهَدُ ذلك في كل أمة وفي كل جيل، بالإضافة إلى عامل آخر يتوافر للشعر بصورة أوضح وهو سرعة حفظه وانتشار تداوله، إذ إن موضوعاتِه ومعانيَه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ، ويتحقق له بذلك التداول والانتشار، فإن من جالوا في البادية ليحصلوا على المادة اللغوية وجدوا أن معظم ما تحفظه القبائل أو تحفظ به من تراثها اللغوي كان من الشعر لا من النثر، ففرض ذلك على دراستهم هذا الطابع الشعري بحكم ظروفهم وظروف الشعر نفسه" [2]

---

[1] الرواية والاستشهاد باللغة، د.محمد عيد، ص144

[2] المصدر السابق ص145.

المبحثُ الثالث

منهجُ الكوفِيِّين في السَّماع

إن مذهب الكوفيين – كما هو مشهور- لواؤه بيد السماع، لا يُخفَر له ذمةٌ، ولا يُنقَض له عهد، ويهون على الكوفي نقضُ أصلٍ من أصوله، ونسفُ قاعدةٍ من قواعده، ولا يهون عليه اطِّراحُ المسموع على الأكثرين[1]

فالكوفيون سلكوا منهجاً في السماع قيدوا بموجبه حريتهم تجاه المسموع، ولم يتصرفوا فيه، ولم يُعملوا عقولهم – وإن كانوا قادرين على ذلك- احتراماً له وتقديساً لمادته من قرآن وقراءات وغيرهما من المسموع العربي.

فهذا الكسائي وقد سئل في مجلس يونس عن قولهم :"لأضربنّ أيُّهم يقوم "، لِمَ لا يقالُ: " لأضربن أيَّهم يقوم "؟ فقال: أي هكذا خلقت[2]، يقول عبده الراجحي: " ولسنا نعرف تعبيراً أدل على الوصف المحض من تعبيره: " أي هكذا خلقت"[3].

فتعليل إجابته بقوله: (هكذا خلقت) يدل على أن الظواهر اللغوية عند الكوفيين تُنْقل ولا تُمَنطق، ولا تفسر بعمل عقلي، فهو بهذا يسير على خطى قومه في النحو وما تميل إليه من التتبع اللغوي، وعدم التأويلات البعيدة[4]

فهم يحترمون كل ما جاء عن العرب، ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة، قال السيوطي في بغية الوعاة :" قال ابن درستويه: إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه "[5]

وقال الأندلسي : " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جوازُ شيءٍ مخالف للأصول، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه، بخلاف البصريين "[6]

---

(1) نظرة في النحو، طه الراوي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، 319/4، نقلا عن مدرسة الكوفة ص350.

(2) الخصائص 292/3.

(3) النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص59

(4) مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي، ص351.

(5) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط1، 1965م، 164/2.

(6) الاقتراح 236.

ومما يدل على عناية الكوفيين بالسماع، واعتمادهم عليه، واحترامهم له، ما ذكره أبو البركات بن الأنباري في الإنصاف فقد بين أنهم قد اعتمدوا على السماع وحده في تسع وعشرين مسألة، واعتمدوا عليه إلى جانب القياس في سبع وعشرين مسألة، في حين أن البصريين احتجوا بالنقل وحده في خمس عشرة مسألة فقط[1]

ولذلك كانوا يقيسون على القليل والنادر والشاذ، حيث أجازوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان استعمالهم قليلاً لا ينطبق على القواعد العامة التي توصل إليها البصريون، بل يجعلون هذا القليل النادر أصلاً وأساساً لوضع قاعدة عامة.

ومن أمثلة الاحتجاج بالقليل النادر عند الكوفيين ما ذهب إليه الكسائي من جواز الجزم بـ (لن)، والنصب بـ (لم)، والجر بـ (لعل)، اعتماداً على الشواهد النادرة، وما ذهب إليه الفراء من جواز دخول اللام على خبر (لكن)، محتجاً بقول الشاعر:

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لكميدُ[2]

ذاهباً إلى أن أصلها: إنَّ زيدت لها لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً[3]

وقد علل بعض الباحثين اعتماد الكوفيين المتقدمين على الشواهد القليلة والنادرة بأنهم كانوا يسمعونها من شيوخهم وهم تلقوها عن أعراب البوادي، أو من الأعراب الفصحاء المقيمين في الحاضرة كبني أسد، وبني تميم المقيمين في الكوفة.

كما علل شوقي ضيف تعويل الكسائي على الشاذ بأنه كان من القراء للذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يظن أنها غير جائزة، أو أنها لا تجري على العربية السليمة، ولربما خشي اندثارها[4]

إن احترام الكوفيين للسماع، جعلهم يُجْرون الكلام في الغالب على حسب الظاهر، والتخفيف والتقليل من صور الحذف والتقدير؛ لتوسيع القواعد الخارجة عن القياس كما هو عند البصريين، لذا قل عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل والحمل على الشذوذ والاضطرار والاستنكار، فلم يحاولوا كثيراً التوفيق بين المثال المخالف للقاعدة والقاعدة نفسها، أو أن يدرجوا النصوص تحت القاعدة بوساطة التأويل[5]

---

[1] تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص231.

[2] أكثر النحاة على أن البيت لا يعلم قائله ، ويروى: (لعميد) المغني 260/1.

[3] معاني القرآن، الفراء 465/1،وانظر الإنصاف 208/1،المسألة الخامسة والعشرين.

[4] المدارس النحوية ص176، ومراحل تطور الدرس النحوي ص236.

[5] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي ص143.

وهذا يدل على أن الكوفيين لم يتمسكوا بالحدِّ الزماني، أو المكانيّ الذي وضعه البصريون، ولم يتقيدوا به، بل لم يحترموا القواعد والأسس التي وضعها البصريون للنحو العربي وهم أساتذتهم، إلا أنَّ هذا لا يغض من عملهم ففيه ما فيه من الخير للعربية، أقله أنه حفظ بعض الأمثلة التي كادت تندثر.

وقد دافع مهدي المخزومي عن الكوفيين فقال: " لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصح إغفاله وخاصة بعدما رأوها متمثلة في القراءات السبع."[1]

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي ص332

المبحث الرابع

مصادرُ السّماع عندَ الكوفيين

أولاً- النَّحْوُ البَصْرِيّ:

تلقى الكوفيون النحو البصري عن عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، فقد درس الكسائي كتاب سيبويه على الأخفش، كما وقف عليه الفراء، واحتفظ لنفسه بنسخة منه وُجِدت تحت وسادته، كما أهدى الجاحظ نسخة منه لمحمد بن عبد الملك كانت بخط الفراء ومراجعة الكسائي.

فأئمة الكوفة وقفوا على النحو البصري مشافهة أو مناقلة، ولا بد من أنهم قد أفادوا من أعمال البصريين، وكان لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها في منهجهم[1].

قال أبو الطيب اللغوي: " وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن البصريين، ولكن أهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم؛ لأنهم لا يرون الأعراب الذين أخذوا عنهم حجة"[2]

وكان أخذهم عن البصريين مبكراً، فمن أوائل من عُرِف من الكوفيين "زهير الفُرْقُبي"[*] (ت155هـ)أخذ عن أبي الأسود، قال أبو بكر بن عياش: قلت لزهير الفرقبي بمكة: أنَّى لك النحو؟ قال: سمعناه من أصحاب أبي الأسود فأخذناه "[3].

وقال أبو زيد الأنصاري: "قدم الكسائي البصرة، فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، علماً كثيراً صحيحاً"[4].

فبنَوْا نحوهم على ما بناه البصريون إلا أنهم زادوا وأضافوا الكثير كما سبق، وكما سيأتي، ولم يتقيدوا بكل ما جاء به البصريون.

---

[1] مدرسة الكوفة، د.مهدي المخزومي، ص330.

[2] مراتب النحويين، ص143.

[*] زهير بن ميمون الفُرقُبي النحوي الكوفي، من علماء الكوفة ،نحوي قارئ همْداني، وإنما قيل له فُرقبي ؛ لأنه كان يتجر إلى ناحية فُرقب، فنسب إليها، وكان من أهل الكوفة، وكان مولىً للنَّخَع، وقيل لغيرهم، انظر إنباه الرواة 18/2

[3] إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، ط2، 2009م، 18/2.

[4] المصدر السابق 273/2.

ثانياً- لغات الأعراب التي اعتمد عليها البصريون:

وهي لغات أعراب البوادي الذين بعدوا عن الأرياف، وبعدت لغتهم عن التأثر بلهجاتها، وقد فُصِّل فيها القول في المبحث الثاني من التمهيد، الحد الزماني والحد المكاني للسماع[1]

كما اعتمد الكوفيون على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطَمِيَّة الذين غلّط البصريون لغتهم ولحّنوها، واتهموا الكسائي أنه أفسد النحو، وأنه قد أفسد ما كان أخذه بالبصرة[2]

قال اللغوي البصري أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري(ت215هـ): "قدم الكسائي البصرة، فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، علماً كثيراً صحيحاً، ثم خرج إلى بغداد وقد لقي أعراب الحُطَمة فأخذ عنهم شيئاً فاسداً فخلط هذا بذاك فأفسده"[3]

وقد سبق في الفصل السابق(منهج البصريين في السماع)أن الكسائي أخذ اللغة عن أعراب الحطمة الذين ينزلون قُطُربَّل، فلما ناظر سيبويه استشهد بلغتهم، فقال أبو محمد اليزيدي[4]:

كنا نقيس النحو فيما مضى — على لسان العَرَبِ الأولِ

فجـــــــاءنا قوم يقيسونه — على لُغى أشيـــاخِ قطربُّل

إن الكســـائي وأشيـــــاعه — يرقون في النحو إلى أسفل

---

(1) ص8 من هذا البحث.

(2) مدرسة الكوفة 331.

(3) إنباه الرواة 174/2 ، وانظر معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1993م 1744/4.

(4) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف ط3، 1995م، ص140 ، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي – مصر ط1، 1995م ص35 ، وص44 من هذا البحث.

ثالثاً- القراءات القرآنية:

يختلف موقف الكوفيين من القراءات القرآنية عن موقف البصريين اختلافاً كبيراً، فهي بالنسبة لهم مصدرٌ من مصادر النحو عامة، والسماع خاصة، فكانوا يجيزونها ويحتجون بها، ويعقدون على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء؛ فلا يرفضون غيرها، ولا يغلِّطونها؛ لأنها صواب عندهم[1]، **ويرجع اهتمام الكوفيين بالقراءات إلى اعتبارات عدة، منها[2]:**

- أن الكوفة كانت مهبط الصحابة، ففيها نزل عدد كبير منهم، وهم أو أكثرهم عرب، لا يُتَهمون في فصاحتهم، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء كانوا أئمة القراء في العراق، وهم: عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي.
- أن مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة، وهو علي بن حمزة الكسائي، وثقافته عربية إسلامية محضة، لم يعرف عنه أنه اتصل بالثقافات الأجنبية، أو تأثر بها، فهو من الذين ينهجون المنهج الذي سلكه الفراء من اعتماد على النقل واعتداد بالرواية، وهو من الذين يروون القراءات متصلة السند، ويعتدون كل الاعتداد بما روي من قراءات في دراسة العربية؛ لأنها من القرآن، وما كان من القرآن فهو أجدر بالتفصيل ، وأولى بالقبول.

- أن طابع الكوفيين في دراستهم ديني، ومن مظاهر هذا: عنايتهم بالقرآن، وصلة الكسائي به واضحة كل الوضوح، فهو من أئمة القراءة، وصلة الفراء به واضحة، وهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالاً تتصل بالقرآن، وكتابه: (معاني القرآن) شاهد ينطق بعناية الرجل بالأعمال القرآنية .

وهذا الموقف من الكوفيين مشهور، ومعروف، وسيعرض البحث لمواقف أئمة الكوفيين كالكسائي والفراء، وسنعرض لصورة أخرى تختلف عن الصورة السابقة المشهورة عنهم وهذه الصورة تتجلى في ردهم لبعض القراءات ومنها المتواتر، ووصفها بالرداءة والشذوذ و بالقبح أحياناً.

فمن المواقف التي تثبت تقبل الكوفيين للقراءات وعدم ردها أو تأويلها نسوق الأمثلة الآتية:

---

[1] مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، ص341.

[2] مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي ص345، وتطور الدرس النحوي، الخثران ص222.

- "كان الكسائي يقرأ: ﴿لم يَطْمِثْهُنَّ﴾ بضم الميم وكسرها؛ لأن القراء على كسرها، وأن أصحاب علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يقرؤون ﴿ يَطْمُثْهُنَّ﴾ بضم الميم، وقد كان الكسائي يجمع بين القراءتين؛ لئلا يخرج من هذين الأثرين "[1]

- كما كان الفراء يجيز إدخال الفاء وإلقاءها من خبر إن كان اسمه مما يوصل، كما في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ المَوْتَ الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾، فهي في قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿قُلْ إِنَّ المَوْتَ الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [2]

وهذا الموقف للكوفيين من القراءات هو الشائع بين النحاة والنحويين؛ لأنهم في صفها أبداً، وهو نقيض الموقف البصري منها، من حيث ردها وعدم الاحتجاج بها.

يقول مهدي المخزومي في حديثه عن مصادر الدراسة عند الفراء: "والقراءات المختلفة(أي المصدر الثاني) وإن شذت في نظر نحاة البصرة، وهو – أي الفراء- لا يني يستشهد بها ويصوبها ويحتج بها"[3]

بينما يرى عبد الله الخثران أن هذه الفكرة عن موقف الكوفيين من القراءات مردها إلى أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف، ويرى أن الرجوع إلى كلام الكوفيين يثبت أن هذا الفهم غير صحيح على إطلاقه، فالفراء الكوفي قد شارك البصريين في رفض بعض القراءات المتواترة وغير المتواترة، فقد شاركهم في رد قراءة حمزة بجر(الأرحام) من قوله تعالى: ﴿**واتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بهِ والأَرْحَامَ**﴾ [4]، حيث قال عن الجر: " وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّي عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

تُعلَّقُ في مثل السواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانِفُ

وإنما يجوز في الشعر لضيقه"[5].

---

[1] معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، 1983 م، 119/3.

[2] معاني القرآن 155/3.

[3] مدرسة الكوفة، المخزومي ص140.

[4] سورة النساء من الآية 2.

[5] معاني القرآن، الفراء 252/1، انظر هذه المسألة في الإنصاف 463/2، المسألة الخامسة والستون.

كما رد الفراء أيضاً قراءة حمزة:"إلا أن يخافا " بضم الياء من قوله تعالى: ﴿**إلا أن يَخافا ألّا يُقِيمَا حدودَ الله**﴾ [1]، حيث قال: " وقرأها حمزة على هذا المعنى:(إلا أن يُخَافا)، ولا يعجبني ذلك[2].

ومن القراءات التي وصفها بالشذوذ: قراءة (سُرِّقَ)، من قوله تعالى : ﴿**إِنَّ ابنَكَ سَرَقَ**﴾[3] حيث قال: "لا أشتهيها؛ لأنها شاذة"[4]

وقال عن قراءة نافع المدني، أحد السبعة (عسِيتم) بكسر السين، من قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفسِدُوا في الأرضِ وتُقَطِّعُوا أرحامَكُم**﴾[5]،قال عنها مستغرباً: "وقرأها نافع المدني: (فهل عسِيتم) بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال:(عَسِيَ) موضعَ (عَسَى)، ولعلها لغة نادرة "[6]

كما أن الكسائي الذي قرأ كتاب سيبويه ـ هو والفراء ـ على الأخفش، نجد له الموقف نفسَه ففي قوله تعالى: ﴿ قد سمع الله قول ﴾[7]، قرأ الجمهور ببيان الدال من السين، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي بالإدغام، وهما قراءتان متواترتان.[8]

قال أبو حيان : قال خلف بن هشام البزار : سمعت الكسائي يقول: من قرأ: (قد سمع) ، فبيَّن الدال عند السين ، فلسانه أعجمي ليس بعربي . قال أبو حيان : ولا يُلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان[9]. أي إظهار الدال وعدم إدغامها في السين.

والفراء يحذو حذو شيخه، ويترسم خُطاه في ذلك، فتراه مرةً يرد قراءة متواترة، وينسب الوهم إلى القراء بأنهم لم يكونوا متقنين، وفطنين، وإنما يتطرق الوهم إلى ذاكرتهم، فيخطِئون في قراءة كلمة لم يكن رسول الله ﷺقد قرأ بها .

---

(1) سورة البقرة من الآية 229.

(2) معاني القرآن 145/1.

(3) سورة يوسف من الآية 81.

(4) معاني القرآن53/2.

(6) سورة محمد من الآية 22.

(7) معاني القرآن 62/3.

(8) سورة المجادلة من الآية 1.

(9) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري 3/2و4.

(10) البحر المحيط 232/8.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وما أنتم بمصرخيَّ ﴾[1]، قرأ حمزة، والأعمش، ويحيى ابن وثاب، وحمران بن أعين: (بمصرخيِّ) بكسر الياء، وهي قراءة سبعية متواترة[2]، قال الفراء: "ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في :(بمصرخي) خافضة للحرف كلِّه، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك"[3]. إلا أن النحاة يعللون ذلك بأن الكسر مطَّردٌ في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، وخص ذلك بالوصل، قال شاعرهم، وهو الأغلب العجلي :

قال لها : هل لك يا تافيِّ

قالت له : ما أنت بالمرضيِّ

وكذلك فإن هذه اللغة حكاها قطرب ، وأجازها أبو عمرو[4]

وهذه القراءة صحت سماعاً، كما أنها صحت قياساً، إذ الياء كسرت إتباعاً للكسرة التي بعدها في:(بمصرخيِّ إنِي)، واللسان معها يعمل من موضع واحد، ووجه واحد . ففيها الانسجام، وتقريب الأصوات بعضها من بعض، وذلك ما يميل إليه البدو أمثال بني يربوع[5].

ويكرر الفراء نسب الوهم للقراء في مواطن متعددة[6]، و لم يقف عند هذا الحد ، فهو نفسُه يقع في الوهم الذي ألصقه بغيره[7].

---

[1] سورة إبراهيم من الآية 22.

[2] النشر في القراءات العشر198/2، والسبعة في القراءات 362.

[3] معاني القرآن، الفراء، 75/2.

[4] تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ص424، وشرح التصريح على التوضيح 60/2.

[5] اللهجات العربية في التراث 188/1.

[6] معاني القرآن76/2.

[7] من بحث حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية، د.عبد الفتاح محمد عبوش، مجلة دراسات يمنية، العدد 80 ص132.

ففي قوله تعالى : ﴿ تلك إذاً قسمةٌ ضيزى﴾[1]، يقول : والقراء جميعاً لم يهمزوا (ضيزى)، ومن العرب من يقول :ضَيْزى، وبعضهم يقول : قسمةٌ ضَأْزى، وضُؤْزى، بالهمز، ولم يقرأ بها أحد نعلمه[2]، والحق أن قراءة (ضَأْزى) بالهمز هي قراءة سبعية متواترة ، قرأ بها ابن كثير[3]

ومن هنا نلاحظ أن الفراء أكثر من تقبيح قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ، ووصف أخرى بالرداءة ، وثالثة بالوهم ـ كما مر ـ ورابعة بالشذوذ، وخامسة يقول عنها: لا أستحبها على هذا الوجه . كل ذلك مما يدلنا على أنه لم يلتزم بما التزم به سيبويه من أن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، بل اتبع منهج أستاذه الأخفش في رد كثير من القراءات كما سبق.

مثل هذه المواقف يجعل للكوفيين من القراءات موقفين:

موقف يقبل القراءة، ويقيم عليها القواعد، وموقف يرفض بعض القراءات، ويعدها شاذة، مما يجعل قول أبي البركات الأنباري - ومن تبعه من الباحثين المحدثين- إن الكوفيين يقبلون القراءات ويحتجون بها، يجانبه الصواب[4].

أما الحديث النبوي الشريف فلم يَعْتَنِ الكوفيون به ولم يقبلوا الاستشهاد به أو دعم دراستهم بما يمكن أن يصححوه منه، فأئمتهم لم يقبلوا الاستشهاد به – شأنهم في ذلك شأن البصريين – الأمر الذي فُصِّل في الفصل السابق، ذهاباً إلى أن الأحاديث إنما رويت بالمعنى، وأن كثيراً من حَمَلته لم يكونوا عرباً بالطبع، فلم يؤمن اللحنُ أن يتطرق إلى مروياتهم وإن لم يتعمدوا ذلك.

---

[1] سورة النجم من الآية 22.

[2] معاني القرآن98/3.

[3] السبعة في القراءات ص615، والنشر في القراءات العشر 395/1.

[4] تطور الدرس النحوي ، عبد الله الخثران ص226.

❖ خلاصة الفصل الأول:

1- هناك تشابه وتقارب بين البصريين والكوفيين في المنهج يظهر في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وأن ما جاء فيه يُعَد أفصح اللغات وأحسنَها، والاستشهاد بالشعر وكلام العرب بكثرة، والحديث النبوي قلة.

2- أُتُفِق على أن البصريين أصح قياساً من الكوفيين؛ لأنهم لا يلتفتون لكل مسموع، ولم يعتمدوا كل ما رُوِي لهم، ولا يقيسون على الشاذ.

3- أُتُفِق على أن الكوفيين أوسع رواية من البصريين.

4- استخدم سيبويه الشاهد القرآني؛ ليدعم به القاعدة التي توصل إليها.

5- القرآن الكريم والقراءات القرآنية حقيقتان متغايرتان عند سيبويه، فالقرآن الكريم كلام الله المنزل على سيدنا محمدﷺ، وتواتره من الضروريات، أما القراءات القرآنية فهي تمثل لغات القبائل العربية ولهجاتها.

6- أوّل من دوّن القراءات وجمعها في مؤلف واحد هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، بعد سيبويه بعشرات السنوات، ما يعني أن القراءات لم تكن قد حُدِّدت في عهد سيبويه.

7- لم يَعِبْ سيبويه قارئاً، ولم يُخَطِّئ قراءة، بل كان يذكرها ليبين وجهاً من وجوه العربية ويقوي ما ورد عن العرب.

8- يختلف الجيل الأول من نحاة البصرة عن الجيل الثاني والثالث، إذ إن الجيل الأول كان يرى القراءة سنةً متبعة، لا يصح التعرض لها بتخطئة أو تصويب، في حين تجرّأ نحاة الجيل الثاني والثالث على القراءات والقراء، وأخذوا في الطعن في القراءات، ووصفها بالشذوذ والقبح، ووصف القراء بالجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني.

9- سبب رفض بعض نحاة البصرة لبعض القراءات، الاختلاف في المنهج بين النحاة والقراء، فمنهج النحاة يقوم على السماع والقياس والاعتماد على أشهر اللغات، في حين يقوم منهج القراء على الرواية دون الالتفات إلى شيوع اللغة وندرتها أو شذوذها.

10-رفض نحاة البصرة والكوفة الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لأنه رُوِي بالمعنى، إذ لم يُكتَبْ ولم يُدوَّن إلا في المائة الثانية بعد الهجرة، ودخلت في روايته كثرةٌ من الأعاجم.

11- ليس هناك موقف موحد للنحاة من الاحتجاج بالحديث على بناء القواعد النحوية والصرفية.

12-أغلب المحدثين يقسم النحاة ثلاث فرق تجاه الاحتجاج بالحديث النبوي، متبعين في ذلك البغدادي صاحب الخزانة أول من قسم النحاة في مواقفهم إلى مانعين مطلقاً، ومجيزين مطلقاً، ومجيزين بقيود.

13-يمثل ابن الضائع مذهب المانعين مطلقاً، وتجويز الرواية بالمعنى هو السبب في رأيه الذي جعل الأئمة كسيبويه وغيره يتركون الاستشهاد بالحديث في إثبات اللغة.

14-يمثل ابن مالك ورضي الدين الإستراباذي مذهب المجوزين مطلقاً، أما المجوِّزون بقيود فيمثلهم أبو إسحق الشاطبي والسيوطي.

15-أقر مجمع اللغة العربية الاحتجاج بالحديث النبوي وفق ضوابط وشروط محددة، الأمر الذي ذهب إليه مجموعة من المحدثين كالخضر حسين، وعبد الرحمن السيد.

16-قسم العلماءُ الشعراءَ أربع طبقات من حيث الاحتجاج بشعرهم، طبقتان يُستشهَدُ بشعرهما إجماعاً، وهما طبقة الجاهليين و المخضرمين، وطبقة يصح الاستشهاد بها وهي طبقة الإسلاميين الذين كانوا في صدر الإسلام، اما الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين فلا يُستشهَدُ بشعرهم.

• الفَصْلُ الثاني

تطبيقات على السَّماع عند البصريين والكوفيين في أبواب:

الحال والاستثناء والتصغير.

تمهيد:

إن للسماع دوراً مهماً في تقعيد اللغة العربية، ولقد كلف اللغويون والنحاة منهم خاصة أنفسهم عناء الذهاب إلى البادية، وجمع اللغة، واعتدوا بما جمعوا أيما اعتداد، وقعّدوا قواعد اللغة العربية وفق كثير مما سمعوه من العرب بداية، ومن الرواة نهاية، لكن فيما يبدو أن بعضهم كان يفرط فيما سمع أو سمع زملاؤه عن العرب ويحاول تأويل بعضه، ويرفض بعضه. وهذا ما سيلقي هذا الفصل الضوء عليه؛ ليوضح مقدار اهتمام النحاة بالسماع- الذي كان ينبغي أن تقعد اللغة عليه وألا يُحادَ عنه- ويوضح مقدار تركهم له والنكوص عنه واتباع العقل أحياناً أو النقل من الضعفاء أحياناً أخرى، بل ورَدّ ما سُمِع أحياناً .

وهذا يتضح – إن شاء الله – في الأبواب: الحال والاستثناء والتصغير، جمعاً بين بعض مباحث النحو والصرف، حتى تكون النظرة شاملةً أطراف التقعيد للغة العربية.

الباب الأول- الحال

أولاً- الحال في اللغة والاصطلاح:

قبل الشروع في مسائل السّماع في باب الحال، سواءٌ الموافق لما قعّده النحاة أو تلك التي خالفت قواعدهم، واضطر النحاة للوقوف عندها؛ لتخريجها أو تأويلها، يجدر بالبحث تعريف الحال لغة واصطلاحاً كما عرفه النحاة.

الحال في اللغة: كما جاء في اللسان: " كِينَةُ الإنسان وهو ما كان عليه من خير أو شر، يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، والجمع أحوال وأحولة، والأخيرة عن اللحياني، ونقل عن ابن سيده أنها شاذة؛ لأن وزن حال فَعَلٌ، وفَعَلٌ لا يُكَسَّرُ على أفعلة، والحال: الوقت الذي أنت فيه."[1]

قال ابن فارس[2]: " الحاء والواو واللام أصل واحد، وهو تحرك في دَوْر، فالحول العام، وذلك أنه يحول، أي يدور، ويقال: حالت الدار، وأحالت، وأحولت، أتى عليها الحول، وأحولتُ أنا بالمكان وأحلتُ، أي أقمت به حولاً، ويقال: حال الرجل في متن فرسه يحول حولاً وحؤولاً إذا وثب عليه، وحال الشخص يحول إذا تحرك، وكذلك كل متحول عن حالة، ومنه قولهم: استحلت الشخص أي نظرت هل يتحرك، والحيلة والحويلُ والمحاولة من طريق واحد وهو القياس الذي ذكرناه؛ لأنه يدور حول الشيء ليدركه، قال الكميت يصف الرَّخَمة: [3]

وذاتِ اسمين والألوانُ شتى تُحَمَّقُ وهي كيِّسةُ الحويلُ

أما مصطلح الحال" فمثله مثل سائر المصطلحات النحوية، لم تظهر إلى عالم الوجود كاملةً ناضجةً، مجافيةً بهذا طبيعة الأشياء وتطورها، ولكنها مرت بالمراحل التي مر بها النحو كله، ومرت بها فروعه وقواعده، بدأت المصطلحات النحوية كما بدأت العلة والقياس، وكما بدأت فكرة النحو وطريقة تناوله، وكما بدأ العامل وطرق التصريف، ساذجةً طبيعية في أول الأمر، ولكنها ما لبثت بمضي الزمن وطول العهد ومتابعة الدراسة، أن وقفت على قدميها، وأن أخذت أسماءً ثابتةً، وألفاظاً خاصة لازمتها وعاشت معها، وتخطت بها القرون حتى وصلت إلى عصرنا الحاضر، دون أن يعتري بعضها تغيُّر مطلقاً، ودون أن يعتري البعض الآخر تغيير جوهري، فاحتفظت باسمها وخصائصها وسماتها ومميزاتها، على أن بعض المصطلحات قد اعتراه التبديل والتغيير

---

[1] لسان العرب 191/2(ح و ل) .

[2] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس 121/2.

[3] ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د.محمد طريفي، دار صادر بيروت، ط1 2000م، ص354

وبعضها قد أتى عليه الفناء، وأبلت معالمه الأيام"[1]، ومن المصطلحات التي اعتراها التبديل والتغيير مصطلح الحال، إذ لم يرد تعريف للحال عند البصريين الأولين كسيبويه والمبرد، فقد وردت عند **سيبويه** والمبرد وغيرهما من النحاة الأوائل لفظة الحال في عناوين أبوابهم مثل: "هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب؛ لأنه موقوع فيه الأمر"[2]، و" باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم"[3]، كما كان سيبويه يسمي الحال خبراً، وصفةً، كما يسميه مفعولاً فيه، وفعلاً واقعاً فيه، وذكر أن الخليل كان يسميه المفعول فيه، وسماه المنصوب بعد تمام الكلام نحو: هذا زيدٌ قائماً[4]

فسيبويه لا يلتزم التعبير الاصطلاحي المتعارف بيننا الآن، بل يذكره مرةً، ويصفه ويعبر عنه مرةً أخرى، كما عبر عن الحال فذكرها باسم الخبر مرة، ويذكرها مرةً أخرى باسم الحال، يقول في باب إجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً فتنصبه، فأما ما استويا فيه فقوله: مررت برجل معه صقر صائدٍ به، إن جعلته وصفاً، وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته، فقلت: مررت برجل معه صقر صائداً به، كأنه قال: معه بازٌ صائداً به، حين لم يرد أن يحمله على الأول"، يريد بالخبر الحال.[5]

أما المبرد فقال: "هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله؛ لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون:(الحال)"[6]، فالحال عنده مفعولة، ويجوز فيها ما يجوز في المفعول به كما سيأتي.

وسماها ابن السرَّاج شبه المفعول في باب:" ذكر ما شُبِّه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي"[7] وهو عنده قسمان: يسميها النحويون :الحال والتمييز، ويعلل تسمية شبه المفعول بأنه

---

[1] مدرسة البصرة، د. عبد الرحمن السيد ص324.

[2] كتاب سيبويه 370/1.

[3] كتاب سيبويه 376/1.

[4] المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د.عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض1981م،ص107.

[5] مدرسة البصرة، د. عبد الرحمن السيد ص331.

[6] المقتضب 166/4.

[7] أصول ابن السراج 213/1.

جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله، وهي تعرف بإدخال(كيف)على الفعل والفاعل، وبأنها:" كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة وقد تم الكلام دونه، فإنه ينتصب على الحال"[1].

وعند **الزجّاجي** في الجمل هي:" كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة وقد تم الكلام دونه، فإنه ينتصب على الحال، كقولك : جاء زيد راكباً، وانطلق عبد الله مسرعاً، وكذلك ما أشبهه"[2]

ولعل تعريف **الزبيدي**(ت 379هـ) هو الأشدُ طولاً بين تلك التعريفات، إذ قال:" إذا أخبرت عن شيء معروف أنه فعل فعلاً أو وقع عليه فعل أو أخبرت عن استقراره في مكان أو أشرت إلى عينه وتم الكلام بذلك ، ثم أردت أن تخبر بالحال التي وقع فيها الفعل، فانصب ذلك الخبر؛ لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسمى الحال"[3]

ولعل كثرة هذه المصطلحات التي تدل أو تعني الحال نتجت – فيما يبدو- عن عدم استقرار المصطلح النحوي بصفة عامة زمن سيبويه، وتداخل الأبواب مما أدى إلى استخدام أو(اقتراض) مصطلحات من أبواب أخرى، واستعمالها في باب الحال؛ لما بينها من التشابه في المعنى كالمفعول به والمفعول فيه، مما عنّاهم التوضيح والتفسير للفرق بينهما وبين المراد، فالتشابه بين الحال والخبر واضح فعندما نقول: (جاء زيد راكباً) يراد بهذا الإخبار عن أن مجيئه وقع في هذه الحال، وأما شبه الحال بالمفعول فوارد كما علله ابن السراج سابقاً، بسبب مجيئها بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله حيث يكون في الفعل دليل على الحال كما كان فيه دليل على المفعول.

وعرّفه كذلك ابن مالك في التسهيل بأنه: " ما دلَّ على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى في غير تابع ولا عمدة"[4]، وحقه النصب، وقد يُجَر بباء زائدة.

فالحال كما في تعريف ابن مالك وصفٌ نكرةٌ مشتقٌ، و صاحبها – في الأصل - يأتي مؤخراً عنها، وهي من المسائل التي اختلف فيها النحاة في هذا الباب، وسبب اختلافهم ورود السماع بخلاف ما قرروه، فلجأوا للتخريج والتأويل محاولين جهدهم أن ينسجم ما ورد عن العرب مع ما قعدوه وقرروه .

---

(1) أصول ابن السراج 213/1.

(2) كتاب الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن،ط1، 1984م ص35.

(3) كتاب الواضح، للزبيدي، تحقيق: أ.د. عبد الكريم خليفة، مركز الرواد، الأردن، ط2، 2011م، ص93.

(4) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد عطا و طارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م،239/2.

وظل النحاة جيلاً بعد جيل يطورون في مصطلح الحال، كغيره من المصطلحات، حتى نضج واستوى على سوقه عند ابن هشام الأنصاري الذي عرف الحال تعريفاً جامعاً للتعريفات التي سبقته بأنها:" وصفٌ فضلةٌ مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله"، ويأتي من الفاعل، ومن المفعول، ومنهما مطلقاً، ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[1]، أو كبعضه، كقوله تعالى: ﴿**ملةَ إبراهيمَ حَنيفاً**﴾ [2]، أو عاملاً فيهما كقوله تعالى:﴿**إليْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعَاً**﴾[3]، وحقها أن تكون نكرة منتقلة، مشتقة، وأن يكون صاحبها معرفة، أو خاصاً، أو عاماً، أو مؤخراً، وقد يتخلفن.[4]

أما مصطلح الحال عند الكوفيين فقد استخدم الفراء مصطلح (القطع) للدلالة على الحال[5]، وقد جمع بين مصطلحي الحال والقطع في إعراب قوله تعالى:﴿ **وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ** ﴾[6] عندما قال: "وينصب مطويات على الحال أو على القطع "[7]، وقال في إعراب قوله تعالى:﴿**قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ**﴾[8]، نصبت خالصة على القطع، وجعلت الخبر اللام التي في الذين[9]، وقال في إعراب قوله تعالى:﴿ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾[10]، ويجوز مخلقةً وغيرَ مخلقة على الحال، والحال تنصب في معرفة الأسماء ونكرتها، كما تقول: هل من رجل يضرب مجردا، فهذا حال وليس نعتاً.[11]

---

(1) سورة الحجرات من الآية 12.

(2) سورة النحل من الآية 123.

(3) سورة يونس من الآية 4.

(4) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة2009م ص269.

(5) معاني القرآن 215/2و216.

(6) سورة الزمر من الآية 67.

(7) معاني القرآن 425/2.

(8) سورة الأعراف من الآية 32.

(9) معاني القرآن 276/1.

(10) سورة الحج من الآية 5.

(11) معاني القرآن 215/2.

والقطع عند الكوفيين بيَّنه ابن السراج في الأصول، بعدما ذكر رأي الكسائي في قولهم: (رأيت زيداً ظريفاً) أن (ظريفاً) منصوب على القطع، قال: " ومعنى القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه"[1]، فظاهر كلام الكسائي وابن السراج أنه نُصِب؛ لأنه لم يتبع ما قبله، أو لسقوط الألف واللام منه، فمصطلح القطع عند الكوفيين ليس هو عند البصريين والذي يريدون به أن تأتي إلى صفة أو أكثر لموصوف معين فتقطعها عن الموصوف وتبقيها كما هي من دون أن تحذف منها شيئا، ثم تنصبها بفعل مضمر أو ترفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف، فكل ما كان منصوباً على القطع عند الكوفيين فهو حال عند البصريين، وبعض الكوفيين يفرق بين ما كان منصوبا على الحال وما كان منصوبا على القطع وبعضهم لا يفرق فيستعمل كلا المصطلحين. فما سمي حالا عند الكوفيين فهو حال عند البصريين وما كان قطعا عند الكوفيين فهو أيضا حال عند البصريين.[2]

وقد استخدم الفراء مصطلحاً ثالثاً للدلالة على الحال، وذلك في إعرابه لقوله تعالى:﴿**وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ**﴾[3]، قال:" إن شئت رفعت (مصدق) ونويت أن يكون نعتا لكتاب لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق **فعلا** للكتاب لكان صوابا"[4]، فهو يستخدم مصطلح(الفعل) للدلالة على الحال، كما أنه يستخدم المصطلح نفسه للدلالة على اسم الفاعل، ويعده قسيم الماضي والمضارع، فحين عرض الفراء لتفسير قوله تعالى:﴿**هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِۦ**﴾[5]، وقوله تعالى:﴿**هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِۦ**﴾[6]، قال الفراء: "نوَّن فيها عاصم والحسن وشيبة، وأضاف يحيى بن وثاب، وكلٌ صواب، ومثله: إن الله بالغُ أمرِه، وبالغٌ أمرَه، وموهنُ كيدِ الكافرين، وموهِنٌ كيدَ الكافرين، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثِر الإضافة فيه، تقول: أخوك آخذُ حقِّه، ويصح أن تقول: آخذٌ حقَّه، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد، قلت آخذٌ حقَّه، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزة؛ لأن معناه ماضٍ فقَبُحَ التنوين؛ لأنه اسم"[7].

فاستعمل الفراء أكثر من مصطلح واحد لمفهوم واحد وهذا يحدث اضطرابا لدى القارئ فالفراء تابع سيبويه في مصطلح الحال لكنه استخدم مصطلحين جديدين للمفهوم نفسه: القطع والفعل.

---

(1) الأصول لابن السراج 216/1.

(2) للاستزادة في هذا الموضوع انظر المصطلح النحوي لعوض القوزي ص188،

(3) سورة البقرة من الآية89.

(4) معاني القرآن 55/1.

(5) سورة الزمر من الآية38.

(6) سورة الزمر من الآية38.

(7) معاني القرآن للفراء420/2، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي ص240.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن:

1- هناك علاقة وثيقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فدلالة الحال التحول والكِينَة من هيئة لأخرى .

2- لا يوجد تعريف محدد للحال لدى الجيل الأول من النحاة .

3- يبدو أن سيبويه في تعريفه للحال لم يُعنَ بتوحيده وجعله متسقا بل كان يحرص على توضيح المفهوم وتسهيل إدراكه، ومع أن في هذا توضيحا للمفهوم إلا أنه يسبب إرباكاً للقارئ وخلطاً بين الحال والمفعول والخبر والصفة.

4- جمع ابن هشام في تعريفه الحال أوجه الاتفاق والاختلاف بين النحاة في باب الحال، مما جعل تعريفه طويلاً مسهباً، والتعريف لابد أن يكون قصيراً موجزاً.

5- استخدم الكوفيون مصطلح القطع والفعل للدلالة على الحال، في مقابل مصطلح الحال واسم الفاعل عند البصريين.

ثانياً- مما جاء من السَّماع مطابقاً للقاعدة.

المسألةُ الأولى: تقديمُ الحالِ على الفعل العاملِ فيه.

رأي البصريين: أجاز البصريون تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان صاحبه اسماً ظاهراً، نحو: (راكباً جاء زيدٌ) واعتمدوا في ذلك على السماع من قول العرب: **"شَتَّىً تَؤُوبُ الحَلَبةُ"**، فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع فاعله الاسم الظاهر فدل ذلك عندهم على جوازه.

قال المبرد: "واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة".[1]

وتعليل ذلك عنده أنها مفعولة فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل، تقول: "جاء راكباً زيد" كما تقول: (ضرب زيداً عمروٌ) و (راكباً جاء زيدٌ) كما تقول: (عمراً ضرب زيدٌ) و: (قائماً زيداً رأيت) كما تقول: (الدرهمَ زيداً أعطيت).

واحتج المبرد على جواز ذلك بالسماع من القرآن كقوله تعالى: ﴿**خُشَّعاً أبصارُهم يَخرُجون من الأجداث**﴾[2] ومن كلام العرب : رأيت زيداً مُصْعداً مُنْحدراً، ورأيت زيداً راكباً ماشياً، إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً، وأحدكما مُصعداً والآخر منحدِراً، ومن الشعر قول الشاعر سويد بن كاهل اليشكري: [3]

مُزبِداً يَخطِرُ ما لم يَرَني وإذا يخلو له لحمي رَتَعْ

فقوله: مزبداً حال تقدم على عامله، وصاحبه الضمير المستتر في عامله يخطِرُ.

رأي الكوفيين: أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو:" راكباً جاء زيدٌ" وأجازوه مع المضمر نحو: "راكباً جئتُ" معللين ذلك بأنه يؤدي إلى تقديم المضمر وهو الضمير في "راكباً" على المظهر وهو زيد، وهو ما لا يجوز عندهم، وهو الأمر الذي رده أبو البركات في الإنصاف[4]، بأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه

---

[1] المقتضب 168/4.

[2] سورة القمر من الآية 7.

[3] ديوان سويد بن كاهل اليشكري، جمع وتحقيق شاكر العاشور، وزارة الإعلام، العراق، ط1، 1972م، ص31، وروي برفع مزبد .

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف 250/1.

مؤخر في التقدير مستدلاً بقوله تعالى: ﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ**﴾[1]، فالضمير في نفسه عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً في اللفظ إلا أنه جاز فيه التقديم، وكذلك قول زهير[2]:

من يلقَ يوماً على علاته هرماً يلق السماحةَ منه والنَّدى خُلُقاً

"ومما جاء من كلام العرب: "في أكفانه لُفَّ الميتُ"، ومن أمثال العرب: "في بيته يؤتى الحَكَمُ"[3]، فهو وإن عاد الضمير على متأخر في اللفظ إلا أنه عائدٌ أيضاً على متقدم في الرتبة، وهذا جائز عندهم"[4].

"فالكوفيون لا يجيزون تقديم الحال على عامله محلاً، إلا إذا كان صاحبه مستتراً، وقبله مرجعه مكنياً، نحو: أنت قائماً عندي، ولا يتقدم على صاحبها المجرور إلا إذا كان صاحبها مكنياً، أو كان الحال فعلاً، نحو: مررت ضاحكةً بهندٍ، ومررت تضحك بها"[5]

المسألة الثانية- حذف عامل الحال:

يُحذَف عاملُ الحال جوازاً أو وجوباً، ويجب حذفه في المؤكدة نحو: "زيدٌ أبوك عَطوفاً"، ولابد من قرينة في الحذف جائزاً كان أو واجباً.

فقرينة ما حذف جائزاً حضور معناه، كقولك للمسافر: راشداً مهدياً، أي: سر راشداً مهدياً، أو تقدُّم ذكرِه إما في استفهام كقولك: قائماً، في جواب من قال: كيف خلّفت زيداً؟ أو غير استفهام كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[6]؛ أي: بلى نجمعها قادرين.

ومن المواضع التي يحذف منها قياساً على الوجوب: أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً مقروناً بالفاء أو ثم.

---

[1] سورة طه الآية67.

[2] ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم أ. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1988م، ص77 وفي الديوان: (إن تلقَ) .

[3] مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية،1955م،72/2 المثل رقم2742.

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف 252/1.

[5] الموفي في النحو الكوفي للسيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي الحنفي، تحقيق: أ.محمد بهجة البيطار، (د.ط)،(د.ت)، ص581.

[6] سورة القيامة الآيتان 3و4.

فتقول في الثمن: بعته بدرهم فصاعداً، أو ثم زائداً، أي ذهب الثمن صاعداً، أو زائداً، أو آخذاً في الازدياد، ونقول في غير الثمن: قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً، أو ثم زائداً .

ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام، وبدونها أيضاً، كقولهم: (أتميمياً مرة وقيسياً أخرى) ؟ أي تتحول تميمياً .

ومذهب سيبويه والمبرد فيما سبق النصب على الحال، وإن اختلفا في تقدير العامل، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف، أي: أتقوم قائماً؟ والمبرد يقدر العامل : أتثبت.

في حين نسب الرضي في شرح الكافية إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهما مفعول مطلق والصفة قائمة مقام المصدر، والتقدير: " أتقوم قياما"؟ قال الرضي عند حديثه عن المفعول المطلق: " ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخاً على ما لا ينبغي في الحال، مع الهمزة وبدونها، نحو قولهم: أقائماً وقد قعد الناس؟ و أقاعداً وقد سار الركب؟، فهو عند السيرافي حال مؤكدة، وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر، أي: أتقوم قياماً "[1] وقد أيد الرضي هذا الرأي الذي نسبه لسيبويه والمبرد – رغم عدم صحة النسبة – فقال:" ومذهب سيبويه وهو الحق انتصابها على المصدرية"[2]

بينما جاء في الكتاب[3]: هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخَذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخِذت من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى؟ وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوُّنٍ وتنقل، فقلت: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى؟ فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك **الحال** في تلوُّن وتنقل وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليُفهِّمَه إياه ويخبرَه عنه، ولكنه وبَّخه بذلك، ومثل ذلك قول الشاعرة: [4]

أفي السلم أعياراً جفاءً وغلظةً وفي الحرب أشباهَ النساء العوارِكِ؟

---

[1] شرح الرضي على الكافية 91/2.

[2] نفسه /91.

[3] الكتاب 344/1.

[4] البيت لهند بنت عتبة، قالته لفَلِّ قريش حين رجعوا من بدر تحرضهم على المسلمين وذلك قبل أن تسلم يوم الفتح، خزانة الأدب 263/3 الشاهد السادس بعد المائتين.

أي تَـنَقتَّلون وتَلوَّنون مرة كذا ومرة كذا، وقال: [1]

أفي الولائـــم أولاداً لواحـــدةٍ وفي العيـــادة أولاداً لعـــلاتِ؟

فمذهب سيبويه واضح من خلال كلامه السابق **"وهو عندك في تلك الحال"** أن النصب عنده على الحال وليس المصدرية.

وكذلك المبرد في المقتضب يدل كلامه على مذهبه في النصب على الحال إذ يقول في باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وذلك قولك: أقياماً وقد قعد الناس؟، لم تقل هذا سائلاً، ولكن قلته موبخاً منكراً لما هو عليه، ولولا **دلالة الحال** على ذلك لم يجز الإضمار"[2] والمقصود هنا حال الكلام، والإضمار حذف عامل المفعول المطلق، وهذا ما فهمه الرضيّ وهو محتمل، لكن فيما يتضح رأيه أكثر في كونه حالاً لا مطلقاً.

وذلك عندما قال:" وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت: أقائماً وقد قعد الناس؟ فإنما جاز ذلك؛ لأنه **حـــال** ، والتقدير: أتثبت قائماً ، فهذا يدلك على المعنى"[3]

وقد كرر المبرد ذلك أيضاً في باب " المصادر التي تَشْرَكُها أسماء الفاعلين ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة فهي منصوبة على ذلك، خبراً كانت أو استفهاماً"[4]، واستشهد بالبيتين السابقين من شواهد سيبويه .

ثانياً- مما جاء من السَّماع مخالفاً للقاعدة واختُلِف فيه.

المسألةُ الأولى – وقوعُ الفعلِ الماضي حالاً:

لم يتطرق سيبويه لهذه المسالة في كتابه، كما لا يفهم من كلام المبرد جواز وقوع الماضي حالاً، والمشهور عن البصريين أنهم يمنعون مجيء الفعل الماضي حالاً، إلا أن يكون معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف؛ وذلك لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه، فإن ما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصح أن يقال فيه :(الساعة) أو (الآن)، نحو:(مررت بزيد يضرب) و(نظرت إلى عمروٍ يكتب)؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي ألا يكون حالاً، بخلاف ما إذا كان مع الماضي (قد) حيث يجوز أن يكون

---

[1] البيت مجهول القائل، لم ينسبه أي مصدر لأحد، انظر شرح الرضي على الكافية 91/2

[2] المقتضب228/3.

[3] المقتضب 229/3.

[4] نفسه 264/3.

حالاً، نحو: (مررت بزيد قد قام)؛ لأن (قد) تقرِّب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها حالاً؛ ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة، فيقال: (قد قام الآن أو الساعة)؛ لأنه مازال متلبساً بالقيام.

ولهذا قاموا بتأويل كل مسموع يدل على جواز مجيء الفعل الماضي حالاً دون (قد) كقوله تعالى: ﴿**أوْ جَاءوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُم**﴾[1]، فقد أوَّلوها بأربعة أوجه ذكرها ابن الأنباري الذي عقد مسألة في ذلك في كتاب الإنصاف، وساق الأدلة من السماع والقياس؛ لينتصر لمذهب البصريين ويضعف مذهب الكوفيين[2]، وهذه الأوجه هي :

الأول- أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، من قوله تعالى :﴿**إلا الذين يَصِلُون إلى قومٍ بَينَكم وبينَهم ميثاقٌ**﴾.[3]

الثاني- أن تكون صفة لقوم مقدر، ويكون التقدير فيه : أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع.

الثالث- أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

الرابع- أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال، كأنه قال: " ضيَّق الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان-وسّع الله رزقه – وأحسن إليّ غفر الله له، وما أشبه ذلك، فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء"[4]، محتجين بكلام العرب وهم هنا يردون مسموعاً بمسموع، إلا أنهم ردوا الأفصح – وهو القرآن الكريم – بالأقل فصاحة وهو الشعر إذ احتجوا بقول الشاعر[5]:

ألا يا سيالات الدحائل بالضحى عليكنَّ من بين السَّيالِ سلامُ
ولا زال منهلٌ الربيع إذا جرى عليكن منه وابـــلٌ ورِهامُ

فأتى بالفعل الماضي ومعناه الدعاء، كما احتجوا بقول قيس بن الملوح[6]، وهو هنا يدعو أيضاً بالفعل لا زال :

ألا يا غرابَ البينِ قد هِجْتَ لوعةً فويحك خبرني بمـا أنت تصرخُ

---

(1) سورة النساء من الآية 90.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثانية والثلاثون252/1.

(3) سورة النساء من الآية 90.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 255/1، المسألة الثانية والثلاثون.

(5) لم أعثر على نسبة لقائل البيتين، الإنصاف في مسائل الخلاف 255/1.

(6) ديوان قيس بن الملوح، رواية أبي بكر الوالي، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية،بيروت،1999م، ص94، وقد نسب ابن الأنباري هذه الأبيات لقيس بن ذريح، وليس كذلك بل الصواب أنها لقيس بن الملوح إذ لم أعثر عليها لابن ذريح، ولا قافية للخاء في ديوانه.

أبالبين من ليلي؟ فإن كنت صادقاً فلا زال عظم من جناحك يُفْضَخُ
ولا زلت من عذب الميــاه منفراً ووكرك مهـدومٌ وبيضك مُشْدَخُ
ولازال رامٍ قد أصـــــابك سهمُه فلا أنت في أمن ولا أنت تُفْـرِخُ
وأبصرتُ قبل الموتِ لحمَك مُنْضَجاً على حرِّ جمر النار يُشوَى ويُطْبَخُ

وقال ابن السراج في الأصول: "فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله – ولا بد- من أن يكون معه (قد)، إما ظاهرة وإما مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً"[1].

كما أن المبرد[2] ردَّ قراءة (حَصِرَتْ) بالتاء المفتوحة، والتي عليها خط المصحف " الرسم العثماني"، بحيث تكون تاءُ التأنيث الساكنةِ اتصلت بالفعل، وهي قراءة متواترة، ومتفق عليها عند القراء السبعة، ولمَّا لم تكن مسبوقة بـ(قد) ردَّ هذه القراءة؛ لأنها لا تتفق مع قياسه النحوي . إذ مذهب البصريين يوجب أن يسبق الفعلَ الماضي الواقع حالاً بـ(قد)، فلكي يهرب من هذا القياس أنكر هذه القراءة، فقال : فأمَّا القراءةُ الصحيحةُ، فإنما هي: "أو جاءوكم حَصِرَةً صدورُهم" بتاء مربوطة، منونة بالفتح مما يُشْعِرُ بأن ما اتفق عليه القراءُ خطأٌ عنده .

وقراءة (حصرةً) غير متواترة لم يقرأ بها من العشرة إلا يعقوب[3]،**ويذهب الكوفيون، والأخفش** إلى عدم اشتراط أن يُسبق الفعل الماضي الواقع حالاً بـ(قد)، والمتتبع لأبي حيان في (البحر المحيط) يراه ـ وفي مواطن عدة ـ يضعِّفُ رأيَ البصريين، ولا يقدِّر (قد) مع الفعل الماضي، فيقول:" جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير(قد)[4]، ويقول: " ولا يحتاج إلى إضمار(قد)؛ لأنه قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير(قد) فساغ القياس عليه "[5]، ويقول في موطن آخر: " وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير(قد) وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجبُ القياس ، ويبعد فيها التأويل "[6]

---

(1) أصول ابن السراج 216/1.
(2) المقتضب 125/4.
(3) النشر في القراءات العشر 251/2.
(4) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)،(د.ت) 317/3.
(5) المصدر السابق 355/6.
(6) تفسير البحر المحيط 493/7.

المسألةُ الثانية: وقوعُ المصدرِ المنكَّرِ حالاً:

وردت مصادر نكرات أحوالاً بكثرة، وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية، وإن كان الأصل ألا يقع حالاً؛ لأن النحاة اشترطوا أن تكون الحال نفس صاحبها في المعنى[1]، ويتحقق ذلك عندهم إذا كانت الحال وصفاً مشتقاً، والمصدر غير صاحبها في المعنى، ولكنهم رأوا أن المصادر تقع أخباراً عن الذوات كثيراً، والأصل ألا تقع كذلك؛ لأنها تدل على الحدث المطلق، فلا تقع أخباراً عن أسماء الذوات، فلا تقول(زيدٌ إقبال)، و(خالد إدبار)، ولكن هذه الظاهرة شائعة في القرآن الكريم، واللغة العربية، فيقال: رجل عدلٌ، ورجلٌ صومٌ، ورجلٌ فِطرٌ.

وقد وردت مصادر أخباراً في القرآن الكريم بكثرة، ومن ذلك قوله تعالى:**﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾**[2]، وقوله تعالى:**﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾**[3]، ويرى سيبويه أن هذا جائز على سعة الكلام وهو القائل مفرقاً بين المصدر مفعولاً مطلقاً والمصدر خبراً في أسلوب الحصر:" وذلك قولك: ما أنت إلا سيراً، وإلا سيراً سيراً، وما أنت إلا الضرب الضرب، وما أنت إلا قتلاً قتلاً، وما أنت إلا سير البريد سير البريد، فكأنه قال في هذا كله: ما أنت إلا تفعل فعلاً، وما أنت إلا تفعل الفعل، ولكنهم حذفوا الفعل كما ذكرت لك"[4]، ويقول أيضاً: "واعلم أن السير إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فإنما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان، وأما قولك :إنما أنت سيرٌ فإنما جعلته خبراً لأنت، ولم تضمر فعلاً"[5].

ومن ذلك قولك: "ما أنت إلا شربَ الإبل، وما أنت إلا ضربَ الناس، وما أنت إلا ضرباً الناس، وإن شئت رفعت ذلك كله فجعلت الآخر هو الأول فجاز على سعة الكلام، ومن ذلك قول الخنساء[6]:

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرتْ فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبالَ والإدبارَ فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارك صائم وليلك قائم[7]، أي أنه أخبر عن ضمير الناقة (الذات) بالمصدر إقبال وإدبار، فلما جاءت أخباراً جاز أن تأتي أحوالاً.

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،بيروت2/305.

(2) سورة البقرة من الآية 216.

(3) سورة التوبة من الآية28.

(4) كتاب سيبويه 1/335.

(5) المصدر السابق1/336.

(6) ديوان الخنساء، تحقيق: د.إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1985م ص303.

(7) كتاب سيبويه 1/336.

ومن مجيء المصدر موضع الحال على مذهب سيبويه والبصريين[1]، قوله تعالى:﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾[4].

ومصداق ذلك ما حكم به سيبويه في قوله إن هذا المصدر نفسه في موضع الحال، نحو:(زيدٌ طلع بغتةً)فـ(بغتة)مصدر نكرة وهو منصوب على الحال، والتقدير: طلع باغتاً أو مباغتاً، قال سيبويه في باب: "هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب؛ لأنه موقوع فيه الأمر وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجأةً، ومفاجأةً، وكفاحاً، ومكافحةً، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضاً، وعدواً، ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً، وسماعاً؛ لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً"[5]؛ أي بمعنى اسم الفاعل، أي مصبوراً.

وهذا ليس عنده بقياس مطرد، وإنما من المسموع الذي لا يقاس عليه؛ فقد تقرر أن الحال وصف لصاحبها، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقاً، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سُمع منه، قال: " وليس كلُّ مصدرٍ وإن كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يُوضعُ هذا الموضع؛ لأن المصدرَ ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً، ألا ترى أنه لا يحسُن أتانا سُرعةً، ولا أتانا رُجلةً، كما أنه ليس كل مصدر يُستعمل في باب سقياً وحمداً"[6].

أما المبرد[7]، فقد أجاز هذا في كل شيء في معنى الفعل أو آلته، نحو: (أتانا سرعةً) وأتانا رُجلةً، ولا تقول: أتانا ضرباً، ولا أتانا ضحكاً؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان،

---

(1) ارتشاف الضرب1570/3.

(2) سورة البقرة من الآية 260.

(3) سورة البقرة من الآية 274.

(4) سورة الأعراف من الآية 56.

(5) كتاب سيبويه370/1.

(6) كتاب سيبويه 370/1،وشرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 2008م،257/2.

(7) شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، تقديم: د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001م،ج2/ص12.

قال المبرد: "ولو قلت: جئته إعطاءً لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعياً، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعياً، قال الله ﷻ :﴿**ثُمَّ ادْعُهُنَّ يأْتِينكَ سَعْياً**﴾[1]

وقد حمل المبرد معنى المصدر هنا على معنى اسم الفاعل (الوصف) كما تقول: (قم قائماً) فالمعنى: " قم قياماً" واحتج بقول الفرزدق [2]:

على حَلْفَةً لا أشتُمُ الدَّهرَ مسْلماً ولا خارجاً من فيَّ زورُ كلامِ

قال: "وإنما أراد: لا أشتم، ولا يخرج من في زور كلام، فأراد: ولا خروجاً، فوضع " خارجاً" في موضعه"[3]، أي موضع المصدر.

قال أبو سعيد السيرافي: "وكان أبو العباس المبرد يجيز هذا في كل شيء دل عليه الفعل، فأجاز أن تقول: (أتانا سرعةً، وأتانا رجلةً، ولا تقول: أتانا ضرباً، ولا أتانا ضحكاً؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان ، والسرعة والرجلة من ضروب الإتيان؛ لأن الآتي ينقسم إتيانه إلى سرعة أو إبطاء أو توسط ، وتنقسم إلى رجلة أو ركوب، ولا ينقسم إلى الضرب والضحك[4].

ووافق سيبويه ابنُ يعيش قال: " والصحيح مذهب سيبويه، وعليه الزجّاج؛ لأن قول القائل: أتانا زيدٌ مشياً، يصح أن يكون جواباً لقائل: كيف أتاكم زيدٌ؟ ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه لا يجوز أن تقول : أتانا زيدٌ المشي معرفاً "[5].

أما السيرافي، فقد ذهب إلى جواز أن يكون قولك: (أتانا زيدٌ مشياً) مصدراً مؤكداً، والعامل فيه " أتانا "؛لأن المشي نوع من الإتيان، ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل، نحو: " أعجبني حباً، وكرهته بغضاً، وتبسَّمَتْ وميض البرق[6].

قال السيوطي في الهمع: "وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيدٌ بكاءً، ولا: ضحك زيدٌ اتكاءً"[7]

---

[1] من الآية 260 من سورة البقرة.

[2] ديوان الفرزدق، شرح الأستاذ على فاعور، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1987م،ص539

[3] المقتضب للمبرد 269/3.

[4] شرح كتاب سيبويه، السيرافي 258/2

[5] شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، 12/2.

[6] شرح كتاب سيبويه، السيرافي 258/2، ملخص آراء النحاة في الارتشاف لأبي حيان 1570/3

[7] همع الهوامع 15/4.

وقال:" وشذَّ المبرد فقال: يجوز القياس، واختلف النقل عنه، فنقل قوم: أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل، نحو: "أتيته سرعةً"[1]، وهو الصحيح.

ويستثنى من ذلك ثلاثة أنواع جوَّزوا القياس فيها[2]:

الأول- ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علماً؛ أي الكامل في حال علم، فيقال: أنت الرجل أدباً، ونُبلاً، وحِلماً.

قال **أبو حيان**: "ويحتمل عندي أن يكون تمييزاً، فكأنه قال: أنت الكامل أدباً؛ أي أدبك، فحول إلى الرجل بمعنى الكامل، كما أجازوا في: أرجلٌ عبد الله؟ أن يرتفع عبد الله على الفاعلية بمعنى: أكاملٌ عبد الله؛ لأنه لم يُرِدْ أن يستفهم عن عبد الله أرجلٌ هو أم امرأة ".[3]

الثاني- ما وقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه "نحو: أنت زهيرٌ شعراً، وحاتم جوداً، ويوسف حسناً، والأحنف حِلماً؛ أي: مثل زهير في حال شعر، وكذلك باقيها، وذهب أبو حيان كذلك إلى أن التمييز فيها أظهر إذ هو على تقدير مثل محذوفة، و(مثل) يكون عنها التمييز نحو: على التمرة مثلها زُبداً، ونصوا على التمييز في قولك: زيدٌ القمر حسناً، وثوبك السَّلْقُ خضرةً، أي مثل القمر حسناً"[4].

الثالث- ما وقع بعد أمَّا، نحو: أما علماً فعالمٌ، "والأصل فيه: أن رجلاً وُصِف عنده شخص بعلمٍ وغيره، فقال الرجل للواصف: أما علماً فعالمٌ، يريد: مهما يُذْكر إنسانٌ في حال علم فالذي وصفت عالمٌ، كأنه منكر ما وصفه من غير العلم، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويقال قياساً عليه: أما سِمَناً فسمينٌ، وأما نُبْلاً فنبيل"[5].

قال سيبويه :" وقد يرفع في لغة تميم، والنصب في لغتها أحسن؛ لأنهم يتوهمون الحال، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا؛ لأنه يمتنع من أن يكون حالاً"[6]، قال أبو حيان: "وتخصيصه الرفع في لغة تميم دليل على أن غيرهم من العرب ينصب المنكَّر، ولا نص فيه على تعيين أن أهل الحجاز ينصبون"[7].

---

(1) نفسه 4 /15.

(2) نفسه 15/4.

(3) ارتشاف الضرب1572/3، والهمع15/4.

(4) ارتشاف الضرب 1572/3، وهمع الهوامع 16/4.

(5) همع الهوامع16/4.

(6) كتاب سيبويه 384/1.

(7) ارتشاف الضرب1573/3.

وقال ابن مالك في التسهيل: "وترفع تميم المصدر التالي (أمَّا) في التنكير جوازاً مرجوحاً، وفي التعريف وجوباً، وللحجازيين في المعرف الرفع والنصب، وهو في النصب مفعول له عند سيبويه ، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش"[1].

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن هذا المصدر المنكّر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف، وليس في الكلام حذف، فتأويل(جاء زيدٌ ركضاً) ركض زيدٌ ركضاً، كما قيل في نحو:(أحببته مقةً)، و(شنئته بغضاً) قال أبو حيان: "وقال الكوفيون والأخفش والمبرد: هي مفاعيل مطلقة، فقال الكوفيون: منصوبة بالفعل الذي قبلها، وليست في موضع الحال؛ لأن معنى قتله: صَبَرَهُ، ومعنى أعطاه: نَقَدَهُ"[2]، وعليه فلا تقدير لفعل أو عامل.

وهذا النوع الثالث نحو قولهم: (أما علماً فعالمٌ) أجاز النحاة فيه القياس فمذهب الكوفيين فيه أنه منصوب في النكرة والمعرفة على أنه مفعول به ويجيزون: "أما العبيدَ فلا عبيد لك" وإن كانوا عبيداً بأعيانهم، يجعلون هذا الباب على إضمار فعل وهو عندهم فعل لا يظهر، وحكوا: أما البصرةَ فلا بصرةَ لك، وأما أباك فلا أب لك، واختار هذا المذهب ابن مالك، وقال به السيرافي في قوله[3]:

ألا ليت شعري هل إلى أم معْمرٍ سبيلٌ فأما الصبرَ عنها فلا صبرا

قدَّره: مهما تذم الصبر.[4]

ونص سيبويه على أن قولك:" أما البصرةَ فلا بصرةُ لك" لا يجوز فيه إلا الرفع، وأنه لا سبيل إلى النصب، وقال:" وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون:(أما العبيدَ فذو عبيد) يجرونه مجرى المصدر وهو قليل خبيث، وإنما وجهه وصوابه الرفع"[5]، وجعله ابن هشام من المفعول له على رأي يونس، وليس مفعولاً مطلقاً، قال: وأنكره سيبويه، وقاسه ابن مالك وابنه[6]

---

[1] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص109، والارتشاف1573/3.

[2] ارتشاف الضرب1571/3.

[3] البيت لابن ميادة، شعر ابن ميادة، جمع وتحقيق: د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،1982م، ص134.

[4] ارتشاف الضرب1574/3.

[5] كتاب سيبويه 389/1.

[6] أوضح المسالك، لابن هشام، شرح وتعليق: د. سلام عاشور، مكتبة منصور، غزة 2014م، 252,253/1

المسألةُ الثالثة – وقوعُ بعض الأسماءِ الجامدة أحوالاً:[1]

ورد في كلام العرب كثيراً وقوع الأسماء الجامدة أحوالاً، وذلك قولهم: " هذا بسراً أطيبُ منه رُطَباً"، و(جاء البُر قفيزين وصاعين)، و(وكلمته فاه إلى فيَّ)،و (بايعته يداً بيدٍ) و(بعت الشاء شاةً ودرهماً)،و(بينت له حسابه باباً باباً).

ففي الكلام السابق وقعت أسماء جامدة أحوالاً، وهو مما خالف الأصل من مجيء الحال مشتقاً، مع اختلاف في صاحب الحال في كل مثال منها، ففي قولهم: "هذا بسراً أطيب منه تمراً" اختُلِف في عامل الحال (بسراً)هل هو اسم التفضيل؟ أم اسم الإشارة؟ وليس هذا مجال البحث لعرض اختلاف النحاة فيه، وصاحب الحال المشار إليه بهذا.

أما في قولهم:(جاء البر قفيزين وصاعين) فلا خلاف في أن قفيزين حال من البر، وكذلك صاعين، فكأنه قال: (جاء البر مسعَّراً)أو رخيصاً، والكلام جملة واحدة، ويجوز فيها الرفع فتقول: (جاء البر قفيزان بدرهم)، فيكون قفيزان مبتدأ، و(بدرهم) الخبر، والجملة في موضع الحال.

وأما قولهم: (كلمته فاه إلى فيَّ)فنصب(فاه) على الحال وجعلوه نائبا عن مشافهة، والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته، وتقديره:" كلمته مشافهاً" دون إضمار عامل كما هو مذهب الكوفيين كما سيأتي .

ومذهب الأخفش أن أصله: (من فيه إلى فيَّ)، حذف الجار فنصب، كقوله تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح)أي: على عقدة النكاح[2].

وقد ذهب ابن يعيش[3] في تحليل هذه الأمثلة إلى أن :

قولك:(بايعته يداً بيد) من باب كلمته فاه إلى فيّ، كأنه قال: (بايعته مناقدةً)؛ أي: (ناقداً) إلا أنه لا يجوز فيه الرفع؛ لأن المراد التعجيل والنقد .

وقولك: (بعت الشاء شاةً ودرهماً فـ(شاةً) نصب على الحال، وصاحب الحال:(الشاء)، والعامل الفعل الذي هو بعت، والشاة وإن كان اسماً جامداً، فهو نائب عن الصفة؛ لأنه وقع موقع مسعّراً، كأنك قلت: (بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم)

وكذلك: (بينت له حسابه باباً باباً)فـ(باباً) نصب على الحال؛ لأنه في معنى(مصنفاً) و(مرتبا).

---

[1] كتاب، سيبويه 391/1، وشرح المفصل لابن يعيش 16/2.

[2] همع الهوامع 10/4.

[3] شرح المفصل لابن يعيش 16/2.

وهذه الأسماء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيء، ولا بد من إتباعه بما بعده، فلا يجوز" كلمته فاه حتى تقول: إلى فيَّ ؛ لأنك تريد : مشافهةً، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، وكذلك لا يجوز: بايعته يداً حتى تقول: بيدٍ ؛ لأن المراد: أخذ مني وأعطاني، فهما من اثنين أيضاً وكذا في سائر أمثلة الباب.

ورأي سيبويه والبصريين فيما سبق أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، ولا يؤولونه بإضمار عامل- كما فعل الكوفيون- ؛لأنه لو كان بإضمار عامل (جاعلاً)، أو (ملاصقاً)، لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره، ولجاز:(كلمته وجهَه إلى وجهي)، و (عينَه إلى عيني) .

قال السيوطي:" ولا يقاس على هذا التركيب، بل يقتصر فيه على مورد السماع، فلا يقال: (كلمته وجهَه إلى وجهي) ولا: (عينَه إلى عيني)[1].

وأضاف السيوطي: "وأجاز ابن هشام القياس عليه، فأجاز: (ماشيته قدمَه إلى قدمي) و(كافحته وجهَه إلى وجهي) و(صارعته جبهَته إلى جبهتي) و(جاورته بيتَه إلى بيتي) و(ناضلته قوسَه إلى قوسي)، ونحو ذلك.[2]

وذكر أنه يجوز تقديم: (إلى فيَّ) على (فاه) نُصِب أو رُفِع عند البصريين، ويجوز تقديم كليهما، وتأخير العامل، فيقال: (فاه إلى فيَّ كلمت زيداً)، عند سيبويه وأكثر البصريين؛ لتصرف العامل[3].

أما مذهب الكوفيين فيما ورد من هذا القبيل كقول العرب:(كلمته فاه إلى فيَّ)، و(بايعته يداً بيد) أن أصله: كلمته جاعلاً فاه إلى فيَّ فهو مفعول به، وقد جوَّز الكوفيون تقديم (إلى فيَّ) إذا رُفِع، ولو قيل: فوه إلى فيَّ كلمني زيد، لم يجز أيضاً عند الكوفيين[4]؛ لعود الضمير على ما ليس في الجملة الأصلية .

المسألةُ الرابعة: تعريف الحال بأل:

جاء من الحال مقروناً به (ال)، قولهم: (دخلوا الأولَ فالأولَ)، فاللفظ الأول الواقع بعد واو الجماعة منصوب على الحالية من الواو، والثاني معطوف عليه بالفاء، وهما بلفظ المعرف بال، فيؤولان بنكرة؛ أي: مرتبين واحدًا فواحدًا، وهو عند سيبويه "حال جرى مجرى قولنا: (واحداً فواحداً) و(رجلاً رجلاً)، وأجاز فيه الرفع في غير الأمر إن قلت:(دخلوا الأولُ فالأولُ) فيكون

---

[1] همع الهوامع 11/4.

[2] نفسه 11/4.

[3] همع الهوامع 11/4.

[4] نفسه 11/4.

بدلاً كما قال تعالى:﴿**لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيةِ،نَاصيةٍ كاذِبةٍ**﴾[1]، فإن قلت:(ادخلوا) فأمرت، فالنصب الوجهُ، ولا يكون بدلاً"[2].

وعدّها المبرد كذلك حالاً، فقال: " وذلك قولهم: ادخلوا الأولَ فالأولَ ، وادخلوا رجلاً رجلاً، تأويله ادخلوا واحداً بعد واحد، فأما الأول فانتصب على الحال وفيه الألف واللام؛ لأنه على غير معهود، فجريا مجرى سائر الزوائد"[3].

ويجوز عنده البدل كذلك إن قلت: (دخلوا الأولُ فالأولُ) كأنك قلت: (دخل الأولُ فالأولُ)،و كذلك لو قلت : (دخلوا رجلٌ فرجلٌ)، فأبدلت النكرة (رجل) من المعرفة (واو الجماعة) كما قال تعالى :﴿**لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيةِ،نَاصيةٍ كاذِبةٍ**﴾.

ومما جاء عن العرب كذلك قول لبيد بن ربيعة[4] :

فَأَوْرَدَها العِراكَ ولمْ يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

وقولهم: (مررت بهم الجمَّاء الغفير) فهو عند سيبويه: اسم موضوع موضع المصدر، أي مررت جموماً غفيراً، قال سيبويه في باب ما جاء منه في الألف واللام:" وذلك قولك: أرسلها العِراك، قال لبيد: فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال، كأنه قال: اعتراكاً"[5]

ومذهب المبرد أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، أي قدر لها عاملاً، أي تعترك معتركة، وأرسلها تعترك اعتراكاً أو عراكاً.

"وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالاً، بل انتصب على أنه مشبه بالمفعول، والتشبيه يكون في الفعل كما يكون في الصفات[6] "

---

(1) سورة العلق الآيتان 15و16.

(2) كتاب سيبويه 371/1،باب ما ينتصب فيه الصفة؛ لأنه حال وقع فيه الألف واللام.

(3) المقتضب 271/3.

(4) ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص108.

(5) كتاب سيبويه 372/1، وهمع الهوامع 18/4.

(6) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي،تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة،1998م، 3/ 1565.

ومما خالفت فيه العرب القياس قولهم للمؤنثات: "ادخلن الأولَ فالأولَ، والقياس: ادخلن الأولى فالأولى[1].

أما الكوفيون فقد أجازوا تعريف الحال إذا كان فيها معنى الشرط، وهي مع ذلك نكرة، "فأجازوا أن تقول: عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيء، وعبد الله عندنا الغني فأما الفقيرَ فلا، وأنت زيداً أشهرُ منك عمراً، والتقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، وعبد الله عندنا إذا استغنى، فأما إذا افتقر فلا، وأنت إذا تسميت زيداً أشهرُ منك إذا تسميت عمراً، وأجازوا أيضاً: عبد الله إياه أشهر منه إياها، كل واحد من المكنيين منصوب على الحال،ولا يجوز ذلك عندهم في مكني المخاطب والمتكلم، فلا يقال: زيدٌ إياي أشهر منه إياك، وانتصاب المحسن وشبهه عند البصريين على خبر كان مضمرة، أي : إذا كان المحسن أفضل منه إذا كان المسيء"[2].

أما قول لبيد السابق فمذهب الكوفيين فيه "أن (العراك) مفعول ثان لأرسل، بعد أن ضمن أورد معنى أرسل، فإنك تقول: (ورد البعير الماء)، فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد، ومنه في القرآن الكريم﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ**﴾[3]، وقوله تعالى:﴿**لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَاۖ**﴾[4]،وتقول:" أوردت بعيري الماء" فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ**﴾[5]، وكأنه لما قال: (فأرسلها العراك) قد قال: فأوردها العراك، أي الازدحام، وأراد مكانه، ومع ثقافة هذا التخريج نرى فيه من التكلف ما لا يخفى على متأمل"[6]

---

(1) نفسه 1565/3.

(2) ارتشاف الضرب 1562/3.

(3) سورة القصص، من الآية23.

(4) سورة الأنبياء من الآية 99.

(5) سورة هود من الآية98.

(6) هامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،304/2.

الباب الثاني- الاستثناء

أولاً- الاستثناء في اللغة واصطلاح النحاة.

الاستثناء لغةً: جاء في اللسان: ثنى الشيء ثنياً: ردّ بعضه على بعض، وقد تثنّى وانثنى، وثنيت الشيء عطفته، وثَنَيْتُه: إذا صرت له ثانياً، وثَّنَيْتُه تثنية أي: جعلته اثنين، واستثنيت الشيء من الشيء حاشيته"[1].

وقال ابن فارس: **"الثاء والنون والياء** أصلٌ واحدٌ وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئين متواليين أو متباينين، وذلك قولك: ثنيت الشيء ثنياً، **و الثِّنَى**: الأمر يعاد مرتين، جاء في الحديث عن النبي(ﷺ) قال: **"لا ثِنَى** في الصدقة"[2]؛ أي: لا تُؤخَذُ في السنة مرتين، وقال كعب بن زهير[3]:

أفي جنب بكرٍ قطَّعتني ملامةً لعمري لقد كانت ملامتها ثِنَى

ويقال: امرأة ثِنْيٌ إذا ولدت اثنين، ولا يقال: ثِلْثٌ، ولا فوق ذلك، ومعنى الاستثناء من قياس الباب، وذلك أن ذكره يثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل؛ لأنك إذا قلت: خرج الناس، ففي الناس زيدٌ وعمروٌ، فإذا قلت: (إلا زيداً)، فقد ذكرت زيداً مرة أخرى ذكراً ظاهراً، ولذلك قال بعض النحويين: إنه خرج مما دخل فيه فعمل فيه ما عمل عشرون في الدرهم وهذا كلام صحيح مستقيم"[4]، وقوله: ما عمل عشرون في الدرهم، أي النصب، وذلك كما في قول القائل: عندي عشرون درهماً.

الاستثناء اصطلاحاً: أما الاستثناء عند النحاة فقد سماه سيبويه في كتابه الاستثناء تارة، والمستثنى تارة أخرى[5]،وتبعه المبرد كذلك فقال في أول الباب: "والاستثناء على وجهين" ،ثم قال: "ثم تأتي بالمستثنى بعدُ"[6]، وكذلك ابن السراج في الأصول[7].

---

(1) لسان العرب 351/1 (ث ن ي).

(2) حديث صحيح أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال، تحقيق: د. محمد عمارة، دار الشروق ط1، 1989م، ص473

(3) ديوان كعب بن زهير، تحقيق: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،1997م،ص9.

(4) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس 391/1.

(5) الكتاب 319/2-330.

(6) المقتضب 389/4.

(7) الأصول، لابن السراج 281/1.

وعند **السيرافي** هو:" إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما، أو إدخال فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما"[1].

ونقل ابن عصفور عن الزجّاجي قوله: "الاستثناء: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك"[2]، وشرحه ابن عصفور فقال: "هذا الإخراج قد يكون مما دخل فيه الأول بعموم لفظ متقدم، أو بحكمه، أو بالمعنى، ومثّل للأول بقوله :" قام القوم إلا زيداً" فـ(زيد) مُخرَجٌ من القوم المذكورين ومثل للثاني بقوله: " ما كلمت زيداً إلا يوم الجمعة" ومثل للثالث بقوله:" ما قام إلا زيد"[3].

ونقل ابن يعيش عن الزمخشري قوله: "ما استثني بإلا من كلام موجب وذلك نحو:" جاءني القوم إلا زيداً " وشرحه ابن يعيش فقال: " الاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقة تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص ، وليس كل تخصيص استثناء"[4].

أما ابن الحاجب فعرفه بقوله:" المستثنى متصلٌ ومنقطع، فالمتصل هو المخرَجُ من متعدد لفظاً وتقديراً بإلا أو أخواتها، والمنقطع المذكور بعدها غير مخرَج"[5].

فهو في تعريفه يفرق بين المتصل والمنقطع بتعريفين، لذا بيّن الرضيّ وجه اعترضه على هذا التعريف حيث إن ابن الحاجب يرى أن ماهية التعريفين مختلفين، ولا يمكن عنده جمع شيئين مختلفي الحقيقة في حد واحد؛ وذلك لأن الحد مبين للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمناً، وفرق ابن الحاجب بينما في التعريف بأن الأول مخرَج والثاني غير مخرَج؛ لهذا لا يمكن جمعهما في حد واحد.

---

(1) شرح كتاب سيبويه، السيرافي 47/3.

(2) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1998م 380/2

(3) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور،380/2.

(4) شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين بن يعيش، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، 46/2.

(5) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 121/2.

لكن الرضيَّ ذهب إلى أنه يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ، وعلل ذلك بقوله: "لأن مختلِفَي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ "[1].

وتعريف الاستثناء عند الرضي بعد اعتراضه على تعريف ابن الحاجب هو: "حقيقة المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قبله نفياً وإثباتاً "([2])

وعرفه ابن مالك في التسهيل: "هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً، من مذكور بإلا أو بمعناها بشرط الفائدة، فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمنفصل، مقدر الوقوع بـ(لكن)عند البصريين، وبعد سوى عند الكوفيين[3].

وتبعه **السيوطي** بتعريفه: "المستثنى هو المخرَجُ بـ(إلا) أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة، فإن كان بعضاً فمتصل، وإلا فمنقطع، يقدر بـ(لكن) أو بـ (سوى) أو (إلا).

وقد شرح ذلك فقال: "عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلافاً لتعبير النحاة – سيبويه ومن بعده- بالاستثناء؛ لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها لا الاستثناء كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية "[4].

وممن فرّق بين الصيغتين أبو البقاء الكفوي في الكليات، حيث يرى أن لفظ الاستثناء يطلق على فعل المتكلم وعلى المستثنى وعلى نفس الصيغة، والمرادُ من قولهم: إن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع، المراد به صيغُ الاستثناء، وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع، فهو يقول في تعريف الاستثناء: "هو إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجبه عموم اللفظ "، ومثَّل للأول بقوله تعالى:﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [5]، ومثل للثاني بقول القائل: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، قال الكفوي :"

---

[1] شرح الرضي على الكافية 121/2.

[2] نفسه 121/2.

[3] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد عطا و طارق السيد، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 2001م، 188/2.

[4] همع الهوامع، 248/3.

[5] سورة الأنعام من الآية 145.

والاستثناء في اللغة : المنع والصرف، فينتظم الوضعي الذي هو ما يكون بأداته، والعرفي الذي هو التعليق بمشيئة الله تعالى"[1].

بعد هذه الجولة في تعريفات بعض النحاة من لدن سيبويه وحتى السيوطي يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

1- هناك تناسق بين تعريف علماء اللغة للمادة اللغوية (ثني أو استثنى) فلا يكاد يوجد فروق واضحة لديهم .
2- لفظ الاستثناء أو المستثنى يدور حول المادة مع حروف الزيادة في لفظ الاستثناء.
3- دلالة اللفظ لها حظ كبير من المعنى وهو العطف أو الإحناء أو الطي، فالاستثناء ثناية في الكلام وعطف لبعضه على بعض وطي لبعض الكلام على بعض.
4- لفظ الاستثناء والمستثنى منه قد يعبر ببعضهما عن بعض، وبعض العلماء يخلط بين الألفاظ في المصطلح النحوي وبعضهم يميز بينها فيرى أن لفظ الاستثناء يطلق على المصطلح برمته، أي يتعاور المصدر واسم المفعول لهذا الباب .
5- تتفق التعريفات على أن الاستثناء هو إخراج من الأول مذكوراً أو مقدراً بإلا أو أخواتها وقد تختلف أحيانا كما جرى بين تعريف ابن الحاجب وتعريف الشريف الرضي في عدم اتفاقهما على تعريف واحد.
6- أنسب هذه التعريفات – فيما يبدو- هو تعريف الرضي الذي يشمل المتصل والمنقطع وهو تعريف مختصر مع إجماله، ثم يليه تعريف ابن مالك؛ لاشتماله على التعليل والشمول والفائدة، وقد وافقه السيوطي في اشتراط الفائدة.

---

[1] الكليات، لأبي البقاء الكفوي ص91.

ثانياً- ما جاءت فيه القاعدة مطابقة للسماع.

المسألة الأولى: في الاستثناء التام الموجب.

مذهب البصريين في هذا النوع النصب مطلقاً؛ لقوله تعالى:﴿**ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ**﴾[2]، قال سيبويه في باب: (لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً)؛ لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل- رحمه الله- وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمولٍ على ما حُمِلتْ عليه وعمل فيها"[3]

وقد ذهب المبرد أيضاً مذهب سيبويه في وجوب النصب إلا أنه اختلف عنه في عامل النصب فالعامل عند سيبويه هو ما قبل إلا، أما المبرد فعامل نصب المستثنى عنده هو الفعل المحذوف و(إلا) بدل من هذا الفعل، قال في المقتضب:" وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أن زيداً فيهم، فلما قلت: إلا زيداً، كانت (إلا) **بدلاً** من قولك: أعني زيداً، وأستثني فيمن جاءني زيداً، **فكانت بدلاً من الفعل**"[4]

ومذهب الزجّاج أيضاً النصب على الاستثناء لا غير، قال في معاني القرآن المنسوب له: "فأما من روى "تولوا إلا قليلٌ منهم" فلا أعرف هذه القراءة، ولا لها عندي وجه؛ لأن المصحف على النصب، والنحو يوجبها؛ لأن الاستثناء إذا كان أول الكلام إيجاباً نحو قولك: جاءني القوم إلا زيداً، فليس في زيد المستثنى إلا النصب، والمعنى: تولوا أستثني قليلاً منهم، وإنما ذكرت هذه لأن بعضهم روي: "فشربوا منه إلا قليلٌ منهم" وهذا عندي ما لا وجه له"[5]

وذكر ابن الأنباري أن مذهب البصريين في عامل نصب المستثنى هو الفعل بتوسط (إلا)، وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوي بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى كما

---

[1] سورة البقرة من الآية 83.

[2] سورة البقرة من الآية 249.

[3] كتاب سيبويه 330/2.

[4] المقتضب 390/4.

[5] معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحق إبراهيم بن السَّري الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل شلبي، عالم الكتب بيروت،ط1، 1988م، 327/1.

تعدى الفعل بالحروف المعدية، وذكر أنّ الزجّاج من البصريين يذهب إلى أن عامل النصب هو إلا بمعنى أستثني"[1].

إلا أنه قد ورد الرفع في المستثنى التام الموجب في بعض القراءات منها:

- قوله تعالى:﴿**ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ**﴾[2]، قرأ ابن مسعود (إلا قليلٌ) بالرفع ورويت عن أبي عمرو[3].
- قوله تعالى:﴿**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ**﴾[4]، قرأ عبد الله بن أُبيّ والأعمش" إلا قليلٌ" بالرفع[5].
- قوله تعالى: ﴿**فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ**﴾[6]، قرئ بالرفع على البدل هكذا روي عن الجرمي والكسائي[7].

وقد ذهب النحاة في تخريج هذه القراءات مذاهب شتى إلا أن ما يهمنا هنا هو مذهب البصريين الذين لا يرون فيه إلا النصب كما سبق، وقد ذهب ابن يعيش في المفصل وابن هشام في المغني إلى أن هذه الأمثلة من قبيل الاستثناء المفرغ[8].

أما الفراء فإنه يجيز في هذا الاستثناء الرفع ويقول به في إعراب المستثنى الذي لا تظهر عليه علامات الإعراب، حيث يقول في قوله تعالى:﴿**أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾.

"وقوله تعالى: (إلا ما يتلى عليكم) في موضع نصب بالاستثناء، ويجوز الرفع كما يجوز قام القوم إلا زيداً، وإلا زيدٌ"[9]

---

(1) أسرار العربية لعبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1997م، ص116.

(2) سورة البقرة من الآية 83.

(3) البحر المحيط417/1.

(4) سورة البقرة من الآية 249.

(5) البحر المحيط 424/2.

(6) سورة يونس من الآية 98.

(7) الكشاف للزمخشري ص474، والبحر المحيط 250/5.

(8) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة،1404هـ،243/1.

(9) معاني القرآن298/1.

أما في قوله تعالى ﴿**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ**﴾ [1]، فيرجح النصب، قال: " وفي إحدى القراءتين (إلا قليلٌ منهم) والوجه في إلا أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه"[2]، وهنا اضطراب في الحكم؛ إذ لم يعلل الفراء جواز الرفع لاسيما وأن هذا الاستثناء لم يُسبَق بجحد حسب مذهبه.

المسألة الثانية- في الاستثناء التام المنفي.

ورد الاستثناء التام المنفي في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى:﴿**وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ**﴾ [3]،وقوله تعالى:﴿**وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾[4]،وقوله تعالى:﴿**قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ**﴾[5]، فالاستفهام في الآيات السابقة إنكاري يفيد النفي، والكلام تام ؛لذكر المستثنى والمستثنى منه، وقد جاء المستثنى مرفوعاً في الآيات الثلاث، ومذهب البصريين في هذا النوع من الاستثناء البدل، أو الإتباع من الضمير العائد على اسم الاستفهام(مَنْ)، قال سيبويه في باب (ما يكون المستثنى منه بدلاً مما نفي عنه ما أُدخِل فيه):" وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيت أحداً إلا زيداً، جعلتَ المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيت إلا زيداً، كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول"[6]

وأجاز سيبويه الحمل على الإضمار الذي في الفعل قال: " وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ، ورفعتَ فجائزٌ حسنٌ، وكذلك: ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، وإن شئت رفعتَ فعربيٌّ، قال الشاعر وهو عديّ بن زيد:

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبُها

---

[1] سورة البقرة من الآية 249.

[2] معاني القرآن 166/1.

[3] سورة البقرة من الآية 130.

[4] سورة آل عمران من الآية 135.

[5] سورة الحجر الآية 56.

[6] كتاب سيبويه 311/2.

قال الشارح في الحاشية: " فرفع (كواكبُها)، بدلاً من ضمير (يحكي)؛ لأنه في المعنى منفي، ونقل عن الشنتمري: ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن؛ لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى، والبدل منه أقوى"[1].

وفي المقتضب: "وأما قوله عز وجل: :﴿**فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ**﴾[2]**، وامرأتُك،** فالوجهان جائزان جيدان، فمن قال:(إلا امرأتُك) فهو مستثنى من (يلتفت) وكأنه قال: ولا يلتفت إلا امرأتُك، ويجوز النصب على غير هذا الوجه، وليس بالجيد جودة النصب على قوله : (فأسر بأهلك) إلا امرأتك، فلا يجوز إلا النصب على هذا القول لفساد البدل لو قيل: أسرِ إلا بامرأتك لم يجز، فإنما باب الاستثناء - إذا استغنى الفعل بفاعله أو الابتداء بخبره- النصب، إلا أن يصلح البدل، فيكون أجود والنصب على حاله في الجواز، وإنما كان البدل أجود؛ لأنه في اللفظ والمعنى، والنصب بالاستثناء إنما هو للمعنى لا للفظ"[3]

وقال أيضاً في باب "ما يصلح فيه البدل على وجهين" : تقول: ما ظننت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، وإن شئت قلت: إلا زيدٌ، أما النصب فعلى البدل من أحد، وإن شئت فعلى أصل الاستثناء، وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في (يقول)؛ لأن معناه :ما أظنه يقول ذاك أحد إلا زيد، فالذي أضمرته في" يقول" منفيٌّ عنه القول، واستشهد ببيت عدي بن زيد السابق :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبُها

ثم قال: أبدل الكواكب من المضمر في(يحكي)،ولو أبدله من أحد كان أجود؛ لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى، والذي في الفعل بعده منفي في المعنى"[4]

وفي الهمع: "هو بدل عند البصريين، بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، وعطف عند الكوفيين، و"إلا" عندهم حرف عطف؛ لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف بـ **بل** ، و **لا** ، و **لكن** "[5]

---

[1] حاشية كتاب سيبويه 313/2.

[2] سورة هود من الآية 81.

[3] المقتضب 395/4و396.

[4] المقتضب402/4.

[5] همع الهوامع 253/3.

أما الاستثناء المنقطع فيُقدَّر عند البصريين بـ(لكنَّ) المشددة؛ لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى، فقولك: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً، في تقدير: لكنَّ فيها حماراً، على أنه استدراك مخالف ما بعد (لكنَّ) فيه ما قبلها، غير أنهم اتسعوا فأجروا (إلا) مجرى (لكنَّ)[1]

ومذهب الكوفيين في هذا النوع من المستثنى، والذي عَدَّهُ البصريون بدلاً – بدل بعض من كل- أنه عطف؛ لأن (إلا) عندهم حرف عطف؛ لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف بـ(**بل**) و(**لا**) و (**لكن)**[2].

أما في الاستثناء المنقطع فالكوفيون يقدرونه بـ(سوى)، وقال قوم منهم أبو الحجاج وابن يسعون[3]، إلا مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستأنفاً، وقال في نحو قوله:

(وما بالربع من أحدٍ إلا الأواريِّ) من قول النابغة الذبياني: [4]

وقفتُ فيها أصيلاناً أسائلُها عيَّتْ جواباً وما بالربع من أحدِ

إلا الأواريِّ لأياً ما أُبيِّنُها والنؤيُ كالحوض بالمظلومة الجَلدِ

(إلا) فيه بمعنى لكنَّ، والأواريّ اسم لها منصوب بها، والخبر محذوف، كأنه قال: لكن الأواريَّ بالربع، وحذف خبر إلا كما حذف خبر لكن في قوله: "ولكنَّ زنجياً عظيم المشافر"[5]

المسألة الثالثة- تقديم المستثنى على المستثنى منه.

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقاً[6]، سواءٌ أكان متصلاً أم منقطعاً، وامتنع إتباعه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، نحو:" قام إلا زيداً القوم"، ومما ورد من السماع بذلك قول الكميت[7]:

فما ليَ إلا آلَ أحمــدَ شيعةٌ وما ليَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مشعبُ

---

(1) نفسه 249/3.

(2) نفسه 253/3.

(3) ارتشاف الضرب 1500/3، وهمع الهوامع 250/3.

(4) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996م، ص9.

(5) ديوان الفرزدق ص481، وهو من شواهد سيبويه136/2 على جواز حذف اسم لكنّ، والتقدير: ولكنك زنجيٌّ، وقد ورد عند السيوطي في الهمع في باب إن وأخواتها في جواز حذف الاسم 163/2.

(6) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2000م، ص549.

(7) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت،ط1، 2000م، ص517

وأجاز بعضهم الإتباع في المستثنى المسبوق بنفي، فتقول: " ما قام إلا زيدٌ أحدٌ"، قال سيبويه[1]: "سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول: " ما لي إلا أبوك ناصرٌ " بالرفع، ومنه قول حسان[2]:

لأنهم يرجون منه شفـــاعةً إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ

وذهب بعض النحاة إلى أن الاستثناء في البيت مفرّغ، والنبيون فاعل (يكن) التامة، وشافع بدل مطابق من فاعل يكن.[3]

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم المستثنى؛ لورود ذلك في كلام العرب كثيراً ومن ذلك: قول الكميت السابق[4]:

فما ليَ إلا آلَ أحمـــدَ شيعةٌ وما ليَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مشعبُ

وقد رفض الكوفيون تأويلات البصريين في هذه المسألة بأن الاستثناء يضارع البدل، فالاستثناء عندهم لا يضارع البدل؛ لأنه لو كان كذلك لما تقدم على المستثنى منه كما في قول الكميت السابق .

المسألةُ الرابعةُ- تَوَسُّطُ المستثنى بين المستثنى منه وصفتِه.

أجاز البصريون توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته، وأجازوا فيه النصب على الاستثناء والإتباع على البدل، وهو المختار عند سيبويه، وهو قول المبرد[5]، وذلك نحو: "ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك" و "ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٍ منك"، قال سيبويه: "ومثل ذلك: مالي إلا أباك صديقٌ فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررت بأحد إلا عمروٌ خيرٍ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمروٍ خيرٍ من زيد، كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل؛ لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك، وكذلك: من لي إلا أبوك صديقاً، وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدٌ بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحدٍ، فجعلوه بدلاً، وإن شئت قلت:

---

(1) كتاب سيبويه 337/2.

(2) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شرح: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م، ص155، وفي الديوان: " إلا النبيين" بالنصب.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد 269/2.

(4) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت،ط1، 2000م، ص517.

(5) ارتشاف الضرب1509/3، والمساعد على تسهيل الفوائد 561/1.

مالي إلا أبوك صديقاً، كأنك قلت: لي أبوك صديقاً، كما قلت: من لي إلا أبوك صديقاً، حين جعلته مثل: ما مررت بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه، ومثله قول الشاعر وهو الكلحبة الثعلبي:

أمرتكم أمري بمنقطَع اللِّوى ولا أمر للمعصيِّ إلا مضيَّعاً

كأنه قال: للمعصي أمرٌ مضيعاً، كما جاز: فيها رجلٌ قائماً، وهذا قول الخليل رحمه الله"[1]

وفي المقتضب قال المبرد: "وتقول في باب منه: وهو أن تؤخر صفة الأول، تقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منك، والتقدير: ما جاءني أحدٌ خيرٌ منك إلا زيدٌ، فأنت مخيرٌ: إن شئت نصبت زيداً؛ لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته، فلو تقدم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يُعرفُ إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به"[2].

ثالثاً- ما جاء من السماع مخالفاً للقاعدة.

المسألة الأولى- تقديم المستثنى أول الكلام.[3]

الجمهور والبصريون على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً، فلا يقال: " إلا زيداً قام القوم"، ولا :" إلا زيداً ما أكل أحدٌ طعاماً" ولا :"ما إلا زيداً قام القوم"؛ لأنه لم يُسمع من كلامهم، ولأن إلا مشبهة بـ " لا" العاطفة، و "واو" مع، وكلاهما لا يتقدمان.

المسألة الثانية- وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب.

منعه البصريون بحجة أن وقوعه بعد الإيجاب يتضمن المحال، أو الكذب، وقد فصّل في هذه المسألة محمد عبد الخالق عضيمة، قال: "يرى النحويون أن الاستثناء المفرغ لا يأتي بعد الإيجاب، وإنما اشترطوا له تقدم نفي وشبهه، وعللوا ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب"[4]

ونقل عن سيبويه والمبرد أن الكلام محمول على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء وذلك قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ، فإنما يجري هذا على قولك: جاءني زيدٌ، وضربت زيداً، ومررت بزيدٍ.

---

[1] كتاب سيبويه 337,338/2.

[2] المقتضب 399/4.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري 273/1، وهمع الهوامع 260/3.

[4] دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة،1404هـ،264/1.

"ويعلل سيبويه والمبرد أن الاستثناء إنما دخل هنا لاحتياج المتكلم إلى النفي والاستثناء معاً في آن واحد، وذلك لورود الاحتمال في قولك: جاءني زيدٌ، أن يكون مجيئه ومعه غيره، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ، نفيت أي مجيء آخر غير مجيء زيد"[1]

وقد استعرض عضيمة أقوال النحاة كالزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرح المفصل، وابن مالك في التسهيل، وابن الحاجب في الكافية، والرضي في شرح الكافية، وابن هشام في التوضيح والسيوطي في الهمع، أنهم جميعاً مجمعون على عدم جواز مجيء الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب.

ولم يخالفهم إلا ابن الحاجب الذي انفرد بالقول بجواز مجيء الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب وذلك في الفضلات وبشرط الفائدة، ومثل لذلك بقوله: قرأت إلا يوم كذا، وبيّن الإفادة في المثال بقوله: " لأنه يجوز أن يقرأ الأيام كلها إلا يوماً، بخلاف: ضربني إلا زيدٌ؛ فإنه لا يستقيم أن يضرب كل أحد ويستثني زيداً"[2]

وقد أحصى عضيمة آيات الاستثناء في القرآن الكريم ووجد آياتٍ كثيرةً وقع فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وبعض هذه الآيات جاء فيها الإثبات مؤكداً مما يبعد تأويل هذه الآيات بنفي، وذلك في مثل قوله تعالى:

-﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[3]

-﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَهَدَى ٱللَّهُ﴾[4]

- ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾[5]

فهذا الإثبات المؤكد بإن واللام أو بالقسم والنون لا يسوغ حمله على معنى النفي، فإننا لو سلكنا هذا الطريق، وسوغنا هذا التأويل، ما وجدنا في كلام العرب إثباتاً يستعصي على تأويله بالنفي، لذلك لم يقبل عضيمة تأويل الزركشي في البرهان، وابن هشام في المغني و تأويلهما

---

[1] كتاب سيبويه 310/2، والمقتضب للمبرد 389/4.

[2] شرح الرضي على الكافية157/2، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم،264/1.

[3] سورة البقرة من الآية 45.

[4] سورة البقرة من الآية 143.

[5] سورة يوسف من الآية 66.

لقوله تعالى:﴿**وَإِنَّهَالَكَبِيرَةٌ**﴾ بقولهما: لا تسهل، وكذلك تأويل الزمخشري لقوله تعالى:﴿**لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ**﴾ بقوله: لا تمتنعون من الإتيان"[1]، أي على التضمين للفعلين في الجملتين الإنشائيتين.

ويورد عضيمة رد أبي حيان في البحر على من أوَّلَ قولَه تعالى:(**تَوَلَّيْتُم**) بقوله : لم يفوا، فقال:

" فليس بشيء؛ لأن كل موجب إذا أخذت في نفي نقيضه أو ضده كذلك فليجز: قام القوم إلا زيد؛ لأنه يؤول بقولك: لم يجلسوا إلا زيد، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويل فتبني عليه كلامها..."[2]

ومنعه الكوفيون كذلك، واشترطوا له تقدم نفي أو شبهه، وعللوا ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال، أو الكذب، قال الفراء[3]: "ولولا الجحد لم تُجِزْ دخول(إلا) كما أنك لا تقول: ضربت إلا أخاك، ولا: ذهب إلا أخوك، وذلك في معرض تأويله لقوله تعالى: ويأبى الله إلا أن يتم نوره، حيث يقول: دخلت إلا لأن في (أبيت)طرفاً من الجحد، ألا ترى أن (أبيت)كقولك: لم أفعل، ولا أفعل، فكأنه بمنزلة قولك: ما ذهب إلا زيد، ولولا الجحد إذا ظهر أو أتى الفعل محتملاً لضميره لم تُجز دخول إلا...، وكذلك قول الشاعر وهو المتلمس: [4]

وهل لي أمٌ غيرُها إن تركتُها أبى اللهُ إلا أن أكونَ لها ابنما

فترك النحاة لأنفسهم العنان للتأويل، لكن تأويل ما يريدون؛ لأن القاعدة هنا ضاقت عن استيعاب ما جاء على لسان العرب، وكان الأجدر بهم أن يوسعوا القاعدة لا أن يؤولوا المسموع .

المسألة الثالثة- المستثنى المجرور بـ(مِنْ) والباء الزائدتين.

يذكر النحاة أنه " لا يجيز البصريون أن يُتبَع المجرور بـ (مِن) الزائدة، نحو: ما في الدار من أحدٍ إلا زيدٌ، ولا الباء الزائدة نحو: ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأُ به، ولا اسم (لا) الجنسية" لا إله إلا الله" إلا باعتبار المحل، والنكرة والمعرفة في ذلك سواء لو قلت: لا رجلَ في

---

[1] دراسات لأسلوب القرآن الكريم،266/1.

[2] البحر المحيط 417/1، في معرض تفسيره لقوله تعالى:"...ثم توليتم إلا قليلاً منكم" من الآية 83 من سورة البقرة، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم266/1.

[3] معاني القرآن 433/1.

[4] ديوان المتلمس، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية،1970،ص30.

الدار إلا رجلاً من بني تميم، أو إلا تميمياً، على أنه إتباعٌ على اللفظ لا على المحل لم يَجُزْ، ويجوز النصب على الاستثناء في هذه الصور وأشباهها"[1]

قال سيبويه:" هذا باب ما حُمِل على موضع العامل في الاسم، والاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيدٌ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً .....، ومثل ذلك: ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يُعبَأُ به، من قبل أن بشيء في موضع في لغة بني تميم"[2]

وأجاز الأخفش: (ما حسُنت بصدر رجلٍ إلا صدرِ زيدٍ)، بخفض(صدر زيد) على اللفظ ونصبه على الموضع، ويجوز النصب على أصل الاستثناء[3]، جاء في المساعد: "ولا يُتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل، فتقول: ما في الدار من أحدٍ إلا زيدٌ، أو إلا امرأةٌ من بني فلان، بالرفع؛ لأن (أحد) في موضع رفع بالابتداء، ولا يجوز الجر حملاً على اللفظ خلافاً للأخفش؛ لأنهما موجبان، وزيد معرفة، و(مِن) الزائدة لا تجر – عند البصريين- إلا الأخفش- إلا منكراً غير موجب"[4].

أما الكوفيون فقد أجازوا الإبدال مما دخلت عليه (مِنْ) الزائدة نكرةً لا معرفة، وذلك نحو(ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ)، وقوله تعالى:﴿**وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ**﴾[5]، واختلف الفراء والكسائي في ذلك قال الفراء:" ولا يكون قوله(إله واحد) إلا رفعاً؛ لأن المعنى: ليس إله إلا إله واحد، فرددت ما بعد إلا إلى المعنى، ألا ترى أن (مِنْ) إذا فقدت من أول الكلام رفعت، وقد قال بعض الشعراء[6]:

وما من حَوِيٍّ بين بدرٍ وصاحةٍ ولا شعبةٍ إلا شباعٌ نسورها

---

[1] ارتشاف الضرب1510/3.

[2] كتاب سيبويه 315/2.

[3] ارتشاف الضرب 1510/3.

[4] المساعد على تسهيل الفوائد 562/1.

[5] سورة المائدة من الآية73 .

[6] غير معروف القائل، ولم أعثر على نسبة له.

فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد إلا، وأنزل (إلا) مع الجحود بمنزلة غير، وليس ذلك بشيء؛ لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر[1]:

أبني لُبَيْنَى لستما بيدٍ إلا يدٍ ليست لها عضدُ

وهذا جائز؛ لأن الباء قد تكون واقعة في الجحد كالمعرفة والنكرة، فيقول: ما أنت بقائم، والقائم نكرة، وما أنت بأخينا، والأخ معرفة، ولا يجوز أن تقول: ما قام من أخيك، كما تقول: ما قام من رجل"[2]

ويجوز جر الاسم فيما كان قبله مجرور على أن يكون(إلا) وما بعدها صفة لذلك المجرور، وأنشدوا: "إلا الأواريِّ" بالخفض على الصفة من أحد في قوله:(وما بالربع من أحدٍ)،وأنشد الفراء والكسائي قول طرفة السابق:

أبني لُبَيْنَى لستما بيدٍ إلا يدٍ ليست لها عضدُ

بالخفض في (يدٍ) وليس النصب، وأجاز ذلك الفراء في (إلا يدٍ) ولم يجزه في (إلا الأواريِّ)[3]

المسألة الرابعة- الاستثناء من العدد.

ورد الاستثناء من العدد في موضع واحد من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ**﴾[4]

ذكر السيوطي أن أبا حيان قال في هذه الآية: " لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة، وقال:" ولم أقف على شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد، والآية خرجت مخرج التكثير"[5]

---

(1) البيت لطرفة بن العبد، ديوانه شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت،ط2، 2002م،ص33 والبيت في الديوان بنصب (يد) وليس بالإتباع كما ذهب الكسائي، وهو موجود في ديوان أوس بن حجر، (د.ط)، (د.ت)، ص21، وقد نسبه عبد السلام هارون إلى أوس بن حجر ونفى نسبته إلى طرفة بحجة أنه غير موجود في ديوانه والصحيح أنه موجود في كلا الديوانين طرفة وأوس بن حجر.

(2) معاني القرآن 317/1و318.

(3) ارتشاف الضرب1511/3.

(4) سورة العنكبوت من الآية 14.

(5) همع الهوامع 269/3.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة في جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه أو مستغرقاً له فأجاز الكوفيون أن يكون المخرَج النصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك[1]

قال أبو حيان: "اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه إلا ابن مالك نقل عن الفراء جواز: (له عليَّ ألفٌ إلا ألفين)[2]

"واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين، واختاره ابن عصفور والأبذيّ"[3]

قال أبو حيان في البحر المحيط: " والاستثناء من الألف استدل به على جواز الاستثناء من العدد، وفي كونه ثابتاً من لسان العرب خلافٌ مذكور في النحو، وقد عمل الفقهاءُ المسائلَ على جواز ذلك"[4].

ومذهب البصريين في الاستثناء من العدد أنه لا يجوز أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف[5].

---

[1] همع الهوامع3/269.

[2] ارتشاف الضرب 3/1500، وهمع الهوامع 3/268.

[3] همع الهوامع3/268.

[4] 7/185.

[5] همع الهوامع 3/268.

ثالثاً- بابُ التَّصْغِير

التصغير لغةً:

عُرِّف التصغير في اللسان بأنه من:" الصِّغَر ضد الكِبَر، والصِّغَر والصَّغارة خلاف العِظَم، وأصغره: غيَّره، وصغّره تصغيراً، والتصغير للاسم والنعت يكون تحقيراً، ويكون شفقةً، ويكون تخصيصاً، كقول الحُباب بن المنذر: أنا جُذَيْلُها المحكَّك، وعُذَيْقُها المرجّب، والتصغير يجيء لمعانٍ شتى: منها ما يجيء على التعظيم لها، وهو معنى قوله: فأصابتها سُنَيَّةٌ حمراء، وكذلك قول الأنصاري: أنا جُذَيْلُها المحكَّك، وعُذَيْقُها المرجّب، ومنها أن يصغر الشيء في ذاته، كقولهم : هلك القوم إلا أهل بُيَيْت، و ذهبت الدراهم إلا دُرَيْهماً، ومنها ما يجيء للذم كقولهم : يا فُوَيسِق، ومنها ما يجيء للعطف والشفقة، نحو: يا بُنَيّ، و يا أُخَيّ، ومنها ما يجيء بمعنى التقريب، كقولهم: دُوَيْن الحائط، و قُبَيْل الصبح"[1].

أما في الاصطلاح فقد جاء في التعريفات:" تغيير صيغة الاسم؛ لأجل تغيير المعنى تحقيراً، أو تقليلاً، أو تقريباً، أو تكريماً، أو تلطيفاً، كـ " رُجَيل، ودريهمات، وقُبَيْل، وفويق، وأُخَيّ"[2]

وقد استعمل علماء العربية القدامى لفظي التصغير والتحقير، وعاقبوا في الاستعمال بينهما، **فالخليل بن أحمد وسيبويه والمبرد** يستعملون التحقير جنباً إلى جنب التصغير، يقول الخليل: "وتحقير الكلمة تصغيرها"[3]، ويقول **سيبويه** في باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف: "اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذي بعد التصغير"[4]،وعلى هذا النحو سار **المبرد** فتراه يستعمل لفظي التصغير والتحقير يقول:" واعلم أنك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصل، فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير؛ لأنه يجري على مثال التحقير"[5]،ويقول:" وتقول العرب في تحقير شفة شفيهة"[6]، فما السبب الذي جعل علماء العربية يعاقبون في الاستعمال بين لفظي التصغير و التحقير، فمرة يستخدمون لفظ التحقير، وتارة يقولون التصغير. إن العلة تكمن في أن الدلالة في التصغير كما لاحظها علماء العربية تظهر واضحة جلية في التحقير وهذا ما جعلهم يستعملون التحقير بجانب

---

(1) لسان العرب، لابن منظور 45/4،(ص غ ر).

(2) التعريفات للجرجاني ص54.

(3) العين 43/3 (ح ق ر).

(4) كتاب سيبويه 419/3.

(5) المقتضب 247/2.

(6) نفسه 239/2.

التصغير، هو على سبيل الاختصار عند حذف الصفة، "فهو حليةٌ وصفةً للاسم؛ لأنك تريد بقولك رُجَيل: رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة"[1]، غير أن استعمالهم لفظ التحقير ليس من قبيل أنّه مصطلح نحوي استعمل ثم اندثر[2]، فالتصغير هو المصطلح النحوي المستعمل عند سيبويه وغيره من علماء النحو بدليل أنّ **سيبويه** يكثر من استعماله، ويقول: "اعلم أن **التصغير** إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة ..."[3]، كما أنه لا يقول إلاّ ياء التصغير، ولم يقل ياء التحقير، فلفظ التحقير الذي ورد عند سيبويه لم يكن مصطلحاً علمياً وإنما هو المعنى الذي يفيده التصغير، فقد عرف سيبويه أن التصغير في غالبه يفيد التحقير والتقليل، يقول: "هذا باب ما يحقر لدنوه من الشيء وليس بمثله، وذلك قولك هو أصيغر منك، وإنما أردت أن تقلل الذي بينهما، ومن ذلك قولك: هو دوين ذاك وفويق ذاك "[4].

"ويرى بعض المحدثين أن مصطلح التحقير من المصطلحات التي لم تعمر طويلاً، وأنه لم يعد أكثر من مجرد غرض من أغراض التصغير عند المتأخرين"[5].

ونقل السيوطي أن الكوفيين أضافوا معنى رابعاً وهو أن يكون للتهويل أو التعظيم- بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده، قيل: أو ألف[6]، وقد استدل **الكوفيون** على غرض التعظيم بقول لبيد بن ربيعة العامريّ[7]:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دويهيَة تصفرُّ منها الأناملُ

وقول أوس بن حُجَر[8]:

فوَيْقَ جبيل شامخ الرأس لم تكن لِتَبْلُغَه حتى تَكِلَّ وتَعْمَلا

وحملوا على ذلك : صديقَيّ، وأُخَيّ ونحوهما[9].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 394/3.

(2) المصطلح النحوي، عوض أحمد القوزي، ص86.

(3) كتاب سيبويه 415/3.

(4) نفسه 477/3.

(5) المصطلح النحوي، عوض القوزي ص86.

(6) همع الهوامع 130/6،ومدرسة الكوفة، د.مهدي المخزومي322.

(7) ديوان لبيد بن ربيعة العامري ص132.

(8) ديوان أوس بن حجر، (د.ط) ، (د.ت) ص87.

(9) شرح المفصل لابن يعيش 394/3 ، والمساعد على تسهيل الفوائد 492/3.

وزعم **الكوفيون** وابن الدهان أن الألف يُجعل علامة للتصغير،كقولهم: هداهد في هدهد، وذُوابَّة في دابَّة، ولم يثبت البصريون ذلك،وأجيب عن هداهد و ذُوابَّة بأنهما موضوعان للتصغير، وليسا من التصغير[1].

صِيَغُ التَّصْغِير:

الاسم المتمكن إذا صُغِّر ضُمَّ صدرُه، وفتح ثانيه، وأُلحقَ ياءٌ ساكنة ثالثة، ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة: (فُعيل)، و(فُعَيْعِل)، و(فُعَيْعيل)، كـ(فُلَيْس)، و(دُرَيْهم)، و(دُنَيْنير)[2]

"وهذه الأبنية الثلاثة المراد بها الوزن لا المثال نفسه؛ لأنه قد يكون المثال: أُفَيعل نحو: أُحَيمِد، و مُفَيعِل نحو: مُكَيرِم، و فعيلين نحو: سريحين"[3]

وقد" قيل للخليل: لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ قال: وجدت معاملة الناس على "فلس" و"درهم" و"دينار"، فصار فلسٌ مثالاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، و "درهم" مثالاً لكل اسم على أربعة أحرف، و"دينار" مثالاً لكل اسم على خمسة أحرف رابعها حرف علة"[4]، وهذه الصيغ، هي:

1- **فُعَيْل:** "فهو تصغير ما كان على ثلاثة أحرف من أي بناء كان، كقولك في فلس: فُلَيْس، وفي قلم: قُلَيْم، وكذلك بقية أبنية الثلاثي[5]"، قال سيبويه: "يُصَغَّرُ على فعيل ما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، ولا يكون مصغرٌ على أقل من فعيل، وذلك نحو: قُيَيْس، وجُمَيْل، وجُبَيْل، وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف"[6]

2- **فُعَيْعِل**: "وأما فعيعل فهو تصغير ما كان على أربعة أحرف من أي بناء كان، كقولك في جعفر: جُعَيْفِر، وفي زِبْرَج: زُبَيْرِج، وكذلك سائر أبنية الرباعي"[7]، قال سيبويه:" وأما فعيعل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو: جُعَيفِر، ومُطَيْرِف، وقولك في: سِبَطْر: سُبَيْطِر، وغلام: غُلَيِّم، وعُلَبِط: عُلَيْبِط، فإذا كان العدة أربعة أحرف

---

(1) المصدر السابق 492/3، وهمع الهوامع 131/6.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش394/3.

(3) نفسه397/3.

(4) نفسه 398/3.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 397/3.

(6) كتاب سيبويه 415/3.

(7) شرح المفصل لابن يعيش 397/3.

صار التصغير على مثال فعيعل، تحركن جُمَع أو لم يتحركن، اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن، كما صار كل بناء عدة وزنه ثلاثة على مثال فُعَيْل، تحركن جُمَع أو لم يتحركن، اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن"[1]، أي أن المعتبر في التصغير على صيغة فعيعل هو أن تكون الكلمة من أربعة أحرف أياً كان وزنها وترتيب حركاتها فلا يؤثر ذلك في تصغيرها على وزن فعيعل، فتصغير جعفر: جُعيفر، وهو فعيعل، وتصغير سِبَطْر : سُبَيْطر وهو أيضاً فعيعل مع أن الوزنين مختلفان، كما كان الحال في وزن فُعيل مصغر (فعل) أياً كانت حركات مثاله، فهي أمثلة لا علاقة لها بالميزان الصرفي (الزيادة والنقصان والمجرد والمزيد).

3- **فُعَيعِيل** : ويأتي تصغيره على ضربين:

أحدهما- أن يكون تصغير ما كان من الأسماء على خمسة أحرف، والرابع منها واو او ألف أو ياء، فالواو نحو: صندوق و صنيديق، والألف نحو: شملال وشميليل، والياء نحو: قنديل وقنيديل، لا يختلف بناء المصغر وإن اختلفت أبنية المكبر.

والثاني- " أن تصغر خماسياً، وليس رابعه شيئاً من حروف المد فيحتاج إلى أن تحذف منها حرفاً ليرجع إلى الأربعة ثم تصغره تصغير ما كان على أربعة أحرف، ثم تعوض من المحذوف ياءً رابعة نحو قولك في سفرجل: سُفَيْرِج، وإن شئت سُفَيْريج، فتعوض الياء من اللام المحذوفة، وكذلك نظائره من نحو: فرزدق، وفريزد، وفريزيد إن شئت وهذا نص سيبويه"[2]، وقد قال سيبويه: " وأما فعيعيل فلكل ما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً، أو ألفاً، أو ياءً، وذلك نحو قولك في مصباح: مصيبيح، وفي قنديل: قنيديل، وفي كردوس: كريديس، وفي قربوس: قريبيس، وفي حَمصيص: حميصيص، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها"[3]، وقال في النوع الثاني: "وأما ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئاً مما ذكر مما كان عدة حروفه خمسة أحرف، وذلك نحو: سفرجل، وفرزدق، وقبعثرى، وشمردل، وجحمرش، وصهصلق، فتحقر العرب هذه الأسماء على سُفَيرِج، وفُرَيزِد، وشميرِد، وقُبَيْعِث، وصُهَيْصِل، وإن شئت ألحقت في كل اسم منها ياء قبل آخره عوضاً"[4]

---

[1] كتاب سيبويه 416/3.

[2] شرح المفصل 398/3.

[3] كتاب سيبويه 416/3.

[4] كتاب سيبويه 417/3.

وقد قال المبرد: "وكذلك إن كانت في ذوات الخمسة زائدة حذفتها، ثم حذفت الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال، وذلك قولك في عَضْرَفوط: عُضَيْرِف، وفي عندليب: عنيدل، وفي قبعثرى، قبيعث، والعوض في هذا كله جائز، وذلك قولك قُبيعيث، وعضيريف، وكذلك كل ما حذف منه، فهذا قياس هذا الباب"[1]

وقال أيضاً: "اعلم أنك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصل، فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير؛ لأنه يجري على مثال التحقير، ثم ترتدع عنده،فإنما حذفت الذي يخرج من مثال التحقير وذلك قولك في سفرجل: سُفَيْرِج، وفي شمردل: شُمَيْرِد، وفي جَحْمَرِش: جُحَيْمِر، وفي جِرْدَحْل: جُرَيْدِح"[2]

"وإذا صُغِّر الخماسي على ضعفه فالأوْلى حذف الخامس، وقيل: ما أشبه الزائد، وسَمِع الأخفش سُفَيْرِجَلٌ"[3]، بإثبات الحروف الخمسة، كراهة لحذف حرف أصلي، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت، وذهب أبو حيان في الارتشاف على ما سمع الأخفش بأنه شاذ لا يقاس عليه.[4]

---

[1] المقتضب249/2، والعضرفوط: ذكر العضاة، والقبعثرى الجمل الضخم.

[2] المقتضب 249/2،و جِردحل بكسر الجيم: الجمل الغليظ.

[3] شرح شافية ابن الحاجب 202/1.

[4] ارتشاف الضرب 367/1.

من مَسَائِلُ التَّصغيرِ عندَ المدرَسَتين

1- تصغير جمع الكثرة:

هناك خلافٌ في تصغير جمع الكثرة، فقد منع البصريون تصغير جمع الكثرة على لفظه، " فلا يقال في رغفان: رُغَيفان؛ لأن التثنية تدل على الكثرة، والتصغير يدل على القلة، فيتنافيان، بل يُرَدُّ إلى جمع القلة إن كان له جمع قلة، فيقال في تصغير فلوس: أفيلس، رُدَّ إلى أَفْلُس، وفي عُنُق: أُعَيْنِق رُدَّ إلى أعنُق، وإلى جمع تصحيح المذكر إن كان لمذكر عاقل، سواء كان مفرده مما يُجمَع بالواو والنون أم لا، فإن التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في المكبر، فيقال في تصغير زيود حال الرد: زُييدون، وفي تصغير رجال وغلمان وفتيان: رُجَيلون، وغُلَيمون، وفُتَيون، وإن لم يُجمَعْ رجل وغلام وفتى بالواو والنون"[1]، أي عند تصغير رغفان يستوي تصغير الجمع مع صيغة المثنى، فيقع السامع أو القارئ في لبس، أما زيود فقد رُدّ إلى مفرده ثم صُغر ثم جمع جمع سلامة على زُييدون.

"وإن لم يكن له جمع قلة، ولا هو لمذكر عاقل، بأن كان لمذكر لا يعقل أو لمؤنث مطلقاً، وجب الرد إلى جمع تصحيح الإناث، سواء كان مفرده مما يجمع بالألف والتاء أم لا، فيقال في تصغير دراهم: دريهمات، وفي سكارى جمع سَكْرى: سُكَيْرات، وفي حُمْر جمع حمراء: حُمَيْروات، وفي جوار: جويريات"[2]، أنه لما فقد جمع القلة والتذكير والعقل، رُدّ إلى مفرده ثم صُغِّر ثم جمع جمع مؤنث سالم، كما في دراهم، ردّ إلى مفرده درهم، ثم صغر دريهم، ثم جمع على دريهمات، وهكذا.

"أما الكوفيون فقد أجازوا تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كـــرُغفان صغروه على رُغيفان، كعُثَيْمان، واحتجوا على ذلك بأُصَيْلان أنه تصغير أُصْلان جمع أصيل، وهو ما رده الجمهور بأنه لو كان كذلك لقيل أُصيلين، كما يقال في مصران مصارين، والتصغير والتكسير من وادٍ واحد، وإنما أُصيلان بمعنى أصيل من المصغر على خلاف مكبره كمغيربان في مغرب"[3].

---

[1] همع الهوامع 146/6.

[2] ارتشاف الضرب 353/1، وهمع الهوامع 146/6.

[3] والمساعد على تسهيل الفوائد 517/3، وهمع الهوامع 146/6.

2- تصغير أسماء أيام الأسبوع:

مذهب **سيبويه** المنع[1]، وقد أجازه **المبرد**، قال: " وتقول فيما كان علماً في الأيام كذلك، في تصغير سبت: سُبَيْت، وفي تصغير أحد: أُحَيد، وفي الاثنين: ثُنيّان، وفي الثلاثاء: ثُلَيْثاء في قول سيبويه[*]، وفي قولنا: ثليّثاء، وفي الأربعاء: الأُرَيْبعاء، وفي الخميس: الخُمَيِّس، وفي الجمعة: الجُمَيْعة"[2]، وجوّزه **الكوفيون** والجرمي والمازني، يصغرونها على أُحيْد، وثُنيّان، وثُلَيْثاء، وأُرَيْبِعاء، وخُمَيِّس، وجُمَيْعة، وقيل: إذا قلت اليومُ الجمعة، واليومُ السبت، فرفعت (اليوم) جاز تصغير الجمعة والسبت، وإن نصبت فلا[3]؛ لأنها حينئذٍ ظرف والظروف تصغيرها شاذٌ.

3- تصغير أسماء شهور السنة:

مذهب البصريين المنع قال سيبويه: "ولا تُحَقَّرُ أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: رجل وامرأة وأشباههما"[4]، وقد أجاز تصغيرها **المبرد** كما أجاز تصغير أسماء أيام الأسبوع[5] "وأجازه كذلك الكوفيون والجرمي، والكوفيون يقولون: مُحَيْرِم، وصُفَيْر، ورُبَيِّع ، وجُمَيْد أو جُمَيِّد، ورُجَيْب، وشُعَيْبان، ورُمَيْضان، وشُوَيْويل، وذُوَيّ القعدة، وذُوَيّ الحجة"[6].

أما اليوم والليلة والشهر والسنة فتصغَّر؛ لأنها أزمنة محدودة، وإنما تصغر باعتبار اشتمالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار[7]، قال سيبويه: "واعلم أن اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يُحقَّرن، وأما أمس وغد فلا يحقران"[8]

---

(1) كتاب سيبويه 480/3.

* يقصد مذهب سيبويه في تصغير مثلها كما في جلولاء، ولا يُفهم منه أن سيبويه يجيز تصغير أيام الأسبوع

(2) المقتضب277/2.

(3) ارتشاف الضرب 353/1.

(4) كتاب سيبويه 480/3.

(5) المقتضب 277/2.

(6) ارتشاف الضرب 352/1.

(7) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت،1982م،293/1.

(8) كتاب سيبويه 479/3.

4- فيما يُحذَف عند التصغير:

مذهب سيبويه في واو (جلولاء) وشبهها مثل: ألف (براكاء) وياء (قريثاء)، أنها تُحذف عند التصغير فيقال: جُلَيْلاء و بُرَيْكاء و قُرَيْثاء؛ لأن لألف التأنيث الممدودة شَبَهاً بهاء التأنيث، وشبهاً بألفه المقصورة، فاعتبرنا الشبه بالهاء في عدم الحذف لها، واعتبرنا الشبه بالمقصورة في إسقاط الواو والألف والياء؛ لأنها كالألف في حيارى، قال سيبويه: " وإذا حقرت بروكاء أو جلولاء قلت: (بُرَيْكاء) و(جُلَيْلاء)؛ لأنك لا تحذف هذه الزوائد؛ لأنها بمنزلة الهاء..."[1] وخالفه المبرد فأثبتها وأدغمها بعد القلب فقال:(جُلَيِّلاء) و(بُرَيِّكاء) و(قُرَيِّثاء)، كما لم تحذف واو فروقة وألف رسالة وياء صحيفة ولم يعتبر أحد الشبهين فقط"[2]، قال المبرد:" واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بروكاء وخراسان: بُرَيْكاء، وخُرَيْسان، فيحذف ألف خراسان الأولى، وواو بروكاء، كما يحذف ألف مبارك، وليس هذا بصواب ولا قياس، إنما القياس ألا يَحذِف شيئاً؛ لأنك لست تجعل ألفي التأنيث ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم"[3].

5- تصغير الاسم المؤنث:

" تلحق تاء التأنيث في تصغير ما لم يشذ من مؤنث بلا علامة ثلاثي، نحو: دار وسن ويد، فتقول: دويرة وسنينة ويديَّة، وشذ ترك التاء من ألفاظ منها: ذَوْد، وشول، ونَصَف"[4].

الاسم الثلاثي إذا كان ثلاثياً مصدراً في الأصل نحو: حرب، أو اسم جنس مذكر الأصل نحو ناب، لم تدخله التاء في التصغير هذا قول ابن مالك، وعند سيبويه والخليل من الشاذ تصغيرها بلا علامة ،وعند المبرد تذكر وتؤنث، تذكر إذا كانت المقصود المصدر من قولك: "حربته حرباً، فلو سمينا امرأة حرباً أو ناباً، لم يجز في تصغيرها إلا حريبة ونيبة[5]، فقد جاء في الارتشاف: " وعدَّ الناس ذلك من الشاذ الذي لم تدخله التاء وهو ثلاثي مؤنث، وذلك نحو: ذَوْد، وشَوْل، وناب، للمسن من الإبل، وحرب، وقوس، وفرس، ودرع الحديد، ونخل، وعُرس، وغِرس، وضحى ونعل، ونَصَف، وبعض

---

(1) كتاب سيبويه 440/3.

(2) ارتشاف الضرب 369/1،والمساعد 506/3،وهمع الهوامع 140/6.

(3) المقتضب 260/2.

(4) المساعد على تسهيل الفوائد 511/3و512.

(5) المقتضب 240/2.

العرب يذكر الحرب والدرع والفرس، فلا يكون من هذا الفصل، وبعضهم ألحق الهاء في عُرس وقوس فقال: عُرَيْسة وقويسة"[1]

وهي عند **الفراء والكوفيين** مؤنثة، قال الفراء في المذكر والمؤنث: "والذود من الإبل مؤنث، جاء في الحديث: (ليس في أقل من خمس ذود صدقة)، ويقال: هي الذّوْد، وتصغيرها ذُوَيْد، بغير هاء؛ لأنه في الأصل مصدر، وكذلك تصغير الحرب والقوس، يقال: حريب وقويس"[2]

وقال: "والناب من الإبل الكبيرة الهَرِمة أنثى تصغيرها نُيَيْب، والناب من الإنسان مذكر".[3]

6- تصغير ما فيه تاء الافتعال:

مذهب سيبويه والبصريين فيما فيه تاء الافتعال كـــ(متَّعِد) و(متَّسِر)،حذف تاء الافتعال منه مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير، فيقول: مُتَيْعِد، ومُتَيْسِر، كما يقول في مكتسب: مُكَيْسِب، وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد إلى الأصل، وذهب قوم منهم الزجاج إلى أنه يُردّ إلى أصله، فيقال: مُوَيْعِد، ومُيَيْسِر؛ لأنهما من الوعد واليُسْر[4]

ورجّح ابن عقيل رأي سيبويه الذي نقله السيرافي؛" لئلا يلتبس لو رُدَّ حرف العلة بتصغير موتعد وموتسر؛ فإن من العرب من يقولهما"[5].

7- تصغير اسم الجمع:

تُصغَّر أسماء الجموع وجموع القلة على لفظها، فيقال في رَكْب: رُكَيْب، وفي قوم: قُوَيْم، وفي رهط: رُهَيْط، وفي أجمال: أُجَيمال، وفي أكلب: أُكَيْلبة، وردَّ الأخفش باب ركب لواحده فيقال: رويكبون، وصويحبون، وطويمرات، بناء على قوله: إن فَعْلاً جمع، وقول الجمهور مبني على أنه اسم جمع[6]، "ومذهب **الأخفش** أن (ركباً) جمع (راكب)،

---

(1) ارتشاف الضرب 375/1، وهمع الهوامع143/6.

(2) المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1989م،ص77.

(3) المصدر السابق ص79.

(4) همع الهوامع 142/6.

(5) المساعد 511/3.

(6) همع الهوامع 145/6.

و(سَفْراً) جمع (مسافر)، يقتضي رد مثلهما إلى الواحد، نحو: رويكبون، ومسيفرون، وكذا يفعل"[1]، أي يفعل الأخفش بمثله من اسم الجمع واسم الجنس.

8- ما له تصغيران:

قد يكون للاسم تصغيران: قياسيّ، وشاذ، كـ(صبية) و(غلمة)، قالوا فيهما: صُبَيَّة وغُلَيْمة، وهذا هو القياس،؛ لأنهما جمعا قلة، وجموع القلة تُصغَّر على لفظها، وقالوا: أُصَيْبِية، و أُغَيْلِمة، وهذا هو الشاذ، كأنهم صغروا: أَغْلِمة، وأَصْبِية، وإن لم يُستعمَل في الكلام"[2]، ونقل أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي:" إنما قالوا في الجمع غِلمة كـ(صِبْية)، وقد قالوا: أُصَيْبِية، ولم يقولوا أُغَيْلمة، واستغنوا بصبية وغِلمة عن أَصْبِية وأَغْلمة، وصغروا صِبْية، ولم يصغروا أَغْلمة، والرجوع في هذا كله إلى السَّماع[3].

"وإن جاء بعض الجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسي، رُدَّ في التصغير إلى المستعمل، لا إلى المهمل القياسي، يقال في محاسن ومشابه: حُسَيْنات، وشُبَيْهات، وفي العاقل المذكر: حُسَيْنون، وشُبَيْهون... قال يونس: إن من العرب من يقول في تصغير سراويل: سُرَيِّيلات، اعتقاداً منه أنها جمع سروالة؛ لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع، فجعل كل قطعة منها سروالة...ومن جعلها مفرداً – وهو الأوْلى – قال: سُرَيِّيل، أو سُرَيْويل"[4].

9- الاستغناء بالمصغر عن المكبر:

جاءت أسماء مسموعة على صيغة المصغَّر ولم ينطق لها بمكبر، نحو: الكُمَيْت من الخيل الحُمر، والكُعَيْت وهو البلبل، والثريا للنجم المعروف[5]، قال أبو حيان: "وكثر مجيء المصغَّر دون المكبر في الأسماء الأعلام كـ قريظة، وجُهَيْنة، وبُثَيْنة، وحُنَيْن، وهُذَيْل، وسُلَيْم[6].

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب 266/1.

(2) همع الهوامع 147/1،وارتشاف الضرب 391/1.

(3) ارتشاف الضرب 391/1.

(4) شرح شافية ابن الحاجب169/1-270.

(5) همع الهوامع 147/6،والمساعد على تسهيل الفوائد 520/3.

(6) ارتشاف الضرب390/1.

10- الاستغناء بالمهمل عن المستعمل:

وقد يُستغنَى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، كقولهم في مغرب الشمس: مُغَيْرِبان، وفي عَشِيَّة: عُشَيْشة، وفي العشاء: عُشَيّان، وفي ليلة: لُيَيْلِية، وفي رجل: رُوَيْجِل، وفي بنون: أُبَيْنون، كأنه تصغير : مغربان، وعشاة، وعُشيان، وليلاة، وراجل، وابن، وقالوا في إنسان: أُنَيْسان، فمعظم الكوفيين على أنه مشتق من النسيان، ووزنه إفعِلان، ومذهب البصريين أن وزنه فِعلان مشتق من الإنس[1]، وقياسه:" أُنيسين كسريحين في سرحان، فزادوا الياء في التصغير شاذاً فصار كعقيربان"[2]

11- الاستغناء بأحد المترادفين عن تصغير الآخر:

استغنت العرب بتصغير أحد المترادفين عن الآخر، فقالوا: أتانا قصراً، أي عَشِيّاً، ولم يصغروا قصراً، استغناءً عنه بتصغير عَشِيّ، وقال ابن مالك: ويطرد الاستغناء بتصغير أحد المترادفين إن جمعهما أصل واحد، مثال ذلك: جَلِيس بمعنى مُجالِس، قال: فيجوز في تصغير جَليس: مُجَيْلِس، وفي تصغير مُجالِس: جُلَيْس[3]:

12- **تصغير الترخيم:** تصغير الترخيم "أن تحذف كل الزوائد ثم تصغر كـ(حُمَيْد) في: أحمد"[4]، وفي أزهر: زُهَيْر، وفي أسود: سُوَيْد، وفي منطلق: طُلَيْق، وفي مستخرج: خُرَيْج، وفي مدحرج: دُحَيْرِج، وفي زعفران: زُعَيْفِر.

"ومذهب البصريين أنه يجوز تصغير الترخيم في الأعلام وغيرها ووافقهم السيوطي في الهمع، أما **الفراء** وثعلب فلا يجيزونه إلا في الأعلام، كحارث، وأسود علمين، فيقال فيهما: حُرَيْث، وسُوَيْد، بخلافهما وصفين، فلا يقال إلا: حُوَيْرِث، وأُسَيْوِد"[5]، وقد ورد السماع بتصغير الترخيم في غير الأعلام فقد ورد في المثل: "عرف حُمَيْقٌ جَمَلَه"[6] تصغير أحمق.

---

(1) الارتشاف 390/1،والمساعد 520/3، وهمع الهوامع 148/6.

(2) شرح الشافية 274/1.

(3) ارتشاف الضرب 391/1،والمساعد على تسهيل الفوائد 521/3.

(4) شرح شافية ابن الحاجب 283/1.

(5) همع الهوامع 152/6

(6) مجمع الأمثال للميداني401/1 ، المثل رقم: 2414، ويُروى: عرف حميقاً جملُه، أي أن جمله عرفه فاجترأ عليه، يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس، ويقال: معناه عرف قدرَه، ويقال: يُضرَب لمن يستضعف إنساناً، ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه.

فإن كان المصغر اسماً لمؤنث عارياً من التاء وجب دخول التاء مطلقاً، فيقال في زينب وسعاد وحُبلى: زُنَيْبة، و سُعَيْدة، و حُبَيْلة[1].

"وقد يحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد، مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير: إبراهيم و إسماعيل تصغير ترخيم: بُرَيْه، و سُمَيْع، بحذف الميم واللام من آخرهما، وهما أصل باتفاق، لكن لما كان مما يزادان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوهما، وحسَّن ذلك طول الاسم، وكنهما آخراً، وتحذف الهمزة منهما، وهي أصل في قول المبرد، وزائدة في قول سيبويه، وحجة المبرد أن الهمزة لا تكون زائدة أولاً إلا وبعدها أربعة أصول، وحجة سيبويه أن العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة"[2].

وينبني على هذا الخلاف أن تصغيرهما تصغير غير الترخيم:

فذهب **سيبويه** إلى حذف الهمزة فيصير على ما بقي على " فعيليل " خماسياً، رابعه حرف مد ولين، فلا يحذف منه شيء، وتقول : بريهيم و سميعيل.

وذهب **المبرد** إلى إبقاء الهمزة؛ لأصالتها عنده، وإلى حذف الميم واللام، كما تحذف آخر الخماسي الأصول، فيقال: أُبَيْريه، وأُسَيْميع، كما يقال في سفرجل: سُفَيرِج[3]

قال أبو حيان: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن العرب هكذا صغرت فيما رواه أبو زيد وغيره[4] .

13- تصغير الأسماء المبنية:

"لا تُصغَّر الأسماء المبنية ماعدا أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فيصغران؛ لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث إنهما يوصفان ويوصف بهما، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقى أولهما على الفتح، وزيد في آخرهما ألف عوضاً عما فات من ضم الأول، وقيل للمخالفة بينه وبين المعرب"[5]

---

[1] همع الهوامع 153/6.

[2] همع الهوامع 153/6.

[3] كتاب سيبويه 3/ 474، وشرح شافية ابن الحاجب 284/1، وهمع الهوامع 153/6.

[4] ارتشاف الضرب 400/1.

[5] شرح الشافية 284/1 ،والمساعد على تسهيل الفوائد 525/3.

- **تصغير ذا وتا** : تصغران على ذَيّا وتَيَّا، والأصل ذَيّيَا و تَيّيَا، "بثلاث ياءات: الأولى عين الكلمة، والثانية ياء التصغير، والثالثة اللام، فاستثقل اجتماع ثلاث ياءات، فحذفوا واحدة، وأطبقوا على فتح الذال والتاء" **وفي تثنية ذا وتا** : ذيَّان وتيَّان[1].
- **"تصغير الذي والتي**: تصغران على **اللَّذيَّا واللَّتيَّا**، واللام فيهما مفتوحة عند جمهور العرب، **وفي تثنية الذي والتي** : اللَّذيّان، واللَّتيّان، واللَّذيَّيْن، واللَّتيَّيْن وفي تصغير **الأُلَى**: أُلَيَّاء، وفي تصغير **أولاء**: أُلَيَّاء"[2]

- **تصغير الذين**: عند **سيبويه** : يحذف سيبويه ألف العِوَض نَسْياً، فيقول في الجمع : اللذيُّون، واللَّذيِّين، بضم الياء، وكسرها، أما **الأخفش** فلا يحذف لا في المثنى ولا في المجموع، فيقول في الجمع: اللَّذيَّوْن، واللَّذيَّيْن (بفتح الياء) كالمصطفَوْن والمصطفَيْن، فيكون الفرق عنده بين المثنى والمجموع في النصب والجر بفتح النون وكسرها وهو مذهب المبرد أيضاً، والمسموع في الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه[3]

- **تصغير اللاتي :**استغنى سيبويه باللتيات جمع سلامة اللتيا عن تصغير اللاتي واللائي، وقد صغرهما الأخفش على لفظهما قياساً لا سماعاً، وكان لا يبالي بالقياس في غير السماع، فقال في تصغير اللاتي: اللَّوَيْتا، وفي تصغير اللائي: اللَّوَيْئا[4].

قال السيوطي في الهمع:" وإجازة تصغير اللاتي، واللواتي، واللائي مذهب الأخفش، قاله قياساً، ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تصغيرها استغناءً بجمع الواحد المحقر، وهو اللتيات جمع اللتيا، قال: ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس؛ لأن قياس هذه الأسماء ألا تصغر، **فمتى صغرت العرب منها شيئاً وقفنا فيه مع مورد السماع"**[5].

14- تصغير الاسم الثنائي:

يُتَوصل إلى مثال فُعَيل في الثنائي برد ما حذف منه إن كان منقوصاً، سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللام[6]؛ "لأن أقل أوزان التصغير فعيل، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف، فإذا

---

(1) المساعد 523/3، والهمع 150/6.

(2) المساعد 523/2، وشرح شافية ابن الحاجب 288/1.

(3) شرح شافية ابن الحاجب 288/2، والمساعد على تسهيل الفوائد 524/3.

(4) كتاب سيبويه 489/3، وشرح شافية ابن الحاجب 289/2.

(5) همع الهوامع 151/6.

(6) المساعد على تسهيل الفوائد 501/3 ، وهمع الهوامع 136/6.

كنت محتاجاً إلى حرف ثالث فرُدّ الأصلي المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين، أو كنت لا تعرف أن الذاهب منها أي شيء هو، زدت في آخرها في التصغير ياء قياساً على الأكثر؛ لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين"[1]

مثال الفاء: عِدة، و زِنة، و شِية، و سِعة، وصِفة، و صِلة، و جِهة، و لِدة، و(خُذ، و كُل، ومُر، وعِد) مسمىً بها، فإذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف في موضعه فتقول: وُعيد، وأُخَيذ، وكذا باقيها[2]

ومثال العين: سه[3]، ومذ، وسل، وقم، ومُر، وبِع، مسمىً بها، فتقول: سُتيهة، ومُنَيذ، وسويل، وقُوَيم، وبُيَيع.

ومثال اللام: يد، ودم، وشفة، و فوك، وقط، وفُلُ، فتقول: يدية، ودُمَي، و شُفَيهة، وفويهك، وقطيط، وفُلَين.

وإن لم يكن منقوصاً، بل كان ثنائي الوضع، زيد فيه ياء، فيقال في (من) و(عن) و(إن) مسمىً بها: مُنَيّ، و عُنَيّ، و أُنَيّ[4].

"ولا يُعتد بتاء التأنيث، فلا يقال في شفة مثلاً إنه ثلاثي، بل هو ثنائي، وكذا بنت وأخت، وكيت وذَيت، وهَنْت و مَنْت "من ألفاظ الحكاية" ، فكلها ثنائية ، فإذا صغرت رددت المحذوف فقلت: شُفَيهة، وبُنَيّة، وأُخَيّة، وكُيَيّة، وذُيَيّة، و هُنَيّة، ومُنَيّة؛ لأن لامها مختلف فيه عند العرب ، وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفاً في لغة، وحرفاً غيره في لغة جاز تصغيره على كلٍ منهما"[5]

فإن تأتّى فُعيل بما بقي من منقوص لم يُرد إلى أصله، كـ هارٍ، وميت، وشاك، وخير وشر، وناس، فيقابل: هُوَيْر، ومُيَيْت، وشُوَيْك، وخُيَيْر، وشُرَيْر، ونُوَيْس، هذا مذهب سيبويه، ونقل ابن مالك عن أبي عمرو أنه يرد المحذوف فيقال: هُوَيِّر، وموَيِّت، وشُوَيِّك وأُخَيِّر، وأُشَيِّر، وأُنَيِّس، وفي يرى علماً: يُرَيِّئ، ونقل غيره هذا المذهب عن

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب 218/1.

(2) همع الهوامع 136/6.

(3) أصله "سته" وفيه ثلاث لغات: إحداها هذه "سه" وهي محذوفة العين، والثانية ستٌ بحذف اللام مع فتح السين، والثالثة "است" بحذف اللام وإسكان السين والمجيء بهمزة الوصل، شرح شافية ابن الحاجب 219/1.

(4) همع الهوامع 136/6.

(5) شرح شافية ابن الحاجب 222/1،وهمع الهوامع 136/6.

يونس[1] وهو "عند سيبويه من تصغير ما لم ينطق به كرويجل في رجل، ورده سيبويه وقال: لا يجوز، واحتج بقول العرب كلهم: نُوَيْس"[2]، وكان المازني يرد نحو يضع، وهار إلى أصله نحو: يويضع، وهويئر، قال سيبويه في باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه: " فمن ذلك قولك في مَيْت: مُيَيْت، وإنما الأصل: مَيِّتٌ، غير أنك حذفت العين، ومن ذلك قوله في هارٍ: هُوَيْرٌ، وإنما الأصل هائرٌ، غير انهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميِّت، وكلاهما مبدل من العين، وزعم يونس أن ناساً يقولون: هويئر على مثال هويعر، فهؤلاء لم يحقروا هاراً، وإنما حقروا هائراً، كما قالوا رويجل كأنهم حقروا راجلاً، كما قالوا أُبَينون، كأنهم حقروا أَبْنى مثل أعمى"[3]

15- تصغير الظروف:

قال سيبويه في باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام:" فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مغيربان الشمس، وفي العشيّ: آتيك عُشيّاناً، وسمعنا من العرب من يقول في عشيّة: عُشَيْشِية، فكأنهم حقروا مغربان، وعشيان، وعَشّاة... وقال: " فأما غُدْوة فتحقيرها عليها، تقول: غُدَيَّة، وكذلك سَحَر تقول: أتانا سُحَيْراً، وكذلك ضحىً، تقول: أتانا ضُحَيّاً"[4].

وتصغير هذه الظروف وغيرها من الظروف التي أجيز تصغيرها إنما هو لتقريب حين من حين وتقلل الذي بينهما– كما قال سيبويه - وذلك مثل: دُوَيْن ذاك، وفُوَيْق ذاك، فإنما تقرب الشيء من الشيء، وتقلل الذي بينهما، وليس المكان بالذي يُحقَّر[5].

16- تصغير ما ثانيه حرف لين (الياء):

وذلك نحو: بيت وشيخ فقد " أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو: بييت وشييخ ، وقلبها واواً، نحو: بويت، وشويخ، وحَكَوْا عن العرب: بويضة، والتزم البصريون الأول، وجعلوا بويضة شاذاً"[6]،

---

(1) والمساعد على تسهيل الفوائد 502,503/3 ،وهمع الهوامع 137/6.

(2) كتاب سيبويه 457/3، والمساعد على تسهيل الفوائد 503/3.

(3) كتاب سيبويه 456/3.

(4) كتاب سيبويه 484/3.

(5) كتاب سيبويه 485/3، والمقتضب 271/2.

(6) المساعد 498/3.

أي أن الكوفيين أجازوا قلب الياء واواً وأجازوا إبقاءها، بينما البصريون جعلوا القلب شاذاً وإن سُمِع عن العرب، وذهب الرضي هذا المذهب ولم يذكر مذهب الكوفيين[1].

17- أسماء جاءت على صيغة المصغَّر:

جاءت أسماء مسموعة على صيغة المصغَّر، ولم يُنطَق لها بمكبَّر نحو: الكُمَيْت من الخيل الحُمر، والكُعَيْت وهو البلبل أو ما يشبهه عند المبرد، والثريا للنجم المعروف[2]، وقد نطقوا بهذه الأشياء مصغرة؛ لأنها مستصغرة عندهم، والصغر من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير، ولم تستعمل مكبراتها[3]، قال أبو حيان: " وكثر مجيء المصغر دون المكبر في الأسماء الأعلام كـ : قريظة، وجُهَيْنة، وحُنَيْن، وهُذَيْل، و سُلَيْم[4].

18-تصغير المركب الإضافي.

مذهب البصريين في تصغير المركب الإضافي أن يُصغر المضاف، ولا يُعتد بالمضاف إليه، " فيقولون: أُبَيّ بكر، وأميمة بكر؛ لأن الأول هو الذي يُجمع ويثنى ويوصف"[5]، وذهب الفراء إلى تصغير المضاف إليه إذا كان المضاف كنية، محتجاً بما سُمع عن العرب، قال الرضي: "وذهب الفراء في المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه، احتجاجاً بنحو: أم حُبَيْن[6] وأبي الحُصَيْن[7]، وقوله[8]:

أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدما أفنانُ رأسكِ كالثَّغَام المُخلِسِ

فصغر المضاف إليه (الوليِّد) ولم يصغر المضاف وهو أم فيقول أميمة.

وكذلك مما جاء في أمثال العرب:" جاء بأم الرُبَيْق على أُرَيْق"[9].

---

(1) شرح الشافية 217/1.

(2) همع الهوامع 147/6.

(3) شرح شافية ابن الحاجب 280/1.

(4) ارتشاف الضرب 390/1.

(5) ارتشاف الضرب 399/1.

(6) أم حبين: دويبة معروفة على خلقة الحرباء، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، د.ط،د.ت 45/1

(7) أبو الحصين كنية الثعلب.

(8) شرح شافية ابن الحاجب 273/1، وذكر أن البيت منسوب للمرار الأسدي ولم أجده في ديوانه، وقيل للمرار الفقعسي ولم أعثر على ديوانه

(9) مجمع الأمثال للميداني 169/1، وأم الربيق الداهية وأصله من الحيات، وأما أريق فأصله وُريق تصغير أورق مرخماً، وهو الجمل الذي لونه لون الرماد.

19- تصغير اسم الفاعل العامل:

مذهب البصريين أن اسم الفاعل إذا كان عاملاً فإنه لا يُصغَّر، وأجازوا تصغيره إذا كان غير عامل، أي بمعنى المضي، قال سيبويه:" واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويرب زيداً، وهو ضويرب زيدٍ، إذا أردت بضارب زيد التنوين، وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى، فتصغيره جيد"[1]

أما الكوفيون فقد نقل أبو حيان في الارتشاف أن "الكسائي يجيز تصغير اسم الفاعل مع عمله "([2]) وذكر ابن عقيل في المساعد" أن الفراء تبع البصريين في المنع وأن أبا جعفر النحاس من البصريين وافق الكسائي في جواز تصغير اسم الفاعل العامل، ودليل الكسائي من السماع قول العرب: "أظنني مرتحلاً وسويئراً فرسخاً "[3].

20- تصغير (أفعل) في التعجب:

ذهب البصريون إلى أن تصغير (أفعل) في التعجب شاذ، يُحفظ ما سمع منه ولا يقاس عليه؛ لأنه فعل والفعل لا يُصغَّر، وقد أجازه سيبويه، قال:" وليس شيء من الفعل، ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعَلَه "[4]

وذهب الكوفيون إلى قياسية تصغير (أفعل) التعجب؛ لأنه عندهم اسم، قال الرضي: " أقول: عند الكوفيين أفعل التعجب اسم، فتصغيره قياس، وعند البصريين هو فعل"[5]

وقد استدل الكوفيون على جواز تصغير (أفعل) التعجب بقول الشاعر[6]:

يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شدنَّ لنا من هؤليَّائكنَّ الضالِّ والسُّمُرِ

وقد وافق الكسائيُّ البصريين في فعلية أفعل التعجب[7]، فالخلاف بين النحاة في هذه المسألة مبني على كون أفعل التعجب اسماً أم فعلاً، وما يخص البحث هنا ما ورد من السماع بتصغير أفعل التعجب سواء أكان اسماً أم فعلاً.

---

(1) كتاب سيبويه 480/3.

(2) ارتشاف الضرب 352/1.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد 191/2.

(4) كتاب سيبويه 477/3.

(5) شرح الشافية279/1، والمساعد 156/2.

(6) البيت مختلف في نسبته فنسبه قوم إلى العرجي، ونسبه آخرون إلى بدوي سموه كاملاً الثقفي، ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العريني، شرح الشافية190/1.

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف 126/1.

❖ خُلاصَة الفَصْل الثاني:

- لم يعرّف النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه والمبرد الحال، وإنما وردت بلفظها في عناوين كتبهم.
- أطلق سيبويه على الحال تسميات عدة، منها: الخبر والصفة، والمفعول فيه، وكذلك عند المبرد عدها مفعولة.
- استخدم الفراء مصطلحي القطع والفعل للدلالة على الحال.
- عرض الفصل الثاني في باب الحال لست مسائل، مسألتان اثنتان ورد السماع مطابقاً لهما، في حين ورد السماع في أربع منها بخلاف ما قعده النحاة.
- استخدم نحاة البصرة مصطلحي الاستثناء والمستثنى كمترادفين يحل كل منهما محل الآخر.
- عرض الفصل السابق في باب الاستثناء لسبع مسائل، جاء السماع في ثلاث منها موافقاً للقاعدة، بينما ورد بخلافها في أربع.
- استخدم علماء العربية مصطلح التحقير للدلالة على التصغير، ثم تطور هذا المصطلح ليدل على غرض من أغراض التصغير .
- باب التصغير في جلّه يخضع للسماع، فمعظم مسائله كانت تستند على ما سُمع من العرب، ثم قيس عليه غيره.
- هناك قلة في آراء الكوفيين الصرفية قياساً بآراء البصريين، وذاك عائد إلى أسبقية مدرسة البصرة من حيث النشأة والريادة.

• الفَصْلُ الثالث

الموازنة بين المدرستين

ويضم المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : موازنة بين منهجي المدرستين.

المبحث الثاني: موازنة بين آراء المدرستين في مسائل السماع في أبواب

(الحال والاستثناء والتصغير) .

المبحث الأول – موازنة بين منهجي المدرستين.

- الموازنة في منهجهم في التقعيد.

اشتهر البصريون في منهجهم أنهم لم يكونوا يقبلون كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر، أو القولة النابية، وفي هذا يقول السيوطي:" اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسعُ روايةً"[1].

لهذا كانوا يشترطون في شواهدهم أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر؛ وكانوا يعتمدون على الشواهد كثيرة الدوران على ألسنة العرب، التي تصلح أن تكون قاعدة تتبع، ومثلاً يُحتذى، ويقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر، لذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفاً للقواعد، ويحكمون بأنه شاذٌّ أو مصنوع[2]

لم ينقل البصريون عن الكوفيين؛ لما كانوا يعرفون عن الكوفيين تسامحَهم في ذلك، فالبصريون – كما سبق – لا يسلّمون بكل ما يسمعون، ولا يجيزون إلا حيث يثقون، يقول ابن الأنباري: " لا يُعلَمُ أحدٌ من علماء البصرة بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيدٍ فإنه روى عن المُفضَّل الضبي"[3].

واعتمد البصريون في منهجهم على التقليل من رواية الشعر، الأمر الذي أدى إلى قلة الشعر المصنوع لديهم مقارنةً بالكوفيين، وهذا هو السبب الذي جعل البصريّ يتحرج أن يأخذ الشواهد عن الكوفي.

واختصار القول في منهج البصريين في السماع: إنهم كانوا يعدونه الأصل وإن وُجد القياس، فإذا اجتمع السماع والقياس في الظاهرة الواحدة أخذوا بكل منهما وإن اختلف السماع والقياس فيها فضَّلوا السماع على القياس، وأخذوا بالمسموع ولم يقيسوا عليه، وإن لم يكن لديهم المسموع فيها لجأوا إلى قياسها على أمثالها، فإن ورد عن العرب الفصحاء، أو عن شاعر من

---

(1) الاقتراح ص236.

(2) مدرسة البصرة النحوية ص152.

(3) نزهة الألبّاء ص102.

الشعراء الذين يُحتَجُّ بشعرهم، أو في قراءة قارئٍ غيرِ متواترةٍ ما خالف أقيستَهم مما لا يستطيعون تخطئَتَه أو ردَّه؛ لجأوا إلى التفسير والتأويل بتقدير محذوف ونحوه ينسجم مع المعنى، ويوافق الأقيسة[1]

ومع كثرة التعليل والتأويل عندهم، إلا أنه كان يَرِدُ على الصورة السهلة الواضحة التي يدعو إليها البحث في الظاهرة، وعرض أحكامها وأصولها من تبيين لعلل ورود هذه الظواهر الإعرابية على الصورة التي وردت، وإيضاح أسباب ذلك للدارسين العرب وغيرهم من الأقوام التي دخلت الإسلام، والتي من أجلها وضع النحو، مما كان لا بد منه، ولا مفر منه، وهو ما سماه الزجّاجي العلة التعليمية وهي أول العلل وأوضحها[2]، وهذا في غالبه إلا أنه في بعضها كان ركيكاً ضعيفاً كما اتضح في الفصل الثاني.

أما الكوفيون فقد سلكوا منهجاً في السماع قيدوا بموجبه حريتهم تجاه المسموع، ولم يتصرفوا فيه، ولم يُعملوا عقولهم – وإن كانوا قادرين على ذلك- ولم يطلقوا العنان لتفكيرهم في تأويل ما ورد من كلام العرب، احتراماً له وتقديساً لمادته من قرآن وقراءات وغيرهما من المسموع العربي.

فعندما سئل الكسائي في مجلس يونس عن قولهم: (لأضربنّ أيُّهم يقوم)، لِمَ لا يقالُ: (لأضربن أيَّهم يقوم)؟ فقال: أي هكذا خلقت[3]، يقول د.الراجحي: " ولسنا نعرف تعبيراً أدل على الوصف المحض من تعبيره: (أي هكذا خلقت)[4]، أي لم يتحيّل لها ما تحيل البصريون واشترطوه لذلك.

فتعليل إجابته بقوله: "هكذا خلقت" يدل على أن الظواهر اللغوية عند الكوفيين تُنْقل ولا تُمَنطق، ولا تفسر بعمل عقلي، فهو بهذا يسير على خطى قومه في النحو وما تميل إليه من التتبع اللغوي، وعدم التأويلات البعيدة[5].

فالكوفيون يحترمون كل ما جاء عن العرب، ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا القليل أساساً لوضع قاعدة عامة.

---

[1] المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، إربد الأردن، ط3، 2001م، ص78.

[2] المدارس النحوية، خديجة الحديثي ص78.

[3] الخصائص 292/3.

[4] النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص59.

[5] مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي 351.

وقد سبق قول السيوطي في بغية الوعاة عن ابن درستويه: "إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه "[1]؛ أي الشاذ عند البصريين.
وقول الأندلسي: "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جوازُ شيءٍ مخالف للأصول، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه، بخلاف البصريين "[2]

ولذلك كانوا يقيسون على القليل والنادر والشاذ، حيث أجازوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان استعمالهم قليلاً لا ينطبق على القواعد العامة التي توصل إليها البصريون، بل يجعلون هذا القليل النادر أصلاً وأساساً لوضع قاعدة عامة.

إن احترام الكوفيين للمسموع، جعلهم يُجْرون الكلام في الغالب على حسب الظاهر، والتخفيف والتقليل من صور الحذف والتقدير؛ لتوسيع القواعد الخارجة عن القياس كما هو عند البصريين، لذا قل عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل والحمل على الشذوذ والاضطرار والاستنكار، فلم يحاولوا التوفيق بين المثال المخالف للقاعدة والقاعدة نفسها كثيراً، أو أن يدرجوا النصوص تحت القاعدة بوساطة التأويل[3]

وهذا ما جعل الكوفيين غير متمسكين بالحدِّ المكانيّ الذي وضعه البصريون، ولم يتقيدوا به، بل لم يحترموا بعض القواعد والأسس التي وضعها البصريون للنحو العربي وهم أساتذتهم، إلا أنَّ هذا لا يغض من عملهم ففيه ما فيه من الخير للعربية، أقله أنه حفظ بعض الأمثلة التي كادت تندثر.

- **الحدُّ المكانيُّ والزماني للسَّماع عند المدرستين .**

رفض البصريون سماع اللغة من أحد إلا ما كان قد بقي في أجزاء معينة من البادية رأوا أنها سلمت من الاختلاط، وهي: غربي نجد، وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز وهو ما يسمى عالية السافلة وسافلة العالية، يقول أبو زيد الأنصاري: "ما أقول قالت العرب، إلا

---

[1] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ،ط1، 1965م، 164/2.

[2] الاقتراح 236.

[3] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي ص143.

إذا سمعته من عَجُز هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب "[1]

وقد حددت القبائل التي سمع منها البصريون وهي: بنو أسد، وبنو تميم وطيء، وقيس، وكنانة، وهُذَيل، وقريش. فضلاً عن قبائل وبطون سمع منها البصريون وإن كانت مسكوتاً عنها، كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول.

" وكذلك ثمة قبائل وبطون أخرى سمع منها البصريون، وإن كان يتعذر إرجاعها إلى أصولها؛ لتعدد القبائل والبطون التي تشترك في اسم واحد وأصولها مختلفة، مثل: بني عدي، وهم قبائل وبطون من قريش، وطيء، و فزارة، وكنانة، وبني حنيفة، ولخم، وكلب، وغيرهم"[2]

أما الكوفيون فلم يضعوا حدوداً مكانية؛ لقبول اللغة والنحو، أو رفضهما، بل الأمر عندهم كان فيه متسعٌ في المكان، فتوسعوا وتسامحوا في السماع من قبائل لم يسمع منها البصريون، وقد جمعنا في هذا البحث القبائل التي سمع عنها الكوفيون والتي مثلت حدودهم المكانية، بالإضافة إلى القبائل التي اشترك في السماع عنها البصريون والكوفيون.[3]

أما الحد الزماني الذي توقف عنده الأخذ عن كل من البدو والحضر، وحكم على كل ما يجيء بعد ذلك بالرفض، وقد كان للبادية حدٌ وللحضر حدٌ، أما البادية فكان بنهاية القرن الرابع تقريباً، وأما الحضر" فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء أسكنوا الحضر أم البادية، أما أهل البادية فقد استمر الأخذ عنهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري"[4]، وقد التزم البصريون والكوفيون بهذا الحد، ولم يقبلوا بعده مسموعاً.

مصادر السماع عند المدرستين.

هناك مصادر اتفق أصحاب المدرستين في الاعتماد عليها، ومصادر اختلفوا فيها.

أما المصادر التي اتفقوا في الاعتماد عليها في السماع فهي :

---

[1] المزهر 1/ 151، والقياس النحوي ص40.

[2] القياس النحوي ص43.

[3] التمهيد، ص12وما بعدها.

[1] في أصول النحو، سعيد الأفغاني ص20و21.

- **القرآن الكريم** : هناك اتفاق بين أصحاب المدرستين في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وأن ما جاء فيه يُعَد أفصح اللغات وأحسنَها.

أما القراءات القرآنية: فقد كان الجيل الأول من نحاة البصرة يرون القراءات القرآنية سُنةً متبعة لا يصح التعرض لها بتخطئة أو تصويب، فقد أُثر عن الأصمعي قوله: " سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"[1]، ويقصد بالحرف وجه القراءة، وإن لم يكن متواتراً.

أما سيبويه فقد تعامل في كتابه مع القرآن الكريم والقراءات القرآنية على أنهما حقيقتان متغايرتان، فالقرآن الكريم كلام الله المنزل على سيدنا محمد ﷺ، وتواتره من الضروريات، أما القراءات القرآنية فهي تمثل لغات القبائل العربية ولهجاتها، فهو يرى أن كل قارئ قد قرأ بلغته لذلك فما كان من تضعيف لهذه القراءة أو تلك إنما هو تضعيف لهذه اللهجة أو تلك، التي جاءت على لسان الناطقين بها من العرب " فالقراءات عنده تمثل لغات ولهجات عربية يأتي بها للتمثيل ولا يعدها قرآناً وإنما هي غيره"[2]، فكان عندما يعقّب على القراءة يقول: "هذه لغة ضعيفة" أو"هي قليلة "[3]، وهذا يعني أنه لا يضعِّفُ القراءة، وإنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو القلة.

أما نحاة البصرة المتأخرون فقد تجاوزوا هذا الموقف، وتعرضوا لبعض القراءات بالتخطئة تارةً، وبالرفض تارةً أخرى، فوقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية الأخرى فأخضعوها لأصولهم، وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، أو القبح، حتى لو كانت هذه القراءة من القراءات السبع[4]، ومن هؤلاء النحاة الأخفش والمبرد على سبيل المثال، أما الأخفش فقد كان في بعض مواقفه يعدل القاعدة، وفي بعضها لا يأخذ بالقراءة كما سبق في الفصل الأول، أما المبرد فقد تأثر بأستاذه المازني الذي ختم كتابه التصريف بالطعن على القراء، والسخرية منهم، وعدهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني[5]

---

(1) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ط1، ص48.

(2) حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ص11.

(3) كتاب سيبويه 58/1 وذلك في معرض تعقيبه على قراءة " ولات حينُ مناص" بالرفع.

(4) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ص337.

(5) المقتضب، 111/1.

أما موقف الكوفيين من القراءات القرآنية فقد اشتهر عنهم الاختلاف عن البصريين اختلافاً كبيراً، فهي بالنسبة لهم مصدرٌ من مصادر النحو عامة، والسماع خاصة، فكانوا يجيزونها ويحتجون بها، ويعقدون على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء؛ فلا يرفضون غيرها، ولا يغلِّطونها؛ لأنها صواب عندهم، وقد أرجع العلماء اهتمام الكوفيين بالقراءات إلى اعتبارات عدة منها[1]:

- أن الكوفة كانت مهبط الصحابة، ففيها نزل عدد كبير منهم، وهم أو أكثرهم عرب، لا يُتَهمون في فصاحتهم، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء كانوا أئمة القراء في العراق، وهم: عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي.
- أن مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة، وهو علي بن حمزة الكسائي، وثقافته عربية إسلامية محضة، لم يعرف عنه أنه اتصل بالثقافات الأجنبية، أو تأثر بها، فهو من الذين ينهجون المنهج الذي سلكه الفراء من اعتماد على النقل واعتداد بالرواية، وهو من الذين يروون القراءات متصلة السند، ويعتدون كل الاعتداد بما روي من قراءات في دراسة العربية؛ لأنها من القرآن، وما كان من القرآن فهو أجدر بالتفصيل ، وأولى بالقبول.
- أن طابع الكوفيين في دراستهم ديني، ومن مظاهر هذا: عنايتهم بالقرآن، وصلة الكسائي به واضحة كل الوضوح، فهو من أئمة القراءة، وصلة الفراء به واضحة، وهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالاً تتصل بالقرآن، وكتابه : " معاني القرآن" شاهد ينطق بعناية الرجل بالأعمال القرآنية .

وهذا الموقف من الكوفيين هو المشهور، والمعروف، وقد عرض البحث لمواقف أئمة الكوفيين كالكسائي والفراء صورة أخرى تختلف عن الصورة السابقة المشهورة عنهم وهذه الصورة تتجلى في ردهم لبعض القراءات ومنها المتواتر، ووصفها بالرداءة والشذوذ و بالقبح أحياناً.

وقد خلص البحث إلى تسجيل موقفين للكوفيين من القراءات:

---

[1] مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي ص345 ،وتطور الدرس النحوي، الخثران ص222.

موقف يقبل القراءة، ويقيم عليها القواعد، وموقف يرفض بعض القراءات، ويعدها شاذة، كما سبق في الفصل الأول مما يجعل قول أبي البركات الأنباري - ومن تبعه من الباحثين المحدثين- إن الكوفيين يقبلون القراءات ويحتجون بها، يجانبه الصواب[1]

- **الحديث الشريف** للبصريين والكوفيين موقف موحد من الاحتجاج بالحديث الشريف حيث اتفقوا في عدم الاستشهاد بالحديث الشريف؛ للأسباب التي ذكرت سابقاً .

- **كلام العرب شعراً، ونثراً.**

اعتمد البصريون والكوفيون على الشعر كثيراً، وطبقوا عليه أسسهم ومعاييرهم على النقل من القبائل في الصدر الأول، عليه، فمن حيث التحديد الزماني قبلوا الاحتجاج بأشعار عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواءً أسكنوا الحضر أم سكنوا البادية، وأما بالنسبة للبادية خاصة فإن منتصف القرن الرابع أو ربعه الخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبناء البادية، وعلى هذا الأساس قسموا الشعراء إلى أربع طبقات هي[2]:

الطبقة الأولى - الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.
الطبقة الثانية - المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد، وحسان.
الطبقة الثالثة - المتقدمون، ويقال لهم : الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.
الطبقة الرابعة - المولَّدون، ويقال لهم : المحدثون، وهم مَن بعدَهم إلى زماننا، كبشار وأبي نواس.
فالطبقتان الأوليان يُستَشهدُ بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثةُ فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

والسبب في رفض الاحتجاج بشعر المولدين والمحدثين أنهم اختلطوا بأقوام غير فصحاء، وبِبُعدِهم عن زمن الفصحاء المعتد بهم؛ مما أدى إلى فساد سلائقهم، ولذلك اتهموهم بكثرة اللحن، وقد نبه إلى ذلك الجاحظ حيث يقول:" إن المولَّد لا يُؤمَنُ عليه الخطأ إذا كان دخيلاً

---

[1] تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران ص226.

[2] خزانة الأدب 1/ 5، ومراحل تطور الدرس النحوي، الخثران ص198.

في ذلك، وليس كالأعرابي الذي إنما يحكي الموجود الظاهر له الذي عليه نشأ وبمعرفته غُذِّي"[1]

أما بالنسبة للنثر فقد غلبت لغة الشعر على لغة النثر في استشهاد النحويين الأوائل منهم والمتأخرين، و ذلك راجع إلى سرعة حفظ الشعر وانتشاره، واعتماد العرب على الحفظ لا الكتابة في بداية أمرهم، ولاشك في أن الشعر هو ما يُحفظ غالباً؛ لسهولته التي اكتسبها من خلال الوزن والقافية، يقول ابن رشيق:" وقد اجتمع الناس على أن المنثور في كلامهم أكثر، وأقل جيداً محفوظاً، والشعر أقل، وأكثر جيداً محفوظاً؛ لأن في أدناه من زِينة الوزن والقافية ما يقارب به جيد المنثور"[2]، ويقول أيضاً: " ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يُحفَظ من المنثور عُشرُه، ولا ضاع من الموزون عُشْرُه "[3]

وأما المصادر التي اختلفوا فيها فهي :

1- زادت مدرسة الكوفة من مصادرها فاعتمدت على النَّحْو البَصريّ حيث تلقَّى الكوفيون النحو البصري عن عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، فقد درس الكسائي كتاب سيبويه على الأخفش، كما وقف عليه الفراء، واحتفظ لنفسه بنسخة منه وُجِدت تحت وسادته، كما أهدى الجاحظ نسخة منه لمحمد بن عبد الملك كانت بخط الفراء ومراجعة الكسائي.

فأئمة الكوفة وقفوا على النحو البصري مشافهة أو مناقلة، ولا بد من أنهم قد أفادوا من أعمال البصريين، وكان لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها في منهجهم[4].

أما البصريون فلم يعتمدوا على النحو الكوفي، ولم يأخذوا من الكوفيين، وذاك لأنهم الأسبق في وضع النحو، بل هم واضعوه مؤسسوه.

---

[1] كتاب الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 183/4، و مراحل تطور الدرس.

[2] العمدة، ابن رشيق 20/1.

[3] المصدر السابق 20/1.

(4) مدرسة الكوفة، د.مهدي المخزومي ص330.

2- اعتمد الكوفيون في مصادرهم على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها- بالإضافة للغات الأعراب التي استشهد البصريون بلغاتها والتي ذكرت سابقاً- وهي لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطَمِيَّة الذين غلّط البصريون لغتهم ولحّنوها، واتهموا الكسائي أنه أفسد النحو، وأنه قد أفسد ما كان أخذه بالبصرة[1].

[1] مدرسة الكوفة 331.

المبحث الثاني – موازنة بين آراء المدرستين في أبواب: (الحال والاستثناء والتصغير)

أولاً- باب الحال

- عبّر البصريون عن مصطلح الحال بتسميات عديدة، كالخبر، والصفة، كما عند سيبويه، والمفعول فيه عند المبرّد، وشبه المفعول كما عند ابن السراج، بينما استخدم الكوفيون مصطلحين آخرين غير مصطلح الحال، بالإضافة لمصطلح الحال هما: مصطلح القطع، ومصطلح الفعل كما جاء في معاني القرآن للفراء في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ**﴾[1] ، وقوله تعالى:﴿**قُلۡ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا خَالِصَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ**﴾[3].

- **تقديمُ الحالِ على الفعل العاملِ فيه.**

أجاز البصريون تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان عامله اسماً ظاهراً، مستدلين على ذلك بالسماع من القرآن الكريم، وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿**خُشَّعًا أبصارُهم يَخرُجون من الأجداث**﴾[4]، ومن كلام العرب قولهم: " **شَتَّىً تَؤُوبُ الحَلَبةُ** "، ومن الشعر قول الشاعر سويد بن كاهل اليشكري[5]:

مُزبِداً يَخطِرُ ما لم يَرَني وإذا يخلو له لحمي رَتَعْ

بينما منع الكوفيون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو:" راكباً جاء زيدٌ" وأجازوه مع المضمر نحو: "راكباً جئتُ"، معللين ذلك بأنه يؤدي إلى تقديم المضمر وهو الضمير في "راكباً " على المظهر وهو زيد، وهو ما لا يجوز عندهم، في حين أجازه البصريون سواء كان مضمراً أو مظهراً؛ "لأن النية في الحال التأخير عن صاحبه، فلا يكون إضمار قبل الذكر في تقديم خبر المبتدأ، وفي الفاعل والمفعول به[6]، نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَوۡجَسَ**

---

(1) سورة الزمر من الآية 67.

(2) سورة الأعراف من الآية 32.

(3) سورة البقرة من الآية89.

(4) سورة القمر من الآية 7.

(5) ديوان سويد بن كاهل اليشكري، ص31.

(6) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب69/2.

فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[1]، فالضمير في نفسه عائد إلى (موسى)وإن كان مؤخراً في اللفظ إلا أنه جاز في التقديم، وكذلك قول زهير[2] :

من يلقَ يوماً على علاته هرماً يلق السماحةَ منه والنَّدى خُلُقاً

ومن كلام العرب: "في أكفانه لُفَّ الميتُ"، وجاء في المثل: " في بيته يؤتى الحَكَمُ"[3]،فهو وإن عاد الضمير على متأخر في اللفظ إلا أنه عائدٌ أيضاً على متقدم في الرتبة، وهذا جائز عندهم.

ويبدو من خلال حجج البصريين في هذه المسألة و ما تواتر لديهم من السماع أن تقدم الحال على صاحبها وعلى الفعل العامل فيها أمر جائز لا يحتمل الرفض أو التأويل لاسيما وقد نطق به القرآن الكريم أفصح الكلام قاطبةً.

- **وقوعُ المصدرِ المنكَّرِ حالاً.**

هذه القضية من القضايا التي اختلف فيها النحاة اختلافاً كثيراً، ليس خلافاً بين المدرستين فحسب، وإنما اختلف نحاة المدرسة الواحدة فيما بينهم، كما مر في الفصل السابق حين عرض البحث لهذه القضية.

ولعل مجيء المصدر الصريح المنكر حالاً أمرٌ محسوم الجواز؛ وذلك لوروده في القرآن الكريم المصدر الأول في كل تقعيد، وهو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، وغير ذلك من العلوم[4].

وقد كثر مجيء الحال من المصدر المنكر في القرآن الكريم، وعضد ذلك ورود المصدر المنكر حالاً في كلام العرب كما مر سابقاً، كقولهم: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً و لقيته فجأة، وكفاحاً، ووعياناً، و كلمته مشافهةً.

وهذه بعض الآيات من القرآن الكريم، والتي ورد فيها المصدر المنكر حالاً، والتي احتملت مع الحالية إعراباً آخر، وقد ذُكِر أن المصدر(**بغتةً**) وحده ورد في القرآن الكريم في موضع الحال في ثلاثة عشر موضعاً، إضافةً إلى عشرات الآيات التي استخدم فيها المصدر المنكر حالاً ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

[1] سورة طه الآية67.

[2] ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم أ. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1988م، ص77 وفي الديوان: (إن تلقَ).

[3] مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية،1955م، 72/2 المثل رقم2742.

[4] في أصول النحو، سعيد الأفغاني ص28.

1- ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[1]
2- ﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾[2]
3- ﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْۚ﴾ [3]
4- ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ﴾[4]
5- ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾[5]
6- ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾[6]
7- ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا﴾ [7]

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن هذا المصدر نفسه حال مؤول بالمشتق، نحو: " زيدٌ طلع بغتة "، أي: باغتاً، وحجتهم أن الخبر أخو الحال، ووقع النعت مصدراً منكراً في نحو: هذا ماءٌ غورٌ"، فلا ينكر أن يقع المصدر حالاً، وأيضاً فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه، فيقع الاسم المشتق مفعولاً مطلقاً في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع المصدر نحو قولهم: " قم قائماً "؛ أي: قم قياماً .

ومذهب المبرد الذي أجاز هذا في كل شيء دل عليه الفعل، نحو: " أتانا سرعةً " و" أتانا رُجلةً"، ولا تقول: أتانا ضرباً، ولا أتانا ضحكاً؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان، كما سبق في الفصل الثاني.

وذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك: "أتانا زيدٌ مشياً" مصدراً مؤكداً، والعامل فيه (أتانا)؛ لأن المشي نوع من الإتيان، ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل، نحو:" أعجبني حباً، وكرهته بغضاً، وتبسَّمَتْ وميض البرق[8]

مذهب الكوفيين والأخفش أن هذا المصدر المنكّر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف، وليس في الكلام حذف، فتأويل(جاء زيدٌ ركضاً) ركض زيدٌ ركضاً، كما قيل في نحو:" أحببته مقةً "، و" شنئته بغضاً ". قال أبو حيان: " وقال الكوفيون

---

[1] سورة البقرة الآية 2.
[2] سورة البقرة من الآية 55.
[3] سورة البقرة من الآية 231.
[4] سورة البقرة من الآية 236.
[5] سورة البقرة من الآية 260.
[6] آل عمران من الآية 83.
[7] آل عمران من الآية 191.
[8] شرح كتاب سيبويه ، السيرافي 258/2، وملخص آراء النحاة في الارتشاف لأبي حيان 1570/3.

والأخفش: هي مفاعيل مطلقة، فقال الكوفيون: منصوبة بالفعل الذي قبلها، وليست في موضع الحال؛ لأن معنى قتله: صَبَرَهُ، ومعنى أعطاه: نَقَدَهُ"[1]

كما اختلف النحاة في جواز القياس على ما سُمع من ذلك ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز القياس على ما سمع منه، وأجاز المبرد القياس على ذلك، إذا كان المصدر نوعاً من أنواع العامل، أما إذا لم يكن نوعاً من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ.

ويخلص البحث إلى أن مجيء المصدر المنكر حالاً واطراده في القرآن الكريم يجعل قبوله أولى من تأويله بالمشتق؛ لأن وروده حالاً فيه دلالة على معنى المبالغة والتوسع، وإذا أولناه بالمشتق فات ذلك المعنى، وقد أقر مجمع اللغة العربية جواز مجيء المصدر المنكر حالاً والقياس عليه وذلك في مؤتمره الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير من العام 1971م، ونصه: " وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالاً، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقاً، اتباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى"[2].

- **حذف عامل الحال.**

لم أقف في هذه المسألة – فيما بحثت – على رأي للكوفيين، وإنما سجلت المدونات النحوية آراء البصريين، خاصة سيبويه والمبرد، اللذيْن أجازا حذف عامل الحال، مع اختلافهما في تقدير هذا العامل في مواضع حذف الحال وجوباً كأن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً مقروناً بالفاء أو ثم، مثل: بعته بدرهم فصاعداً، أو ثم زائداً، أي ذهب الثمن صاعداً، أو زائداً، أو آخذاً في الازدياد، وتقول في غير الثمن: قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً، أو ثم زائداً .

ومن حذفها وجوباً أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام، وبدونها أيضاً، كقولهم: " أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ؟ أي تتحول تميمياً، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف، والمبرد يقدره : أتثبت.

وأياً كان تقدير العامل فالخلاف ليس منصباً على جوهر المسألة، إذ يجيز كلاهما حذف العامل وقد تبعهما في هذا جمهور النحاة محتجين بما ورد من كلام العرب المسموع وفي مقدمته القرآن الكريم .

---

[1] ارتشاف الضرب1571/3.

[2] القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية، خالد العصيمي، ص162.

- **وقوعُ الفعلِ الماضي حالاً.**

منع البصريون وقوع الفعل الماضي حالاً، إلا أن يكون معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف؛ وذلك لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه، وكذلك أن ما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصح أن يقال فيه :" الساعة" أو " الآن "، نحو:" مررت بزيد يضرب" و"نظرت إلى عمروٍ يكتب"؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي ألا يكون حالاً، بخلاف ما إذا كان مع الماضي "قد" حيث يجوز أن يكون حالاً، نحو : " مررت بزيد قد قام"؛ لأن "قد" تقرِّب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها حالاً؛ ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة، فيقال : " قد قام الآن أو الساعة "، ويذهب **الكوفيون والأخفش** إلى عدم اشتراط أن يُسبق الفعل الماضي الواقع حالاً بـ(قد)، وقد ضعّف أبو حيان رأيَ البصريين، إذ يقول: "جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير(قد)[1]، ويقول: "ولا يحتاج إلى إضمار(قد)؛ لأنه قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير(قد) فساغ القياس عليه "[2]

وقد مر بالبحث كيف قام البصريون بتأويل كل مسموع ورد بجواز مجيء الماضي حالاً، حتى القرآن الكريم إذ ردّ المبرد قراءة ﴿**أَوْ جَاءوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُم**﴾، بقراءة متواترة لم يقرأ بها إلا قارئ واحد وهو يعقوب، وهي قراءة: ﴿**حَصِرَةً صُدُورُهم**﴾.

والذي يترجح بعد البحث أن مجيء الفعل الماضي حالاً غير مقترن بقد ظاهرة أو مقدرة أمر سائغ في العربية، وليس أدل على ذلك من وفرة النصوص المسموعة التي جاءت على هذا الوجه ومنها – فضلاً عما سبق – قوله تعالى:﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟**﴾[4]، وقوله تعالى : ﴿**قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا**﴾[5]، وقوله تعالى:﴿**قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾[6]، ومنه في الشعر قول امرئ القيس[7]:

---

[1] البحر المحيط 317/3.

[2] المصدر السابق 355/6.

[3] سورة البقرة من الآية 28.

[4] آل عمران من الآية 168.

[5] سورة مريم من الآية 8.

[6] سورة يوسف من الآية65.

[7] ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه أ. مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الخامسة 2004م، ص33.

له كفل كالدعص لبَّده الندى إلى حارك مثل الغبيط المذأّبِ

وقول طرفة[1]:

وكري إذا نادى المضاف مُحنَّباً كسِيد الغضا نبهته المتورد

ولا داعي لتأويل هذه النصوص الكثيرة؛ لأن تأويل الكثير ضعيف جداً، وفي كلام أبي حيان السابق دليل آخر على جواز مجيء الماضي حالاً، وصواب مذهب الكوفيين في هذه المسألة، يقول ابن مالك في شرح التسهيل:" وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً، وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"[2]

ويقول الرضي معللاً التزام البصريين (قد) قبل الماضي: " والتزموا " قد " إما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً، مع أن حاليَّته بالنظر إلى عامله، ولفظة " قد " تقرب الماضي من حال التكلم فقط، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: جاء زيدٌ العام الأولَ وقد ركب، فالمجيء بلفظ " قد" ههنا لظاهر الحالية، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك"[3]

وكلام الرضي يدل على أن اشتراط البصريين " قد " قبل الماضي هو لمجرد استحسان لفظي؛ لأنهم استبشعوا اجتماع لفظ الماضي مع الحالية؛ لتنافي الماضي مع الحال، وهي علة أقرب لأن تكون بلاغية من كونها علةً نحوية.

- **وقوعُ بعض الأسماءِ الجامدة أحوالاً.**

قال الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب: قال المصنف وهو الحق: " لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن الحال هو المبيّن للهيئة كما ذُكر في حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتكلَّفُ تأويله بالمشتق"[4]

---

(1) ديوان طرفة بن العبد، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 2002م، ص25.

(2) شرح التسهيل 287/2.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 86/2.

(4) 2 /72.

فلقد أوجز ابن الحاجب الرد على كل من تكلف تأويل النصوص المسموعة والمروية، فلا شك أن الأغلب في الحال الوصف أي الاشتقاق، إلا أن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً: الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وطّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، لمجيئه قبلها موصوفاً بها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[1]،ومنها الحال في: بعت الشاءَ شاةً ودرهماً، أي مقسطاً، وبوبته باباً باباً و جاءوني رجلاً رجلاً، أي: مفصلاً هذا التفصيل المعين.

ومن ورود الحال جامدة غير مشتقة أيضاً قوله تعالى: ﴿**فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ**﴾[2]،وقوله أيضاً:﴿**هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً**﴾[3]، وهو في القرآن الكريم كثير، ومن أمثلة سيبويه أيضاً: "هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديداً، وهذه جبتك خزاً"[4]

يقول ابن مالك في شرح التسهيل: " وإنما كان الحال جديراً بوروده مشتقاً، وغير مشتق، ومنتقلاً وغير منتقل؛ لأنه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقاً وجامداً، ومنتقلاً ولازماً، فكان الحال كذلك"[5].

وقد سبق أن سيبويه يسمي الحال خبراً، ومفعولاً، وصفةً، ولا يُشترط في أيٍّ منها عدم الجمود، فلماذا يُشترط في الحال؟

- تعريف الحال بأل.

قال ابن مالك في التسهيل: " والحال واجب التنكير؛ لئلا يوهم النعتية عند نصب ذي الحال، أو عدم ظهور إعرابها، وهذا مذهب الجمهور"[6]

---

(1) سورة يوسف الآية 2.

(2) سورة النساء من الآية 88.

(3) سورة الأعراف من الآية 73.

(4) كتاب سيبويه 396/1.

(5) 240/2.

(6) المساعد على تسهيل الفوائد 11/2.

"وممن أجاز تعريفها يونس والبغداديون نحو : جاء زيدٌ الضاحكَ، قياساً على الخبر، وعلى ما سُمِع منها كذلك، وهو قول ضعيف؛ للفرق بين الحال والخبر، إذ السكوت على الاسم، وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر، يدفع إيهام النعتية، بخلاف الحال، وأما ما سُمِع فهو قليل مؤول"[1]

فقد فَصَّل ابن مالك القول، وأوجز الرد في هذه المسألة، فتعريف الحال يوهم النعتية إذا كان صاحبها معرفةً نحو: "رأيت زيداً الضاحكَ"، والسكوت على "الضاحك" لو كانت نكرةً سيدفع هذا التوهم فتقف عليها " ضاحكاً " فلا وهم عندئذ، وأما المسموع منها من مثل أوردها العراك، وجاءوا الجماء الغفير، فمؤول عند النحاة بتأويلات سبقت تفصيل المسألة في الفصل السابق.

---

[1] نفسه 11/2.

ثانياً- باب الاستثناء

- **الاستثناء التام الموجب.**

أوجب جمهور النحاة في هذا النوع من الاستثناء النصب، ومنعوا إتباع المستثنى للمستثنى منه وذلك لورود السماع بذلك من القرآن الكريم، في قوله تعالى: :﴿**ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ** ﴾[1]، وقوله:﴿**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ** ﴾[2]، وقوله: ﴿**ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ**﴾[3]،وقوله في أكثر من موضع:﴿ **فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ**﴾[4]، وقوله:﴿**فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ** سورة يونس من الآية 98﴾.

أما ما ورد الرفع في المستثنى التام الموجب في بعض القراءات كقراءة ابن مسعود وأبي عمرو :﴿**ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ**﴾[5]، (إلا قليلٌ) بالرفع[6]، وقراءة عبد الله والأعمش:﴿**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ**﴾[7] (إلا قليلٌ) أيضاً بالرفع[8]، وما روي عن الجرمي والكسائي في قراءة الرفع على البدل في قوله تعالى:﴿**فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ**﴾[9]،فهذه القراءات لم يذكرها أحد من أصحاب كتب القراءات، ولم ترد إلا عند أبي حيان في البحر المحيط كما ثبت ذلك في الفصل السابق، وما يهمنا أن البصريين لم يقبلوا في هذا النوع إلا النصب، أما الفراء فقد أجاز في هذا الاستثناء الرفع ويقول به في إعراب المستثنى الذي لا تظهر عليه علامات الإعراب، كما في قوله تعالى:﴿**أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾[10]،حيث ذهب إلى أن (ما) في قوله: (إلا ما يتلى عليكم) في موضع نصب

---

(1) سورة البقرة من الآية 83.

(2) سورة البقرة من الآية 249.

(3) سورة الزخرف من الآية 67.

(4) سورة الحجر الآيتان 30و31.

(5) سورة البقرة من الآية 83.

(6) البحر المحيط1/417.

(7) سورة البقرة من الآية 249.

(8) لبحر المحيط 2/424.

(9) سورة يونس من الآية 98.

(10) سورة المائدة من الآية 1.

بالاستثناء، ويجوز الرفع كما يجوز قام القوم إلا زيداً، وإلا زيدٌ"[1]، إلا أنه لم يعلل جواز الرفع حيث لم يُسبق هذا النوع بجحد كي يجوز فيه الرفع حسب مذهبه.

وممن أجاز الرفع في هذا النوع ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، فقد أجاز الرفع في هذا النوع على أنه مبتدأ و (إلا) بمعنى لكن، يقول:" ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وُرودَه مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر أو محذوفه، فمن الثابت قول ابن أبي قتادة: " فأحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"، فـ(إلا) بمعنى (لكن)، و(أبو قتادة) مبتدأ، و(لم يحرم) خبره[2]، وقد سبق أن ابن مالك يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، وكذلك حديث :" كل أمتي معافى إلا المجاهرون"، برواية الرفع، ونقل عن السيرافي أن (إلا) تكون بمعنى (لكن)[3].

يتضح مما سبق أن الصواب فيما ذهب إليه البصريون من وجوب النصب في هذا النوع، إذ لم يرد في القرآن الكريم إلا منصوباً، وفي أكثر من موضع، وما ورد من قراءات بالرفع لم يذكره أصحاب كتب القراءات، ولم يرد في كلام العرب كذلك، أما ما ورد في الحديثين اللذين احتج بهما ابن مالك، فقد أورد الألباني في صحيح الجامع عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ البخاري"كل أمتي معافى إلا المجاهرين، و إن من الجهار أن يعمل الرجل بالليل عملا ثم يصبح و قد ستره الله تعالى فيقول : عملت البارحة كذا و كذا، و قد بات يستره ربه، و يصبح يكشف ستر الله عنه"[4]، وأورده أيضا في ضعيف الجامع عن أبي قتادة بلفظ: "كل أمتي معافى إلا المجاهرين، الذي يعمل العمل بالليل فيستره ربه، ثم يصبح فيقول: يا فلان، إني عملت البارحة كذا و كذا فيكشف ستر الله عز و جل"[5]، وقال :ضعيف، وعليه يمكن القول: إن النصب أكثر إن كان في الجملة إخراجٌ، والرفع إن كان في الجملة استدراك.

---

(1) معاني القرآن1/298.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ، ص94.

(3) شرح التسهيل2/266.

(4) صحيح الجامع الصغير وزيادته، الفتح الكبير، محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: زهير الشاويش المكتب الإسلامي،ط3، 1988م، ص831، الحديث رقم 4512.

(5) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، الفتح الكبير، محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: زهير الشاويش المكتب الإسلامي ص614، الحديث رقم 4219.

فقد تضاربت روايتا النصب بين صحيح وضعيف، فكيف برواية الرفع؟ وأي الروايتين يمكن أن نجزم بأنها الرواية التي نطق بها النبي كي نحتج بها؟ وهذا ما يرجح مذهب مانعي الاحتجاج بالحديث النبوي كما سبق، لكن يقوي الرفع قولُ الأخطل:

وبالصريمة منهم منزل خَلِقٌ عافٍ تغير إلا النؤيُ والوتِدُ

وقد أولوه على "أنّ تغير : لم يبق على حاله"[1]، أي على تضمين معنى تغير معنى الفعل المنفي (لم يبق)، وما جاء بلا تأويل أفضل مما جاء بتأويل، ولو حُمِل معنى إلا على لكن، كما ذكر بعض النحاة كالسيرافي والفراء ربما كان أولى.

- **في الاستثناء التام المنفي.**

ورد السماع في هذا النوع من الاستثناء التام المنفي في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿**وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ**﴾[2]، وقوله تعالى:﴿**وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾[3]،وقوله تعالى:﴿**قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ**﴾[4]،

حيث أجاز النحاة في هذا النوع النصب والبدل، بدل بعض من كل؛ لأن السماع ورد بهما، فورد بالإتباع فيما سبق من آيات، وورد النصب في قراءة : ﴿**فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ**﴾[5]، بنصب امرأتك، وهذا ما جعل نحاة المدرستين يخرّجون وجه الرفع والنصب، أما النصب فعلى أصل الاستثناء، وأما البدل فهو الوجه، وعليه جاء القرآن الكريم في أشهر القراءات، وإنما كان البدل هو الوجه؛ لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها، فكان أولى"[6]، وقد جعله الكوفيون عطف نسق؛ لأن (إلا) عندهم حرف عطف؛ وقد جاء ما قبل إلا منفياً، وما بعدها موجباً، فكيف يكون بدلاً؟

---

(1) أوضح المسالك 239/1.

(2) سورة البقرة من الآية 130.

(3) سورة آل عمران من الآية 135.

(4) سورة الحجر الآية 56.

(5) سورة هود من الآية 81.

(6) شرح المفصل لابن يعيش 59/2.

وقد رد النحاة بقولهم: " إنه بدل في عمل العامل فيه وذلك أنا إذا قلنا ما جاءني أحدٌ فالرافعُ (لأحد) هو جاءني، وإذا لم نذكر (أحداً) وقلنا: ما جاءني إلا زيدٌ، فالرافع لـ(زيد) هو جاءني أيضاً، فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بـ(جاءني) إذا أفردته، فإذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع الأول منهما بالفعل؛ لأنه يتصل به، ويكون الثاني تابعاً له كما يتبعه إذا قلت: جاءني أخوك زيد، إذ الفعل لا يكون له فاعلان"[1]

"وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما من البدل؛ لأنه ليس من شرط البدل أن يُعَد في موضع الأول إذا قدر زواله بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه، وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك، وهو أن يكون الأول موجباً، والثاني منفياً، فالعطف نحو: (جاءني زيدٌ لا عمروٌ)، فالثاني معطوف على الأول، وهما مختلفان في المعنى من حيث النفي والإثبات، وكذلك تقول في الصفة:(مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا عالمٍ)،فـ(كريم) مخفوض؛لأنه نعت لرجل، وأحدهما موجب والآخر منفي، وإذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البدل؛ لأنه مثلهما من حيث هو تابع"، والعبرة بالمعنى العام لا بخصوصه بالتابع؛ لأن قولهم: جاء القوم إلا زيدٌ، قد نفى المجيء عن القوم وأثبته لزيد فقط.

- **في الاستثناء المنقطع.**

الاستثناء المنقطع "وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، وهي اللغة الحجازية، ومنه قوله عز وجل: ﴿**قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۖ**﴾[2]، وقولهم: (ما زاد إلا ما نقص)و(ما نفع إلا ما ضر)[3]،وهذا النوع على ضربين: الأول ما يجب فيه النصب اتفاقاً ويكون حين "لا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو: (ما زاد إلا ما نقص) إذ لا يقال: زاد النقص، وكذلك: (ما نفع إلا ما ضر) إذ لا يقال نفع الضر"[4].

والنوع الثاني إن أمكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون النصب، ودليلهم من السماع قوله تعالى: ﴿**مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ**﴾[5]، وتميم ترفع في هذا النوع – مع جواز النصب- مستدلين على جواز الرفع من السماع بقوله تعالى :﴿**مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ**

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 59/2.

(2) سورة هود الآية 43.

(3) شرح المفصل 54/2.

(4) أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد 261/2.

(5) سورة النساء من الآية 157.

﴿**إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ**﴾بقراءة الرفع في (اتباع)، وكذلك جاء السماع بالرفع في قول عامر بن الحارث المعروف بجِران العَوْد[1]:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

وقول النابغة[2]:

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد

إلا الأوارِيُّ لأياً ما أُ بيِّنُها والنؤيُ كالحوض بالمظلومة الجَلِدِ

برواية الرفع في الأواري، والنؤي[3].

- **تقديم المستثنى على المستثنى منه.**

وهو ما أوجب فيه جمهور النحاة النصب مطلقاً، نحو: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ، وما رأيت إلا زيداً أحداً، وما مررت إلا زيداً بأحدٍ، وكقول الكميت[4]:

فما ليَ إلا آلَ أحمــدَ شيعةٌ وما ليَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مشعبُ

وامتنع إتباعه، ولزم النصب؛ " لأنه قبل **تقدم** المستثنى كان فيه وجهان: البدل والنصب، فالبدل هو الوجه المختار كما سبق في الاستثناء التام المنفي، والنصب جائز على أصل الباب، فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح؛ لأن البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع، فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة، وهو ما يسميه النحويون أحسن القبيحين"[5]

وأما قول حسان:

لأنهم يرجون منه شفــــاعةً إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ

فقد ذهب بعض النحاة إلى أن الاستثناء في البيت مفرّغ، والنبيون فاعل (يكن) التامة، وشافع بدل مطابق من فاعل يكن[6]

ولو سلمنا بأن المستثنى قد تقدم على المستثنى منه في بيت حسان، وأنه قد جاء بوجه الإتباع المرجوح، فالقاعدة الأصولية المقررة كما عند ابن جني: **"رواية برواية والقياس من**

---

(1) ديوان جران العود، تحقيق: د. نوري القيسي، دار الرشيد للنشر العراق 1982، ص97.

(2) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية،بيروت،ط3، 1996م، ص9.

(3) كتاب سيبويه 319/2، وشرح المفصل 54/2.

(4) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، ص517.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 52/2.

(6) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، محمد محيي الدين عبد الحميد 269/2.

بعد حاكم"[1]، والقياس يحكم بصحة مذهب البصريين بترجيح النصب، وامتناع الإتباع؛ لما سبق من تعليل ابن يعيش في المفصل.

- **تَوَسُّطُ المستثنى بين المستثنى منه وصفتِه.**

وهي من المسائل التي لم أقف على رأي للكوفيين فيها، وإنما اقتصر البحث على رأي البصريين كسيبويه والمبرد اللذين أجازا فيه البدل وهو الراجح عندهما؛ "لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه، وهو الاسم، ولا تكترث للصفة؛ لأنها فضلة"[2]، والنصب على الاستثناء، ففي قولك: " ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد" فقولك: خير من زيد، وصف لأحد المستثنى منه، والأب هو المستثنى، وقد تقدم على الصفة، وأبدلته منه، وإن شئت نصبت فقلت: إلا أباك.

وتقول: ما مررت بأحدٍ إلا عمروٍ خيرٍ من زيد، فقولك: خير من زيد، نعت أحد، وعمرو مخفوض؛ لأنه بدل منه، وإن شئت نصبت على الاستثناء.

ولعل قلة المسموع في هذه المسألة من قرآن وشعر وكلام العرب أدت لعدم وجود آراء للنحاة ، إذ الأمر مقصور على الأمثلة المصنوعة كما سبق.

- **وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب.**

منعه البصريون بحجة أن وقوعه بعد الإيجاب يتضمن المحال، أو الكذب، ومنعه الكوفيون كذلك لنفس العلة، وقد ورد في الفصل السابق أدلة عضيمة على وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وإثباته من القرآن الكريم في الكثير من المواضع بما لا يدع مجالاً لإنكاره أو اشتراط النفي أو الجحد قبله، الأمر الذي يغني عن تكراره هنا، وقد رفض عضيمة تأويل الزركشي في البرهان، وابن هشام في المغني، لقوله تعالى:﴿**وَإِنَّهَالَكَبِيرَةٌ**﴾ بقولهما : لا تسهل، وكذلك تأويل الزمخشري لقوله تعالى:﴿**لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ**﴾ بقوله: لا تمتنعون من الإتيان"[3]، أي على التضمين للفعلين في الجملتين الإنشائيتين.

---

[1] الخصائص، لابن جني 384/2.

[2] شرح المفصل لابن يعيش، 76/2.

[3] دراسات لأسلوب القرآن الكريم،266/1.

- **المستثنى المجرور بـ(مِنْ) والباء الزائدتين.**

لم يُجِز البصريون أن يُتبَع المجرور بـ (مِن) الزائدة، نحو: ما في الدار من أحدٍ إلا زيدٌ، ولا الباء الزائدة نحو: ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأُ به، ولا اسم (لا) الجنسية" لا إله إلا الله" إلا باعتبار المحل، وأجاز الأخفش الإتباع على اللفظ والنصب على الموضع، أو على أصل الاستثناء فتقول: (ما حسُنت بصدر رجلٍ إلا صدرِ زيدٍ)، بخفض(صدر زيد) على اللفظ أو نصبه على الموضع، أو على أصل الاستثناء[1]

أما ما ذهب إليه الكسائي من جواز جر الاسم، وما ذهب إليه الفراء من جواز جره على أن يكون (إلا) وما بعدها صفة لذلك المجرور، فقد ثبت في بيت طرفة الذي احتجا به :

أبني لُبَيْنَى لستما بيدٍ إلا يدٍ ليست لها عضدُ

أن الرواية الصحيحة التي في الديوان بنصب (يد) وليس بجرها، وعليه فإن الصحيح ما ذهب إليه البصريون .

- الاستثناء من العدد.

ورد في البحث سابقاً أن الاستثناء من العدد ورد في موضع واحد من القرآن الكريم وهو قوله تعالى:﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ**﴾[2]، وقد سجل البحث قول أبي حيان: " لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة، وقال: " ولم أقف على شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد، والآية خرجت مخرج التكثير"[3]، فهذا القول يدل على أنه لا دليل من السماع على مجيء الاستثناء من العدد، وما جاء في الآية إنما هو على سبيل التكثير، ولا يُعَد دليلاً على جواز الاستثناء من العدد كما ذكر أبو حيان.

وهذا القول صحيح؛ من جهة أن الألْف له وقعٌ على النفس أكبر من قوله تسعمائة وخمسين، فالقرآن أراد توضيح طول مدة لبوث سيدنا نوح في قومه، كما أنه لم يرد الاستثناء من العدد في القرآن في غير هذا الموضع على كثرة المواضع التي ورد فيها العدد في القرآن الكريم والتي كان من الممكن أن يستثني فيها.

---

[1] ارتشاف الضرب 1510/3.

[2] سورة العنكبوت من الآية 14.

[3] همع الهوامع 269/3.

قال أبو حيان في البحر المحيط: " والاستثناء من الألف استدل به على جواز الاستثناء من العدد، وفي كونه ثابتاً من لسان العرب خلافٌ مذكور في النحو، وقد عمل الفقهاءُ المسائلَ على جواز ذلك"[1]، ولذلك لم يختلف النحاة في جواز مجيء الاستثناء من العدد بل اختلفوا في جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه أو مستغرقاً له، " فاختلف البصريون فأجاز بعضهم استثناء النصف، واشترط بعضهم أن يكون المستثنى أقل من النصف ولا يكون مساوياً ولا أكثر، وبجواز استثناء المساوي قال بعض البصريين والكوفيين مستدلين بقوله تعالى: ﴿**قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا**﴾[2] ، فنصفه بدل من قليلاً، والتقدير قم الليل إلا نصفه، والضمير لليل لا للقليل؛ لأنه غير معلوم المقدار فلا يُعلَم نصفه"[3].

وقال أبو حيان: "اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه إلا ابن مالك نقل عن الفراء جواز: (له عليَّ ألفٌ إلا ألفين)[4].

وقال السيوطي: " واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين، واختاره ابن عصفور والأبذيّ"[5]

---

(1) 185/7.

(2) سورة المزمل الآيتان 2و3.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد 571/1.

(4) البحر المحيط 268/3،وارتشاف الضرب 1500/3.

(5) همع الهوامع268/3.

ثالثاً- باب التصغير

1- زاد الكوفيون غرضاً آخر من أغراض التصغير وهو التعظيم، مستدلين على ذلك بشواهد جاء فيها التصغير دالاً على التعظيم، قال الفراء:" قال الأنصاري يوم سقيفة بني ساعدة: أنا جُذَيْلُها المُحَكَّك وعُذَيْقُها المرجَّب، أي: أنا المعظَّم المكرَّم، وإنما صغر فقال: جذيلها وعذيقها ؛ لأنه ذهب بهما إلى المدح "[1].

واستدلوا كذلك بقول لبيد بن ربيعة العامريّ[2]:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دويهيَة تصفرُّ منها الأناملُ

وقول أوس بن حُجَر[3]:

فوَيْقَ جبيل شامخ الرأس لم تكن لِتَبْلُغَه حتى تَكِلَّ وتَعْمَلا

ولم يرتضِ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون من "أن التعظيم غرض للتصغير؛ لأنهما متنافيان، وقاموا بتأويل المسموع من شواهد الكوفيين، قال ابن يعيش بعد ذكره لمذهب الكوفيين وبعض شواهدهم ... وهذا ليس من أصول البصريين، وجميع ما ذكروه راجع إلى معنى التحقير، فأما قولهم (دويهية) فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام، فحتف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يؤبه له، وأما قوله (فويق جبيل) فالمراد انه صغير العَرض دقيق الرأس، شاقّ المصعد لطوله وعلوه..."[4]

2- علامة التصغير.

علامة التصغير المتفق عليها هي الياء التي تدخل ثالثة في صيغ التصغير المتفق عليها: (فُعَيل، وفُعَيعل، وفُعيعيل)، إلا أن الكوفيين زادوا الألف علامةً للتصغير إضافة للياء، وبذلك تصبح صيغ التصغير عندهم خمسةً، فبالإضافة للصيغ الثلاث المشهورة زادوا صيغة فعالل كهداهد،

---

[1] الأيام والليالي والشهور، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ط2، 1980م،ص44، وقول الأنصاري في فتح الباري، شرح صحيح البخاري لابن حجر عسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1987م، 149/12.

[2] ديوان لبيد بن ربيعة العامري ص132.

[3] ديوان أوس بن حجر، د.ط، د.ت ص87.

[4] شرح المفصل، لابن يعيش 394/3.

وفُعالّة كشُوابَّة، فقد احتج الكوفيون لهاتين الصيغتين بما سُمع عن العرب بقولهم: هُداهِد في هدهد، ودُوابَّة في دابّة، وشُوابَّة في شابّة، ومما جاء قول الراعي النميري[1]:

كهداهدٍ كسر الرماةُ جناحَه يدعو بقارعة الطريق هديلاً

وقد رفض البصريون ما ذهب إليه الكوفيون وقاموا بتأويل هذه المسموعات فقالوا: " إن هداهد المراد به: حمائم كثيرةُ الهداهد، كما قالوا: جلاجل للكثير الجلاجل، يقال: هدهد الحمام هدهدةً إذا ردد في الصوت وأكثر"[2]، كما ذهبوا إلى أن " الهداهد لغة في الهدهد، وقال بعضهم: هداهد اسم موضوع للتصغير وليس تصغير هدهد وكذلك دُوابّة وشوابة" [3]

3- تصغير ما ثانيه حرف لين (الياء).

رفض البصريون ما سُمِع عن العرب من تصغيرهم لبيضة على بويضة بقلب الياء واواً، وعدوه شاذاً، بينما أجازه الكوفيون؛ لدلالة السماع عليه .

4- تصغير الترخيم.

أجاز **البصريون** تصغير الترخيم في الأعلام وغيرها محتجين على ذلك من السماع بقول العرب في المثل: "عرف حُمَيْقٌ جَمَلَه"[4] تصغير أحمق[5]، وهو ليس علماً، ووافقهم السيوطي في الهمع، أما **الفراء** وثعلب فلا يجيزونه إلا في الأعلام، كحارث، وأسود علمين، فيقال فيهما: حُرَيْث، وسُوَيْد، بخلافهما وصفين، فلا يقال إلا: حُوَيْرِث، وأُسَيْوِد"[6].

5- تصغير المركب الإضافي.

منع البصريون في تصغير المركب الإضافي أن يُصغر المضاف إليه من المركب الإضافي، وإنما يصغر الجزء الأول المضاف، فيصغرون أبا بكر على: أُبَيّ بكر، وأم بكر على: أميمة بكر؛ لأن الأول هو الذي يُجمع ويثنى ويوصف، أما الفراء من الكوفيين فقد أجاز تصغير

---

[1] ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر، بيروت 1980م، ص238

[2] المقرب لابن عصفور،تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري،ط1. 1972م، 81,82/2.

[3] المساعد 494/3، وهمع الهوامع 132/6.

[4] مجمع الأمثال للميداني401/1 ، المثل رقم: 2414، ويُروى: عرف حميقاً جملُه، أي أن جمله عرفه فاجترأ عليه، يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس، ويقال: معناه عرف قدرَه، ويقال: يُضرَب لمن يستضعف إنساناً، ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه.

[5] شرح الشافية 12/2، وارتشاف الضرب 400/1.

[6] همع الهوامع 152/6.

المضاف إليه إذا كان المضاف كنية، محتجاً بما سُمع عن العرب، كقولهم: أم حُبَيْن[1]، وأبي الحُصَيْن[2]، وقوله([3]):

أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدما أفنانُ رأسكِ كالثَّغَام المُخلِسِ

فصغر المضاف إليه (الوليِّد) ولم يصغر المضاف وهو أم فلم يقل: أميمة الوليد، وكذلك مما جاء في أمثال العرب:" جاء بأم الرُبَيْق على أُرَيْق"[4]

6- تصغير اسم الفاعل العامل.

منع البصريون ومعهم الفراء من الكوفيين تصغير اسم الفاعل المنون أي:(العامل)؛ لأنه بعمله يقوم مقام الفعل، والأفعال لا تصغر إلا في التعجب، أما إذا دلّ اسم الفاعل على المضي بأن كان غير منون فقد أجازوا تصغيره، مع بطلان عمله، قال ابن يعيش: " إن اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال نحو قولك: هذا ضاربٌ زيداً، فإذا صغرته بطُل عمله، فلا تقول: هذا ضويربٌ زيداً؛ لبعده بالتصغير عن الأفعال، وغلبة الاسمية عليه"[5]، "ونقل أبو حيان في الارتشاف أن الكسائي من الكوفيين يجيز تصغير اسم الفاعل مع عمله"[6]،" وبقول الكسائي أخذ أبو جعفر النحاس وباقي الكوفيين- إلا الفراء- مستدلاً بما سُمع عن العرب: **"أظنني مرتحلاً وسويِّراً فرسخاً "**[7].

7- تصغير (أفعل) في التعجب.

رفض البصريون تصغير أفعل التعجب؛ لأنه عندهم فعل، وعدوا ما ورد من السماع شاذاً لا يقاس عليه، في حين أجازه الكوفيون وذهبوا إلى قياسية تصغيره؛ لأنه عندهم اسم[8].

---

[1] أم حبين: دويبة معروفة على خلقة الحرباء ، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، (د.ط)،(د.ت) 45/1.

[2] أبو الحصين كنية الثعلب.

[3] شرح شافية ابن الحاجب 273/1، وذكر أن البيت منسوب للمرار الأسدي ولم أجده في ديوانه، وقيل للمرار الفقعسي ولم أعثر على ديوانه.

[4] مجمع الأمثال للميداني 169/1، وأم الربيق الداهية وأصله من الحيات، وأما أريق فأصله وُريق تصغير أورق مرخماً، وهو الجمل الذي لونه لون الرماد.

[5] شرح ابن يعيش 135/5، ونحوه في شرح الشافية 292/1.

[6] 352/1.

[7] المساعد على تسهيل الفوائد 192/2.

[8] شرح الشافية 290/1.

وقد استدل الكوفيون على جواز تصغير (أفعل) التعجب بقول الشاعر[1]:

يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شدنَّ لنا من هؤليَّائكنَّ الضالِّ والسَّمُرِ

أي: هنَّ مُلَيِّحات"[2]، وهو من " التصغير المفيد للملاحة، كقولك: هو لُطَيِّفٌ مُلَيِّحٌ... وذلك؛ لأن الصغار في الأغلب لطافٌ ملاحٌ"[3]، وذهب ابن يعيش إلى أنهم "صغروا لفظ الفعل، والمراد الفاعل، فقولك: ما أميلح زيداً، كأنك قلت: زيدٌ مليح"[4]، وعده شاذاً خارجاً عن القياس؛ لأنهم "أرادوا تصغير فاعل فعل التعجب، وهو ضمير يرجع إلى (ما)، فلم يجز تصغيرالضمير؛ لأنه مستتر لا صورة له مع أن المضمرات كلها لا تصغر" [5]

---

[1] البيت مختلف في نسبته فنسبه قوم إلى العرجي، ونسبه آخرون إلى بدوي سموه كاملاً الثقفي، ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العريني، شرح الشافية1/190.

[2] شرح الشافية 1/290.

[3] شرح الشافية 1/290.

[4] شرح المفصل 3/429.

[5] شرح المفصل 3/429.

❖ خُلاصَة الفَصْل الثالث.

- وازن الفصل السابق لموقف نحاة المدرستين في بابين من أبواب النحو، وباب من أبواب الصرف، فعرض في النحو لبابي: الحال والاستثناء، وفي الصرف باب التصغير.
- تناول البحث من باب الحال خمس مسائل لم يتفق أصحاب المدرستين فيها على رأي واحد وإنما اختلفوا في تلك المسائل الخمس.
- تناول البحث في باب الاستثناء ثماني مسائل لم يتفق أصحاب المدرستين إلا في مسألة واحدة منها وهي وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، حيث منعوه؛ لأنه يتضمن المحال أو الكذب، ولذلك اشترط الكوفيون لوقوعه تقدمه بنفي أو شبهه.
- هناك اختلاف بين نحاة البصرة فيما بينهم في بعض المسائل كوقوع المصدر المنكر حالاً، وتعريف الحال بأل، حيث يختلف نحاة المدرسة البصرية في تخريج الشواهد المسموعة، وقد لوحظ كثرة اختلاف الأخفش مع جمهور البصرة – وهو أحد أساتذتها- وموافقته لآراء نحاة الكوفة في العديد من المسائل لآرائه.
- لم يسجل البحث أي اختلاف بين نحاة الكوفة فيما بينهم في أي مسألة من المسائل، بل اتفقوا جميعاً على رأي واحد كان الفراء فيه إمامهم.
- هناك تفوق للبصريين على الكوفيين في باب التصغير خاصة، والصرف عامة، فآراء البصريين الصرفية متوفرة ومبسوطة في كتبهم، في حين وجدنا صعوبة في تتبع آراء الكوفيين في هذا الباب، إذ إن أكثر مسائل باب التصغير كانت توضح الخلاف بين سيبويه والمبرد، وليس بين البصريين والكوفيين إلا القليل منها.
- زاد الكوفيون التعظيم غرضاً للتصغير، فضلاً عن إلى الغرض الشهير التحقير أو التقليل، بناءً على ما سمعوا عن العرب، في حين تكلف البصريون تأويل هذا المسموع وتخريجه.
- زاد الكوفيون الألف علامة للتصغير قياساً على بعض ما سمع عن العرب، مما أدى إلى زيادة في صيغ التصغير، فأضافوا إليها فُعالِل، وفُعالّة .
- أجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة على لفظه إن كان له نظير من الآحاد، مستدلين بالسماع الذي شذذه البصريون.
- أجاز الكسائي زعيم الكوفيين تصغير اسم الفاعل العامل مستدلاً على ذلك بالسماع، في حين وافق الفراء البصريين في المنع إلا فيما دل على الماضي والمنون .

- أجاز الكوفيون تصغير أفعل التعجب؛ لأنه عندهم اسم ، ولم يؤلوا أو يشذذوا كما فعل البصريون، واستدلوا بالسماع عليه .
- أجاز الكوفيون إقرار الياء وقلبها واواً في تصغير ما ثانيه ياء، قياساً على المسموع من مثل بييضة وبويضة، في حين عده البصريون شاذاً.

الخـــــَـــــاتِمَة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على سيد محمدٍ، أفصحِ من نطق الضاد في البريات، وعلى آله وصحبه أولي الفضل والمكرمات، وبعد.

فإنني في ختام بحثي هذا أسأله تعالى أن يتقبله مني، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم من أبناء العربية والمسلمين، وإذ وصل بنا البحث إلى خاتمته، فجديرٌ به ان يعرض لأهم النتائج التي توصل إليها والتوصيات.

أولاً- النَّتَائِجُ:

في خاتمة هذا البحث نعرض أهم النتائج التي توصل إليها وهي:

- للسماع سلطانٌ على النحاة جميعاً، وهو أصل التقعيد النحوي والصرفي، وما سبب اختلافات النحاة في أبواب النحو والصرف – في هذا البحث أو غيره- إلا مسموعٌ قد ورد بخلاف ما قعدوه، أو ما اتفقوا عليه سابقاً، فألجأهم هذا المسموع لإعادة النظر في ذلك التقعيد بما يتناسب والمسموع.
- كان نحاة البصرة – في الغالب- يمثل كل واحد منهم مدرسة، فلم يتفق البصريون جميعاً في مسائل هذا البحث، فقد سجل البحث خلافاً بين سيبويه والمبرد، وبين الأخفش والبصريين، فكلٌ منهم كان له فكره، ومذهبه، الأمر الذي يجعل إطلاق مصطلح مدرسة غير دقيق.
- أثبت البحث ما اشتهر عن المدرستين في منهجهم في السماع فقد سجل تشدد البصريين تجاه المسموع وعدم تسليمهم بكل ما سمعوا، ولجوءَهم إلى التخريج والتأويل حين لا يتفق المسموع وقواعدهم، بينما التزم الكوفيون بمنهجهم الذي يحترم المسموع ويقبله ولا يرون ضرورة للتأويل مع وجوده.
- لم يرفض البصريون أو الكوفيون مسموعاً وفق ضوابطهم في منهجهم في السماع، كأن يكون المسموع خارج الحدود الزمانية أو المكانية، أو أن يكون المسموع مجهول القائل، وإنما كان الرفض بمعيار الموافقة أو المخالفة لأقيستهم .
- هناك فرق بين الرواية والسماع، إذ إن السماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عند الناطقين بها، أما الرواية فهي ما يرويه العالم عن عالم آخر، أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية، أو كتاب من كتب النحو، والفيصل في هذه التفرقة هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها.

- وضع البصريون حدوداً زمانيةً ومكانيةً للسماع، تمثلت الحدود الزمانية في القرنين الثاني والرابع الهجريين، وتمثلت الحدود المكانية في قبائلَ ستٍّ هي: قيس ، وتميم، وأسد، وهذيل، وكنانة، وطيء، كما ذهب إليه بعض النحاة لكن قد يحدث غير هذا .
- لم يضع الكوفيون حدوداً مكانية لقبول اللغة والنحو أو رفضهما كما فعل البصريون، بل توسعوا وتسامحوا في السماع من قبائل لم يسمع منها البصريون.
- قسم العلماء السماع إلى أقسام ثلاثة كبرى حسب اعتبارات ثلاثة هي :
  1- باعتبار الرواية والسند .
  2- باعتبار المادة اللغوية المسموعة .
  3- باعتبار طرق التحمل والأداء .
- سبب رفض بعض نحاة البصرة لبعض القراءات، الاختلاف في المنهج بين النحاة والقراء، فمنهج النحاة يقوم على السماع والقياس والاعتماد على أشهر اللغات، في حين يقوم منهج القراء على الرواية دون الالتفات إلى شيوع اللغة وندرتها أو شذوذها.
- رفض نحاة البصرة والكوفة الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لأنه رُوِي بالمعنى، إذ لم يُكتَبْ ولم يُدوَّن إلا في المائة الثانية بعد الهجرة، ودخلت في روايته كثرةٌ من الأعاجم.
- أقر مجمع اللغة العربية الاحتجاج بالحديث النبوي وفق ضوابط وشروط محددة، الأمر الذي ذهب إليه مجموعة من المحدثين كالخضر حسين، وعبد الرحمن السيد.
- قسم العلماءُ الشعراءَ أربع طبقات من حيث الاحتجاج بشعرهم، طبقتان يُستشهَدُ بشعرهما إجماعاً، وهما طبقة الجاهليين و المخضرمين، وطبقة يصح الاستشهاد بها وهي طبقة الإسلاميين الذين كانوا في صدر الإسلام، اما الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين فلا يُستشهَدُ بشعرهم.

ثانياً- التَّوصِيَات:

- تطبيق أصل السماع على أبواب النحو المختلفة، فسيظهر جلياً دور السماع الذي أثبته البحث وكذلك منهج البصريين والكوفيين فيه، وفي التقعيد النحويّ والصرفيّ.
- تطبيق فكرة هذا البحث على أصول النحو الثلاثة الأخرى: القياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وبيان دور كلٍ منها في التقعيد، ومدى التزام النحاة: بصريين وكوفيين بمناهجهم فيها.
- تطبيق فكرة البحث على المدارس أو المذاهب النحوية الأخرى، كالمصرية والشامية والبغدادية .
- إعطاء أصل السماع حقه في الدراسات الجامعية العليا، وعدم التركيز على القياس وحده بحجة أن النحو قياس يُتبع، فقد ثبت أن النحو سماعٌ يُتَّبع.
- توفير مبحث مبسط في أصول النحو لطلبة البكالوريوس، فإن دراسته غايةٌ في الأهمية لطلاب اللغة العربية كافة، وعدم قصر دراسته على الدراسات العليا، فدراسة الأصول يجب أن تسبق دراسة الفروع.
- توفير الجامعاتِ مدوناتِ ومؤلفاتِ النحو الأولى – قدر الإمكان- لتيسير البحث على طلبة العلم.

قائمة المصَادرِ والمراجِع

- القرآن الكريم .

أولاً– الكتب:

1- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي – مصر ط1، 1995م

2-ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998 .

3- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح: محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1997م.

4- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة 2009م

5- الأصول، دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، (د.ط)، عالم الكتب، القاهرة2009 م .

6- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.

7- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط 1983م .

8- أصول النحو العربي، د. محمد عيد، عالم الكتب القاهرة، 1973 .

9- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت –لبنان 1987م.

10- الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، (د.ط)، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

11- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010 م.

12- الأمالي، لأبي إسماعيل القالي البغدادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1976م.

13- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

14- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.

15- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط) دار الفكر، بيروت، (د.ت).

16- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت 1986م.

17- الأيام والليالي والشهور، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ط2، 1980م،ص44.

18- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث القاهرة،2006م.

19- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

20- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1965م

21- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1998 م.

22- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط2، 1999م.

23- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد، الأردن،ط1، 198م

24- الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، أضواء السلف – الرياض، الطبعة الثانية 1997م.

25- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن الهنداوي، (د.ط) دار القلم، دمشق،(د.ت).

26- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، 1990م.

27- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.

28- حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (د.ط)، دار الحزم للتراث ومكتبة الإيمان، المنصورة، (د.ت)

29- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)،(د.ت)

30- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجا، د.ط، دار الكتاب العربي، لبنان، 1957 م.

31- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة،1404هـ

32- الرواية والاستشهاد باللغة ، د. محمد عيد ،(د.ط)، عالم الكتب– القاهرة 1976م.

33- ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت،ط2، 1994م .

34- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه أ. مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الخامسة 2004م.

35- ديوان جِران العَوْد، تح: د. نوري القيسي، دار الرشيد للنشر العراق 1982.

36- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شرح: عبد مهنا، دار الكتب العلمية،بيروت،ط2، 1994م.

37- ديوان الخنساء، ت:د.إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، القاهرة ،ط1، 1985م.

38- ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر، بيروت 1980م.

39- ديوان ذي الرمة، تقديم أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، 1995م.

40- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم أ. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1988م

41- ديوان سويد بن كاهل اليشكري، جمع وتحقيق شاكر العاشور، وزارة الإعلام، الطبعة الأولى1972م .

42- ديوان طرفة بن العبد، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 2002م .

43-

44- ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: د.عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق،1969م

45- ديوان الفرزدق، شرح الأستاذ على فاعور، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1987م

46- ديوان قيس بن الملوح، رواية أبي بكر الوالي، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية،بيروت،1999م .

47- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: أ.علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،1997م

48- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت،ط1، 2000م.

49- ديوان لبيد بن ربيعة ، دار صادر ، بيروت– لبنان ، (د.ط)،(د.ت)

50- ديوان المتلمس، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية،1970م.

51- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية،بيروت،ط3، 1996م.

52- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ط1

53- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، دراسة وتحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، 1993 م.

54- السماع والقياس، أحمد تيمور باشا، دار الآفاق العربية – مدينة نصر، 2001 م .

55- الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن العثمان، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1995 م.

56- شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد عطا وطارق السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،2001 م.

57- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل السود عيون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 م.

58- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية ،بيروت،ط1، 1998م

59- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط). دار الكتب العلمية، بيروت، 1982 م.

60- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (د.ط)، جامعة قار يونس، بنغازي، 1978 م.

61- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008 م.

62- شرح المفصل، الزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.

63- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، (د.ط)،(د.ت)

64- شعر أبي زبيد الطائي ، تحقيق: د.نوري القيسي، مطبعة دار المعارف- بغداد، 1967م.

65- شعر ابن ميادة، جمع وتحقيق: د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،1982م

66- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ

67- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس ،ت أحمد حسن بسج ،دار الكتب العلمية بيروت،1997.

68- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين،بيروت،ط1، 1956م.

69- صحيح الجامع الصغير وزيادته، الفتح الكبير، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط3، 1988م.

70- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط3، 1988م.

71- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف ط2،د.ت

72- العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي1980م

73- علوم الحديث ومصطلحاته، د.صبحي الصالح، دار العلم للملايين بيروت،ط15، 1984م.

74- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل،بيروت،ط5، 1981م.

75- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، مراجعة: يوسف الغوش، دارالمعرفة بيروت،ط4، 2007م

76- فقه اللغة وأسرار العربية، أبو منصور الثعالبي ،ت د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م.

77- فقه اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي ،نهضة مصر، ط الثالثة 2004م

78- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، (د.ط)، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،1994م.

79- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،مصراتة-ليبيا،ط1، 1986م،

80- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون1988م ، مكتبة الخانجي القاهرة.

81- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، د.ط.، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ت.

82- الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي عوض،ط1،مكتبة العبيكان، الرياض، القاهرة .

83- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني، مكتبة القدس، القاهرة، (د.ط)،(د.ت).

84- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، (د.ط)،(د.ت)

85- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، محمد فؤاد عبد الباقي، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت.

86- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: ياسر أبو شادي و مجدي السيد، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

87- لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط، مطبعة الجامعة السورية، 1975 م.

88- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1996م.

89- المبدع في التصريف، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق وشرح وتعليق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1982 م.

90- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2 1989م

91- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ، (د.ط)، (د.ت).

92- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، (د.ط)، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1994 م.

93- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، ت د. طه العلواني، مؤسسة الرسالة (د.ط)،(د.ت).

94- المُقرِّب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري،ط1. 1972م.

95- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية،1955م.

96- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، مجموعة القرارات العلمية، إبراهيم مدكور، (د.ط)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1963 م.

97- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي القاهرة،(د.ط)،(د.ت).

98- المدارس النحوية ، خديجة الحديثي، دار الأمل، إربد الأردن، ط3، 2001م

99- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

100- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد ، دار المعارف .

101- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،ط2، 1958 م.

102- المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، القدس للنشر والتوزيع، 2009 م.

103- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق، محمد بركات، دار الفكر، دمشق، 1982م.

104- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض1981م.

105- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، 1983 م.

106- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: د.هدى قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة،ط1، 1990م.

107- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحق إبراهيم بن السَّري الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل شلبي، عالم الكتب بيروت، ط1، 1988م

108- معجم البلدان، ياقوت الحموي البغدادي، دار صادر بيروت 1977م.

109- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط.، دار الفكر، 1979 م.

110- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي، دار القلم، دمشق ط1، 1990م.

111- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز (د.ط)، (د.ت).

112- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحق الشاطبي، تحقيق: أ.د.عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 2007م .

113- المقتضب، لأبي العباس المبرَّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت-لبنان، 2010م.

114- المقرِّب، ومعه مثُلُ المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل عبد الموجود، وعلي محمد عوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 م.

115- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف، أبو عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، 1954م،وزارة المعارف العمومية، القاهرة.

116- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، 1995.

117- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت،1979م.

118- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق:د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار-الأردن،1985م

119- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف ط3، 1995

120- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2001م.
121- الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي الحنفي، تحقيق: أ. محمد بهجة البيطار، (د.ط)، (د.ت).
122- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي النيسابوري، تحقيق: د.مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة 1 1983م.

ثانياً– الرسائل العلمية:

1– الإجماع والقياس وأثرهما في ثبوت اللغة ،رسالة ماجستير للطالب : عبد الحفيظ عبد الغني محمد سالم ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، إشراف : أمين محمد فاخر 1984 م .

2– أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي ، رسالة ماجستير للطالب : بشير راشد الزعبي، إشراف : د. عبد الجبار القزاز ، جامعة آل البيت .

3– أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما (معاني القرآن)، رسالة دكتوراة للطالب أحمد الشايب عرباوي، إشراف : أ.د. محمد خان، جامعة محمد خضير، الجزائر 2014م.

ثالثاً- الأبحاث :

1- أصول التفكير النحوي عند ابن جني ،في كتابه الخصائص ، د. حسين علي الفتلي،مجلة كلية التربية ، جامعة بابل ، ديسمبر 2013 م .

2- أصول النحو وأصول النحاة ، د. تمام حسان ، مجلة المناهل العدد العاشر 1977م.

3- حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، د. حبيب عبد الله عبد النبي، مجلة دراسات البصرة،العدد14، 2012م.

4- حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية، د.عبد الفتاح محمد عبوش، مجلة دراسات يمنية، العدد 80

5- قضية مجيء المصدر المنكر حالاً في القرآن الكريم، دراسة نحوية نقدية، د. أبو سعيد محمد عبد المجيد، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، ديسمبر 2007م،(ص17-32)

6- مكانة النثر في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، محمد رضا عياض، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر العدد 22 يونيو 2015م.

7- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ،الطالب / مطير بن حسين المالكي ، 1422هـ

فهرس الموضوعات

الموضوع **رقم الصفحة**

الإهداء .....

شكر وعرفان .....

الملخص .....

Abstract .....

مقدمة .....أ- هـ

التمهيد 1

مدخل في الاحتجاج والاستشهاد والتمثيل 2

المحث الأول- تعريف السماع لغة واصطلاحاً 4

بين السماع والنقل 6

الفرق بين السماع والرواية 7

المبحث الثاني- الحد الزماني والمكاني للسماع 8

أ- حد البصريين 9

ب- حد الكوفيين 13

المبحث الثالث- أقسام الكلام المسموع وطرق جمعه..... 17

- اعتبار الرواية والسند 17
- اعتبار طرق التحمل والأداء 22
- اعتبار المادة اللغوية المسموعة 26

خلاصة التمهيد 39

الفصل الأول- السماع عند البصريين والكوفيين ومنهجهم في تقعيد اللغة عليه 40

المبحث الأول- منهج البصريين في السماع 41

المبحث الثاني- مصادر السماع عند البصريين 46

القرآن الكريم وقراءاته 46

السماع عن القبائل المعتد بفصاحتها 54

الحديث النبوي الشريف 56

قرار مجمع اللغة العربية في الاحتجاج بالحديث 68
كلام العرب شعراً ونثراً 70
المبحث الثالث- منهج الكوفيين في السماع 77
المبحث الرابع- مصادر السماع عند الكوفيين 80
ملخص الفصل الأول 87
الفصل الثاني- تطبيقات على السماع عند البصريين والكوفيين في أبواب: الحال والاستثناء والتصغير 89
تمهيد 90
الباب الأول- الحال 91
أولاً- الحال في اللغة واصطلاح النحاة..... 91
ثانياً- مما جاء من السماع مطابقاً للقاعدة 97
المسألة الأولى- تقديم الحال على الفعل العامل فيه.....97
المسألة الثانية- حذف عامل الحال 98
ثانياً- مما جاء من السماع مخالفاً للقاعدة 100
المسألة الأولى- وقوع الفعل الماضي حالاً 100
المسألة الثانية- وقوع المصدر المنكر حالاً.....102
المسألة الثالثة- وقوع بعض الأسماء الجامدة أحوالاً 108
المسألة الرابعة – تعريف الحال بأل.....109
الباب الثاني – الاستثناء 112
أولاً- الاستثناء في اللغة واصطلاح النحاة.....112
ثانياً- ما جاء من السماع مطابقاً للقاعدة 116
المسألة الأولى- في الاستثناء التام الموجب.....116
المسألة الثانية- في الاستثناء التام المنفي.....118
المسألة الثالثة- تقديم المستثنى على المستثنى منه.....120
المسألة الرابعة- توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته 121
ثالثاً- ما جاء من السماع مخالفاً للقاعدة 122
المسالة الأولى- تقديم المستثنى أول الكلام 122
المسألة الثانية- وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب 122
المسألة الثالثة- المستثنى المجرور بمن والباء الزائدتين.....124

المسألة الرابعة- الاستثناء من العدد.....126
ثالثاً- باب التصغير 128
تعريف التصغير وأغراضه 128
صيغ التصغير.....130
من مسائل التصغير عند المدرستين.....133
تصغير جمع الكثرة 133
تصغير أيام الأسبوع 134
تصغير أسماء شهور السنة 134
فيما يحذف عند التصغير 135
تصغير الاسم المؤنث 135
تصغير ما فيه تاء الافتعال.....136
تصغير اسم الجمع.....136
ما له تصغيران.....137
الاستغناء بالمصغر عن المكبر.....137
الاستغناء بالمهمل عن المستعمل.....138
الاستغناء بأحد المترادفين عن تصغير الآخر.....138
تصغير الترخيم.....138
تصغير الأسماء المبنية.....139
تصغير الاسم الثنائي.....140
تصغير الظروف.....142
تصغير ما ثانيه حرف لين(الياء).....142
أسماء جاءت على صيغة المصغر.....143

تصغير المركب الإضافي.....143

تصغير اسم الفاعل العامل.....144

تصغير(أفعل) في التعجب.....144

خلاصة الفصل الثاني 145

الفصل الثالث- الموازنة بين المدرستين

المبحث الأول- موازنة بين منهجي المدرستين.....147

- الموازنة في منهجهم في التقعيد 147
- الحد المكاني وزماني للسماع عند المدرستين.....149
- مصادر السماع عند المدرستين.....150
- كلام العرب شعراً ونثراً.....153

المبحث الثاني- موازنة بين آراء المدرستين في أبواب: الحال والاستثناء والتصغير

أولاً- باب الحال.....156

- تقديم الحال على الفعل العامل فيها.....156
- وقوع المصدر المنكر حالاً.....157
- حذف عامل الحال.....159
- وقوع الفعل الماضي حالاً.....160
- وقوع بعض الأسماء الجامدة أحوالاً.....161
- تعريف الحال بأل.....162

ثانياً – باب الاستثناء.....164

- الاستثناء التام الموجب.....164
- الاستثناء التام المنفي.....166
- الاستثناء المنقطع.....167
- تقديم المستثنى على المستثنى منه.....169
- توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته.....169
- وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب.....169

- المستثنى المجرور بمن والباء الزائدتين.....170
- الاستثناء من العدد.....170
ثالثاً- باب التصغير.....172
- أغراض التصغير.....172
- علامة التصغير.....172
- تصغير ما ثانيه حرف لين(الياء).....173
- تصغير الترخيم..... 173
- تصغير المركب الإضافي..... 173
- تصغير اسم الفاعل العامل.....174
- تصغير أفعل في التعجب.....174

خلاصة الفصل الثالث.....176

الخاتمة.....178

النتائج.....178

التوصيات.....180

قائمة المصادر والمراجع.....181

فهرس الموضوعات.....193